

باب تدریس و التعمین فی احکام الدین و فرائض و غیره

دولت علیہ الرحمہ

مکتبہ راعی علیہ السلام

10676

[illegible]

هذا الكتاب
الموسوم بنقصة
المتعلمين احكام الدين
والعلمية الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز سلطانه العظيم شانه الواسع وهبانه المع
على عباد بارئ الالهياء الطول عليهم التكليف تؤمن
الى حسن رانده وصل الله على سيدنا محمد في العالمين
وعشره الطامرين اما بعد هذا الكتاب الموسوم
بنقصه العالين في احكام الدين وضمان الارشاد النبوي
وامانة الطالبين فيقدين راقه العونه والتوفيق فانه
كرم العطين واحود السولين وعنده بالاف والاف

كتاب الطامرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله العزيز سلطانه العظيم
شانه الواسع وهبانه المع
على عباد بارئ الالهياء الطول
عليهم التكليف تؤمن

الى حسن رانده وصل الله على سيدنا محمد
في العالمين وعشره الطامرين
اما بعد هذا الكتاب الموسوم
بنقصه العالين في احكام الدين
وضمان الارشاد النبوي

وامانة الطالبين فيقدين راقه العونه
والتوفيق فانه كرم العطين واحود
السولين وعنده بالاف والاف

تتم

وفيه

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصِمُ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَيَسْتَخْفِئُ فِيكُمْ أَطْرَافَ آلِهِمْ وَيُوَفِّقُ لِيَكْذِبُوا فِي يَدَيْهِمْ وَأَعْيُنُهُمْ كَالْحِجَابِ وَأُولَئِكَ هُمُ الرَّجُلُونَ

السلامة

في البناء الماء على ضربين مطلق ومضاف فالمطلق ما يشترط
الطلاق اسم الماء عليه ولا يكره عليه فيه والمضاف ما
ما المطلق طاهر يظهر وباعثه وقوع الخاصية فيه غير ملزم
الأول ان يركب كماء الاثمد ولا يجرى ما بعده من التعيين
ما لم يغير لونه او طعمه او رائحته فانما هو غير ملزم
دون ما قبله وما بعده وحده ماء البيت حال بركه وما
انتهى اذا كانت مادة حكمة الثاني الوافق لبناء الجاهل
والايمان كان مقداره كراو حذو كراو وما زاد طهر
المراق او كان كل واحد من حوله وعرضه وخمسة فله
شمار ومضافا لشر مستوفى عليه له يخرج نوع الخاصية
فيه ما لم يغير احدا وصاحبه فان يغير احدا يظهر الماء
كردية عليه حتى يزول التعريفان كان قبل من يجرى
نوع الخاصية فيه وان لم يغير احدا وصاحبه يظهر الماء
كردية عليه الثالث ماء النيران يغير نوع الخاصية
فيه عند يظهر برزوال التعريف بالترج والاف هو على مثل الماء



44

100

100

1990



42

[illegible]

1990

Abstract

100

100

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

100

Abstract

2

21/11/2019

12

5

1990

1992

Abstract



كتاب الطهارة في الشريعة



وحامه من اصحابنا حكوا بانها توفى بها الحاجة فيها لولا
 بنحو ما هاء وادجوا نزع النجس بوقوع السكر والعفان والنجس
 اوده الجبر والاسخاضة او القاس فيها او موت بعير فيها
 ان يذود تراوح اربعة رجال عليها مني يوما وروح كرويت الطهر
 والمرة وشبهها وروح شجيرة لونا لاسان وحبير للعدو
 الدائنة والدم الكثير غير الدماء الثلاثة واربعين لونا للكلب
 والستور والمحرير والفلك الاربعون لونا للرجل وروح عشر
 المعدرة الباردة والذما القليل وسبع لونا للبر والعارف ادا
 يصعد او ينزل ويوك لضيق واعتقال الحث خروج الكلب
 منها حثا وحس ليدق الدخاخة تلك للعادة والحجة ودلو
 للمصنوع ورشها ونوك الوسم وعدي من ذلك كل شيء
الزابع اسناد الحيوان كلها طاهرة الا الكلب المحرور والكلب
 واما اعضاء فهو المقصر من الاحسام والمخرج منها من السليم
 الاطلاق كماء الورد والمرق وهو جبر بكل ما يقع فيه من النجاسة
 سواء كان طيبا او كيرا ولا يجوز دفع الحدث به ولا ازالته
 وان كان طامرا **مسائل الاولى** الاستغسل في رفع النجاسة
 طامرا ومطهرا **الثانية** الاستغسل في ازالة النجاسة بحس

والمشرك
 سوزن برك
 النجس من النجس
 النجس من النجس
 النجس من النجس
 النجس من النجس

والمشرك
 النجس من النجس
 النجس من النجس
 النجس من النجس
 النجس من النجس

فانما في كتاب الطهارة
 النجس من النجس
 النجس من النجس
 النجس من النجس
 النجس من النجس

في الوصايا والحلوة

في الوصايا والحلوة

في الوصايا والحلوة

في الوصايا والحلوة

في الوصايا والحلوة

سواء صغيرا وكبيرا ولم يغير عداما الاستحمام الثالثة
 مثال الحمام نعمة ما لا يفعله كل واحد من الخاتمة الرابعة
 الغسل لا يجوز استعمالها للظواهر ولا في رداء الحائض لا في الأضراس

الكتاب الثاني في الوصايا وحلوة الفصل الأول

في توجبه ما يفرض في يوم حائضه وربع من يومها ولو حائض
 على تنميطها في يومها ولو أسقطها من تنميطها في يومها

في الوصايا والحلوة

في أدائها طهارة ونجاسة في طهارة على حاله عند طهارة
 انتقال المسألة واستند ما ذكره في الفقه من أن المسألة
 له تقديم الرجل للمدرى عند دخول الحلاء والتمسك
 الخروج ونعطة الرأس في القبة ولا استبراء والمقام
 عند الدخول والخروج والاستبراء والغرض والتمسك
 لا تحار والماء ومكره الحلوى في التوارع والتاريخ ومواسم
 الفروع تحت لا تحار والمكره وفي التواريخ والتمسك
 والنول في الأرض الفلانة وفي موطن الهواء وفي الماء

كتاب الطهارة



الرجيم والاكل الشرب والتوالد الكلام الابدك ارفع تعالى
اول الضرورة لا ينسخا باليقين والشا وفيها حاتم فيسما
تعالى لوانبائه والائمة عليهم السلام ويجب عليه الاستحباب
وهو غسل مخرج البول بالماء خاصة وصل مخرج العاطط مع
التعدي وبدون يجرى ملته اعطاء طاهرة او ثلث حرق

الفصل الثالث

في كعبته ويجب فيه سعة انشاء التبة مقارعة لعل الوجه
ولعل اليد اليسرى استندتها كما خشي مخرج غسل الوجه
من فضاء من الرأس الى مخاضى شعر الذقن طولا وما الشفك
عليه الا انهم والوسطى عرضا وغسل اليدين من المرفقين الى
الاطراف لامساع ولو عكس لم يجز ومسح بشرة معدما الزاوية
باللؤلؤ من غير استيفاء ماء حديد باقل ما يقع عليه الماء
ومسح بشرة الرجلين من دون الامساع او الكعبين ونحو سكون
والترتيب على ما ملأه والوالاة وهي شاة لاصال بعضها
لعض من غير آخر وبحث فيه غسل اليدين مثل ادخالهما
الاناء مرة من حدث التوم والبول ومرفق من العاطط وثلث من
الحجابه ووضع الاناء على العين والاعتراف بها والقبضة و

في كتاب الطهارة
كتاب الطهارة
كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

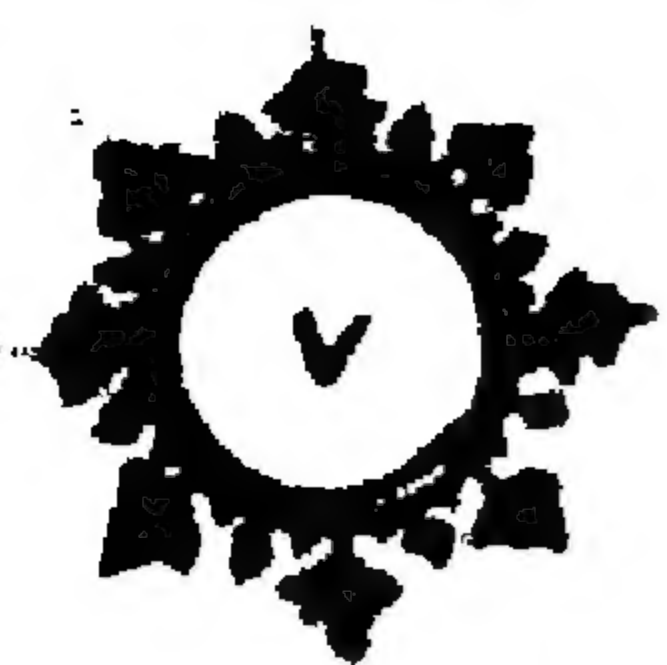
في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

كتاب الغسل في طهارة الجنابة



الضعفة والاستساق تلكا ثلثا ونسبة الغسلات ووضع
الماء في غسل البدن في الرجل على ظهر الذراعين وفي المرأة
على باطنهما وبالعكس لهما في الثانية والدعاء عند كل غسل
وبكره التمدد والاستعانة وتجرم التولية **مسألة الأولى**
لا يجوز للحدث من كثابة القرآن الثانية لو غسرها حدث
شك في طهارة نظهر وبالعكس لا يجب لها طهارة الثالثة
شك في حال الوضوء وهو على حال في يومئذ ولا يصح

كتاب الثالث

في الغسلات ما يحرمه ويحصى الاستحسان والغسل من لا يؤمر
بغيره ما يؤمر وما يظهر فيها غسل ويستحب ما في غيرها من

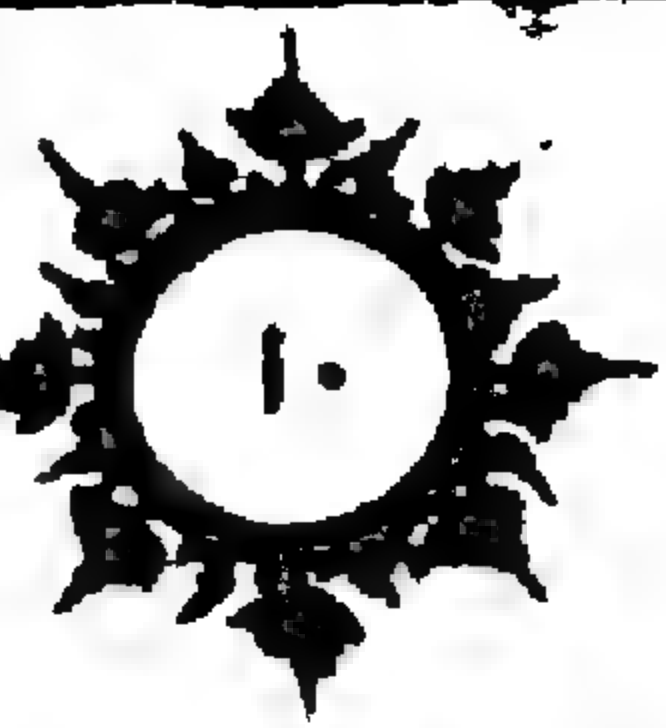
الفصل الأول

في الجنابة وهي تحصيل ما زال الماء الدافق مطلقا بالجماع
الفرج حتى يغيب بحية سواء الغسل والقدحان فيركب بها
بها الغسل ويجب فيه التيمم عند غسل البدن والراشدين
حكم واستصحاب تحريم الغسل وتحليل ما لا يصل إليه الماء
الأمه والبدنة ما لا يسهل له لا يمتنع ما لا يجازي لا يبرو
ينقط التيمم مع الأرتاس ويستحب فيها الاستبراء بالتولية

مسألة الأولى
مسألة الثانية
مسألة الثالثة
مسألة الرابعة
مسألة الخامسة
مسألة السادسة
مسألة السابعة
مسألة الثامنة
مسألة التاسعة
مسألة العاشرة
مسألة الحادية عشرة
مسألة الثانية عشرة
مسألة الثالثة عشرة
مسألة الرابعة عشرة
مسألة الخامسة عشرة
مسألة السادسة عشرة
مسألة السابعة عشرة
مسألة الثامنة عشرة
مسألة التاسعة عشرة
مسألة العشرون
مسألة الحادية والعشرون
مسألة الثانية والعشرون
مسألة الثالثة والعشرون
مسألة الرابعة والعشرون
مسألة الخامسة والعشرون
مسألة السادسة والعشرون
مسألة السابعة والعشرون
مسألة الثامنة والعشرون
مسألة التاسعة والعشرون
مسألة الثلاثون

في الجنابة

مسألة الأولى
مسألة الثانية
مسألة الثالثة
مسألة الرابعة
مسألة الخامسة
مسألة السادسة
مسألة السابعة
مسألة الثامنة
مسألة التاسعة
مسألة العاشرة
مسألة الحادية عشرة
مسألة الثانية عشرة
مسألة الثالثة عشرة
مسألة الرابعة عشرة
مسألة الخامسة عشرة
مسألة السادسة عشرة
مسألة السابعة عشرة
مسألة الثامنة عشرة
مسألة التاسعة عشرة
مسألة الثلاثون



في النفل

الشيخ
الطاهر بن عبد الله
طه

في النفل

او كان
ما من
الشيخ
طه

بذل
عبد الله بن
زاد
طه

طه

كتاب النفل

والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب المشاء الاخرة تجمع بينهما
وغسلها كغسل الحائض واذا وضعت ما قلناه صارت بحكم الطاهر

الفصل الرابع

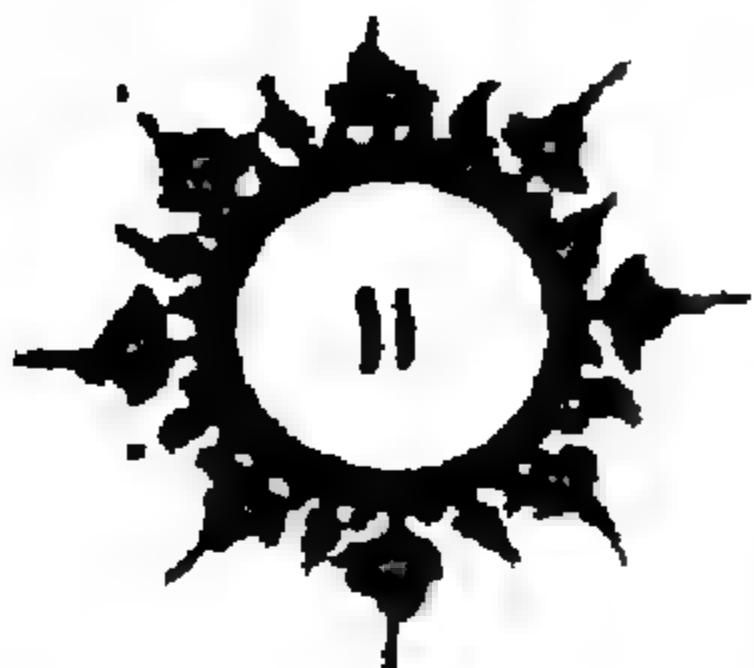
في النفاس هو الدم الذي تراه المرأة عقب الولادة او معها ولا
حد لافله واكثره عشرة ايام وحكمها حكم الحائض في جميع الاحكام

الفصل الخامس

في غسل الاموات ومباحته خمسة الاول الاخضار ويجب
فيه استقبال القبلة بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه
وباطن رجليه اليها ويستحب ثلثه الشهادتين والاقراء بالقبلة
والائمة عليهم السلام وكلما ما الفرج وقراءة القرآن وقصص
عبيده والطباق فيه ومد يد به واعلام المؤمنين ويجعل امره
الامع الاشتباه فيرجع الى الامارات ويكره ان يحضر غسله
حائض ويجعل على بطنه الثاني الفيل ويجب تغيبه عن
الاولى بماء التدر والثانية بماء الكافور والثالثة بماء
القراح كغسل الجنابة ولو خيف من انزله او جلده بتمه ويحب
وقوف الفاسل على عبيده وعمر بطنه في الصلوتين الاولى
والذكر والاستغفار وارسال الماء الى حفرة وتغيبه تحت

سقف

كتاب التكميل في الصلاة



كتاب التكميل في الصلاة

كتاب التكميل في الصلاة

كتاب التكميل في الصلاة

كتاب التكميل في الصلاة

كتاب التكميل في الصلاة

كتاب التكميل في الصلاة

كتاب التكميل في الصلاة

سقف واستقبال القبلة به وغسل رأسه وجسده برغوة
التدوير فرجه بالاشنان وان يوضو يكره اقصاده وقصر
وترجيل شعره الثالث التكفين ويجب تكفينه في ثلاث
انواب مترور وقصص ازار وامسار ساجده بالكافور
يسحق ان يزداد للرجل جرة غير مطرزة بالذهب والفضة
الخزفة للهدية وغمامة بعم بها محسكا ويزاد للمرأة لفافة الخوي
لشدبها وشمطاء وتعرض عن الغمامة بفنائج والتكفين بالقطر
وتطيبته بالذرة وجر يد ثمان من القفل وان يكتب على اللقمة
والقبضق الارار والمحريد بن اسمه وانه يشهد الشهادتين و
اسماء الائمة عليهم السلام وان يكون الكافور ثلثة عشر
درهما وثلثا ويكره التكفين في السواد وجعل الكافور في
سبعة وبصره وتحمير الاكفان الرابع الصلوة عليه
وهي يجب على كل ميت مسلم او يحكمه ثم يبلغ ست سنين من
اولادهم ذكرا كان او انثى خرا كان او عبدا ويستحب على من قصص
سنة عن ذلك واولاهم بالصلوة عليه واولاهم بالير والريح
اولى من غيره والهاشمي احق اذا قدمه الولي ويستحب عليه
تبع الشرايط والامام اولى من غيره وجوبها على المكفأ

كتاب الطهارة في الدين



وكيفيتها ان يكبر بعد النية خمسينها اربعة اوجه احصلها
ان يكبر وينشأ الشهادتين ثم يصلي على النبي وآله بعد الثانية
ثم يدعو للمؤمنين بعد الثالثة ثم يدعو للبيان كان مؤمنا
وعليه ان كان منافقا وبذءا المستضعفين ان كان منهم
في الرابعة وان كان طفلا سأل الله تعالى ان يجعل له ولآبائه
فرطا وان لم يعرفه سأل الله تعالى ان يحشره مع من كان يتوكله
ثم يكبر الخامسة وينصرف بعد دفع الجحازة ولا قراءة فيها
ولا تسليم ويستحب فيها الطهارة وليست شرطاً **مسألة** لا يصلي
لا يصلي عليه الا بعد تغيبه وتكفينه الثانية يكره التلويح
على الجحازة مرتين الثالثة لو لم يصلي على الميت صلى على
خبره يوماً وليلة الرابعة يستحب ان يقف امام عند ط
الرجل وصد المرأة ولو اتفقا جعل الرجل تماثيله والمرأة
تماثيل القبلة الخامسة يجزى ان يجعل رأس الميت عزمين
المصلى الخامسة الدفن والواجب شتره في الارض عن هوام
التباع وكنم راحته عن الناس ويوضع على جانبه الايمن وجهها
الى القبلة ويستحب اتباع الجحازة او مع احد جانبيها وتربيعها
ووضعها عند دخل القبر ان كان رجلاً وقدامه تماثيل القبلة

لا يصلي
من الجحازة
كالطهارة
طهارة
مسألة

مسألة
كان الميت
لذلك زيادة فضل
وخلو رتب الطهارة
ضالاً دام
قوله

لما لم يخل
عن جرح من ميت
الميت في الطهارة
مسألة

مسألة
مسألة
لو نزع الساجدة
مسألة

في الزحف

مسألة
على ما في مؤالا
مثل الساجدة في
مذمومة
الحق

في ذكر أحكام الميت



ان كانت امرأة واخذ الرجل من قبل راسه والمرأة عرضاً وحضر
 القبر قد وثقته او الى الترفوة والهدا فضل من الشق بقدر
 ما يجلس فيه الجالس الذكر عند تناوله وعند وضعه الله
 والتحق وحل الا زاراد وكشف الرأس وحل عقدا الا كفان وضع
 خده على التراب ووضع ثقب من التربة معاً وتلقينه الشاهدين
 والاقرار بالائمة عليهم السلام وشرح اللبن والمخرج من
 قبل رجليه واهالة التراب بظهوره الا كف ولم
 القبر وتربيعه وصبا لاء قلبه ودوا ووضع اليد عليه و
 لترحم وتلقين الولي بعد انصراف الناس بكرة تولدوى
 الرحم الا في المرأة واهالة التراب فرش القبر بالشاج من غير
 حاجة وتخصيصه وتجد يده ودفن التين في قبر واحد فله
 الى غير الشاهد والبث في البحر قبل ويرى فيه ولا يدفن في
 مقبرة المسلمين غيرهم الا الذئبة الحاملة من المسلمين
 بها القبله مساقط الاولي الشهيد لا يصل ولا يكفن بل
 يصل عليه ويدفن بتيابه الثانية عند راسه كانت
 في احكامه وغيره ان كان فيه عظم غسل وكفن ودفن و
 كذا التقط لا رنة اشهر والادفن بعد لفه في خرقة وكذا

في ذكر احكام الميت
 في ذكر احكام الميت
 في ذكر احكام الميت

في ذكر احكام الميت
 في ذكر احكام الميت
 في ذكر احكام الميت

في ذكر احكام الميت
 في ذكر احكام الميت
 في ذكر احكام الميت

التفطرون أربعة أشهر الثالث يؤخذ الكفن من أصل
التركة قبل الدفن والوصايا وكفن المرأة على زوجها وإن كانت
موسرة الرابع بعد الحرام كالإحلال لاني لكافور فلا يقربه
الخامس من من ميتا من الناس بعد برده بالموت وقبل
تطهيره بالفسل أو من قطعة فيها عظم قطعت من حي أو
ميت وجب عليه الفسل ولو خلت القطعة من العظم أو
كان الميت من غير الناس غسل بده خاصة

الفصل الثاني

في الأفعال السنوية وهي غسل يوم الجمعة ووقته من طلوع
الفجر إلى الزوال وأول ليلة من رمضان وليلة النصف منه
وسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين وثلاث عشرة
وليلة الفطر ويومي العيدين وليلة نصف رجب ليلة نيف
شعبان ويوم البعث والغدير والباشرة وغسل الأحرار
وفيرة النبق والائمة عليهم السلام وقضاء الكوفة مع
الترك عدا واحراق القرص كله وغسل التوبة وصلوة الحاج
والاستخارة ودخول الحرم والسجدة الحرام والكعبة والمكة
ومسجد النبق صلى الله عليه وآله وسلم وغسل المولود

والأمكن
تعلقه من قبل
والأفنية تكون ولا يترك
منها في الأحياء
التي لها

أن يكون
في الأحياء
في الأحياء

باب في الأفعال السنوية

أو شتمه لا
فمن يكون
والمسوس بما عليها
أم لا ولو الظفر بالقدم
الشريكات أو ميتا
لا يوجب شيئا
الاستغناء

في الأحياء
في الأحياء
في الأحياء

فمن
التي
فمن

في الأحياء
في الأحياء
في الأحياء

كتاب الطهارة

الكتاب الخامس

في الطهارة وهي عشرة البول والغائط مما لا يؤكل به من في
النفس الشائنة والنفس من ذي النفس الشائنة مطلقا وكذا
لبنة والدم منه والكلب الخنزير والكافر والمسكر والفقاع
ويجوز التماس التوب بالبدن للصلوة إذا ما قصر عن مرة
لذره البغلي من الدم غير الدما الثلثة ودم بحس العين وعف
عن دم القروح والخروج مع السيلان ومثقة الأزاله عن
نجاسة ما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالنكة والجور والفسق
ويكفي للمربية للصبي إذا لم يكن لها الأثوب واحد غسلته اليوم
والليلة مرة واحدة ويجب إزالة النجاسة مع علم موضعها ولو
جهل غسل جميع الثوب لو اشتبه الثوب بغيره صلى في كل واحد
منهما مرة ولو لم يتمكن من غسل الثوب صلى عرايا إذا لم يجد
ولو خاف الرد صلى فيه ولا إعادة ولو صلى في النجس مع العلم
إعاد في الوقت وخارجه ولو نسي في حال الصلوة أعاد في
الوقت لا خارجه ولو لم يقدم العلم حتى فرغ فلا إعادة وتظهر
الشمس ما يحرقه من البول وغيره على الأرض والابنية و
الحصر والواري والأرض باطن الحنف وانفل القمل ولو نجس

باب الطهارة
وإذا كان في الثوب من البول والغائط ما لا يؤكل به من في النفس الشائنة والنفس من ذي النفس الشائنة مطلقا وكذا لبنة والدم منه والكلب الخنزير والكافر والمسكر والفقاع ويجوز التماس التوب بالبدن للصلوة إذا ما قصر عن مرة لذره البغلي من الدم غير الدما الثلثة ودم بحس العين وعف عن دم القروح والخروج مع السيلان ومثقة الأزاله عن نجاسة ما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالنكة والجور والفسق ويكفي للمربية للصبي إذا لم يكن لها الأثوب واحد غسلته اليوم والليلة مرة واحدة ويجب إزالة النجاسة مع علم موضعها ولو جهل غسل جميع الثوب لو اشتبه الثوب بغيره صلى في كل واحد منهما مرة ولو لم يتمكن من غسل الثوب صلى عرايا إذا لم يجد ولو خاف الرد صلى فيه ولا إعادة ولو صلى في النجس مع العلم إعاد في الوقت وخارجه ولو نسي في حال الصلوة أعاد في الوقت لا خارجه ولو لم يقدم العلم حتى فرغ فلا إعادة وتظهر الشمس ما يحرقه من البول وغيره على الأرض والابنية والحصر والواري والأرض باطن الحنف وانفل القمل ولو نجس

الاناء وجب فيه فيفضل من ولوغ الكلب ثلثا اوله والثلث
من الحذر يسبعا ومن الحذر والفارة ثلثا والسبع افضل من
غير ذلك مرة والثلث افضل ويجوز استعماله في الذهب والفضة
والنحاس والفضة وما كان من الفضة او الى الله كطاقة ما لم يمتدح طويلا

كتاب الصلاة

وفيه ابواب الاول في المقدمات وهي فصول

الفصل الاول

في فسادها الصلاة الواجبة في كل يوم وليلة خمس الظهر
اربع ركعات في الحضر وفي السفر ركعتان والعصر كذلك
والغروب ثلث فيها والمساء كالظهر والصبح ركعتان فيها
والنوافل اليومية اربع ومثلون في الحضر ثمان ركعات قبل
الظهر وثمان بعد العصر واربع ركعات بعد المغرب ركعات
من جلوس بعد المساء الاخرة بعدان بركة وثمان ركعات
صلاة الليل ركعتا الشفع وركعة الوتر وركعتا الفجر
يسقط في السفر نوافل النهار والوتر خاصة ومن الصلاة
الواجبة الجمعة والعيدان والكسوف والزلزلة والايام
والطواف والحجاء امتداد وشبهه وما حذر ذلك من

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

الفصل الثاني

في أوقاتها إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار
 أربع ركعات ثم يشترك الوقت بينها وبين العصر إلى أن يبقى
 لغروب الشمس مقدار أربع ركعات فيختصر بالعصر وإذا غروب
 الشمس وحده غيبوبة الحمرة الشرقية دخل وقت المغرب إلى أن
 يمضى مقدار أدائها ثم يشترك الوقت بينها وبين العشاء إلى أن
 يبقى لا تنضاف الليل مقدار أربع ركعات فيختصر بالمغرب وإذا
 طلع الفجر الثاني دخل وقت الصبح إلى أن تطلع الشمس وأما
 النوافل فوق ما قلنا الظهر إذا زالت الشمس إلى أن يصير ظل
 كل شيء مثله فإذا أصاب ذلك ولو يصل شيئا من النافلة استغنى
 بالفرضة ولو طيس بركة من النافلة زاحم بها الفريضة وقوت
 نافلة العصر بعد الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه ولو طيس
 وقد طيس بركة زاحم بها ولا فلا وقت نافلة المغرب بعد ما
 إلى أن تذهب الحمرة الغربية ولو ذهبها لم يكملها استغنى
 بالعشاء وقت نافلة الوتر بعد العشاء وتمتد بامتداد
 وقتها وقت نافلة الليل بعد انصافه وكلما قرب من الفجر كان
 أفضل ولو طلع وقد طيس أربع زاحم بها الصبح والاضاعا

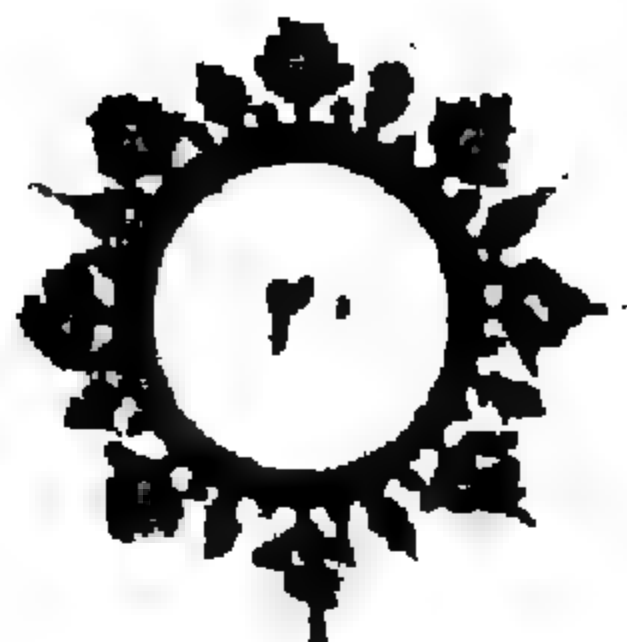
من شد
 إذا لم يحطه
 من التفرق الحضر
 نحوها الشد
 عن كل علم
 المناط في داء
 غلة

من شد
 إذا لم يحطه
 غلة

في صلاة الظهر
 في صليان والآخر
 ثم أشد المثل لا
 أي بعد ما قيل
 الغروب الطل
 غلة

العام
 حرمان من
 من أخص الب
 طانيه
 غلة

في وقت النفل
 اليومية



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدين
مجالس للعلماء والصلوة
مجالس للعبادة

المعنى اللطيف

الشيخ محمد بن عبد الله
القطاوي

هذا الكتاب من كتب
الشيخ محمد بن عبد الله
القطاوي رحمه الله
الذي كان من مشايير
العلماء والصلوة
مجالس للعبادة
والعلماء والصلوة
مجالس للعبادة
والعلماء والصلوة
مجالس للعبادة

الابن ومع قد لا ما ان يصل الى اربع جهات مع الاختيار
ومع الضرورة الى اى جهة شاء ولو ترك الاستقبال عمدا
اغاد ولو كان ظاهرا او ناسيا وكان بين المشرق والمغرب ظلا
اغادة ولو كان اليه ااغاد في الوقت ولو كان مستدبر القبلة
اغاد مطلقا ولا يصل على الراجل اختيارا الا قافلة

الفصل الرابع

في اللباس يجب ستر العورة اما بالقطن او الكتان وما تنبت
الارض من انواع الخيش او بالخراياص او بالصوف والتمر
والوبر والجلد مما يؤكل لحمه مع التذكية ولا يجوز الصلوة
في جلد الميتة وان دبغ ولا جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكوا
دبغ ولا في صوفه وشعره ووبره ولا الخبز المص للرجال مع
الاختيار ولا يجوز في الحرب والنساء والركوب عليه الا في الضرورة
ولا في الغصوب ولا بما يترطها القديم اذا لم يكن له شاق
ويكره في الثياب السود الا للعمامة والخف وان كان يترد فوق
القبض وان يستغسل بجلد ظاهر او للثام والقبض الشديد
في غير الحرب اشمال الصماء ويشترط في التوبة الطهارة الا
ما عفى عنه مما تقدم والملك وحكمه وعورة الرجل قبله و

أذنه وحده المرأة عورة ويسوع لها كنف لوجهه والبدن
والقدمين والأمة والصبية كيف لراس ويسحب للرجل
ستر جميع جسده والرداء افضل للمرأة ثلثة اثواب قبض
درع وخمار ولولم يجد سارا صلى قائما بالايما ان المطلاع
غزوه عليه والآء عدا مؤمسا

الفصل الخامس

في المكان كل مكان مملوك او ما دون فيه يجوز فيه الصلوة
وتتطلب في المصوب مع العلم بالغصب بشرط طهاره موضع
الجهة ويسحب الفريضة في السجد والثاملة في المنزل و
تكراه الصلوة في الخمام ووادى خفان والشفرة والبيداء
وذا الصلاصل وبين المقابر وارض الرمل والسجة و
سائط الابل وقرى النمل وجوف الوادي وجواذ الطرق و
الفريضة في جوف لكعبة وبيت الجوسق البيران وان يكون
بين يديه او الى احد جانبيه امرأة تغسل او الى باب مفتوح
او انسان مواجه او فار مضرمة او حائط ينز من بالوعة ولا
يجوز السجود الا على الارض وما انبتت الارض ما لا يوكلا ولا
يلبس اذا كان مملوكا او في حكمه خالي من الحاجة ولا يجوز

في المكان
في المكان
في المكان

بالقصد
لا يشترط الاشراف
ان كان كان ملاوح
سواء بالجنب
الخاصة

المارة
السماوية

في المكان
في المكان
في المكان

في فاضل السجود
عليه

على المصنوب مع العلم ولا على النجاسة ولا يشترط طهارة بقية
 بقية أعضاء التجرود ولا يجوز التجرود على ما ليس بضرعا بحلوه
 او ما خرج عنها بالاستحالة كالعايد ويحوي التجرود مع عدا الأثر
 على الشتم والقبور وغيرها ومع الاحتياط الشوق أن فقد فعل اليد

الفصل الثاني

في الأذان والأقامة وهما مستحان في جميع الصلوات الخمس
 وقضاء للنفر والجماع رجلا كان وامرأة بشرط أن تسمع
 وبنا كذان في المهرية خصوصاً في الغداة والمغرب وضوءة
 الأذان الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله
 إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله
 أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة
 حي على الفلاح حي على الفلاح حي على خير العمل حي على خير العمل
 الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله لا إله إلا الله والأقامة
 منله إلا التكبير فاته يسقط منه مرتان في أوله والتكبير
 يسقط منه مرة واحدة في آخره ويزيد قد غامس في الصلاة مؤتمراً
 بعد حي على خير العمل فجميع فصولها خمسة وثلثون فصلاً
 ولا يؤذن قبل دخول الوقت إلا في العيم وليست عادته

إذا كان التجرود
 مستحباً
 فالتجرود واجب

المصنوب في الأذان
 والأقامة

أو التجرود
 مستحباً

عدم الأذان
 المستحب في الجماع

جميع التكبيرات
 في الأذان

للإمام
 في الصلاة المكتوبة

بعد دخوله ويشترط فيها الترتيب وليست كون المؤذن
عند لصيقنا نصبراً بالآوقات متطهرًا دائماً على مرتفع مستقلاً
للقبلة رافعا صوته مرتلاً للأذان عند الإقامة فاصلاً بينها
بجلسة أو سجدة أو خطوة ويكره أن يكون ماشياً أو راكعاً مع
القدرة وأعراباً وآخر الفصول والكلام في خلاصتها
الترجيح لغير الاستغفار ويحرم قول الصلوة خير من النوم

الباب الثاني في أفعال الصلوة

في أفعال الصلوة وهي طهارة ومسدونة ففهيها فصول الأول
الواجبات ثمانية الأول النية مقارفة لتكبيره الأحرام يجب
نية الفرية واليقين والوجوب والتدب في الأداء والقضاء
واستدانتها حكماً إلى الفراغ الثاني تكبيرة الأحرام وهي
ركن وكذا النية وصورتها الله أكبر ولا يكفي الترجمة مع
القدرة ويجب لقلة الآخر من يشر بها مع عقد قلبه و
شرطها القيام مع القدرة وليست رفع اليدين بها إلى شح
الاذنين الثالث القيام وهو ركن مع القدرة ولو عجز
اعتمد فان تعدد رجلي فاعدا ولو عجز صلى مضطجاً بالأبناء
ولو عجز صلى مستلقياً نوباً الرابع القراءة ويجزئ الحمد

وهو كذا
مستقل
الماء الطاهر
ضاب
مستقل

عذر الكعبة
لنوعت الملائكة
جاءت
مساجد
مستقلة

النية
الواجبات
الأداء
ومع ذلك
الصالحات

النية
الاذنين
القيام
ضاب
مستقل

كالخضرة
الضوء
ما جلت
النية

كتاب الصلاة في الأربعة



التسوية في الشائبة والاولى من غيرها ولا يجزئ الترجمة
 ويجب لتعلم لولم يحسن مع المكنة ومع الغرض يصل بما يحسن لولم
 يحسن شيئا كبر الله وهله والاخرى يحرك لانه ويقضيها
 قلبه ويختير في الثالثة والرابعة بينها وبين التسبيح الاربع
 وصورته سبحانه لله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 ويجب الجهر في الصبح والضحى المغرب اولى العشاء والاختلاف
 في البواقي ولا يجوز قراءة المراتب في الفرائض لا ما بقوت
 الوقت بقراءته ولا قراءة سورتين بعد الحمد ويستحب الجهر
 بالسبحة في الاختلاف وقراءة الجمعة والنافعين في الجمعة و
 ظهر بها ويحرم قول من اخر الحمد وتبطل الفحاشيس الركوع
 ويجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف والايات وهو ركع في
 القبلة ويحيان ينبغي بقدر ان يصل كفاه الى ركبته وتكون
 عجزاني بالمكن والا او ما وان يطمن بقدر التسبيح وان يسبح
 مرة واحدة وصورتها سبحانه ربي العظيم ويحده وان ينصب
 ما ثما مطبئا ويستحب التكبير له ورفع اليدين به ووضع يديه
 على ركبته مفرجات الاصابع وردها الى خلفه وتسوية
 ظهره ومد عنقه والدخاء وزيادته التسبيح وان يقول بعد

منها من المكن
 عند ما التسبيح
 فذلك على الشا
 طبات بعد
 الله
 ولا يجوز في الاختلاف
 ولا يجوز في الاختلاف
 الله
 الله
 كرامتها الله
 طبات بعد
 الله
 التسبيح في الركوع
 رفع يديه
 مع تسوية
 منبسطا
 مد خطه
 اليه

الصلوة في الجنب



رفع راسه سمع الله لمن حده وأحمد لله رب العالمين ويكره
 أن يركع ويبدأ تحت ثيابه اليسار من السجود ويحس ركعة
 سجدة ثمان وفهاركن في الصلوة ويحس كل سجدة السجود على
 سبعة أعضاء الجبهة والبدن والركبتين وأبهامي الرجلين
 وعده على موضع السجود على القيام بأزيد من ثلثه ولو تعدد
 السجود أو ثماناً أو رفع شيئاً وسجد عليه وإن بطش بقدر الشبع
 وإن يسبح مرة واحدة وصورتها سبحة ربي لأعلى وسجده
 وإن يجلس بينهما مطشاً وإن يضع جبهته على ما يسبح السجود
 عليه ويسحب التكبير له وعند رفع الرأس منه والتسوية
 والأرغام بالأنف والدعاء والتسبيح الزايد والطائفة
 عقب فعه من الثانية والدعاء بينهما والقيام معهما على
 بديه سابقاً برفع ركبتيه ويكره الأقاء السابع الشهد
 ويحس في كل ثمانية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتان و
 يحس فيه الجلوس بقدره والشهادتان والصلوة على النبي
 وآله ثم وأقله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول
 الله اللهم صل على محمد وآل محمد ويسختان يجلس فيه متوركاً
 وإن يدغوب بعد الواجب المثلن التسليم وفي وجوب خلاف

من لا يخاف من الله
 لا ينجى
 من لا يخاف من الله
 لا ينجى
 من لا يخاف من الله
 لا ينجى

من لا يخاف من الله
 لا ينجى

من لا يخاف من الله
 لا ينجى

من لا يخاف من الله
 لا ينجى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كتاب الصلاة

الذي هدانا الله
لما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا

الصلوة مندوبة

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا

الصلوة مندوبة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا

وصورة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والصلوة
رحمة الله وبركاته وليستحسان بسم الله المنفرد إلى القبلة و
يؤى بموخر عينيه إلى يمينه والامام بصفته وجهه و
الاموم عن يمينه ويساره ان كان على يساره احد

الفصل الثاني

في مندوبات الصلوة وهي خمسة الاولى التوجه بين
تكبيرات بينها ثلثة ادعية واحدة منها تكبيرة الاحرام
الثاني القنوت وهو في كل ثنائية قبل الركوع وبعد
القراءة ويقضيه لونه بعد الركوع الثالث نظره
في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال قنوته الى
باطن كفيه وفي ركوعه الى بين رجليه وفي سجوده الى
طرف نفه وفي جلوسه الى جرد الرابع وضع اليدين
فأما على فخذه بحداء وكتبه وقائما ملقفا وجهه وراكعا
على ركبتيه وساجدا بحداء اذنيه وجالسا على فخذه
الخطير الثقيب واقله تسبيح الزهراء عليها السلام
ولا حصر لاكثره وليستحسان ما في فيه من قول

الفصل الثالث

في قواطع الصلوة ويطلبها كل نواقض الطهارة وان كان
سهوا وتعدا لا لغات الى ما ورأته والكلام بحرفين صلوات
ثم ليس بدعاء ولا قرآن والقسم فيها والفعل الكثير الخاضع
عنها والبكاء لامور الدنيا والتكفير ويكره الالفاظ
يمينا وشمالا والتشاوب والتمطى والفرقة والعبث الاضا
والنختم والبصاق وتفتح موضع السجود والتأوه بحرف و
منافعة الاخشين ويحرم قطع الصلوة لغير ضرورة وفي
تصل شعر الرجل قولان ونحو تمت الماطرة هذا التمام

الباب الثالث

في هيئة الصلوة الواجبة وفيه فصول الاولى في الجمعة
وهي دكان عوض الظهر وقتها من ذوال الشمس الى ان
يظهر ظل كل شئ مثله وشروطها الشيطان العادل او مضيه
والعدد وهو خمسة نفر احدهم الامام والخطبان وقضا
حمد الله تعالى والصلوة على النبي والمواظعة وقراءة
سورة خفيفة من القرآن والجماعة وان لا يكون مناجاة
اخرى بينها اقل من ثلاثة اميال وتجب مع الشرائط على كل
مكلف خرد كرسيه من المرض المعنى العرج ولا يكون متاظما

وغيره من
الصلوات
التي هي
واجبة
على كل
مكلف
خرد
كرسيه
من المرض
المعنى العرج
ولا يكون
متاظما

وغيره من
الصلوات
التي هي
واجبة
على كل
مكلف
خرد
كرسيه
من المرض
المعنى العرج
ولا يكون
متاظما

وغيره من
الصلوات
التي هي
واجبة
على كل
مكلف
خرد
كرسيه
من المرض
المعنى العرج
ولا يكون
متاظما

ولو كان بينه وبين الجمعة زيد من فرسخين لم يجب التحضور
فانت وجبت لظهور وجب ايقام الخطبتين بعد الزوال قبلها
وقيام الخطيب مع القدرة وليست فيها الطهارة وان يكون
الخطيب طيباً موطئاً على الصلوة مرتد بايرد معتداً على شرط
والاصغاء اليهما مساً ولا اولى الاذان الثاني بدعة
الثانية بحرم البيع بعد النداء وينقصد الثالث لو امكن
الاجتماع حال العينة استحب الجمعة الرابعة ينقل
بشرب ركعة وحلوا الراي في قصر الاظفار واحداً شارب
التي يمكنه وقار وتنظيف اليد وتنظيف الدخا والجمعة الرابعة

الفصل الثاني

في صلوة العيدين وهي واجبة جماعة بشرط الجمعة ومع
حقد فالاستحب جماعة وفراذى ووقتها بعد طلوع الشمس
والزوال ولا تنقضي لوفات وهي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد
والاعلى ثم يكبر خمسا ويقف بينها ثم يكبر السادسة للركوع
ولسجد سجدتين ثم يقوم ويقرأ الحمد والشمس يكبر اربعاً و
يقف بينها ثم يكبر الخامسة للركوع ولسجد سجدتين ويستحب
الاصطاد بها والخروج خافياً بسكينة وقار وان طهر قبل

على الاصح
والا فحينئذ
فقد ايقام الخطبتين
بعد الزوال
معتداً على شرط
الخطيب
وطيباً موطئاً
على الصلوة
مرتد بايرد
معتداً على شرط
والاصغاء اليهما
مساً ولا اولى
الاذان الثاني
بدعة
الثانية بحرم
البيع بعد النداء
وينقصد الثالث
لو امكن
الاجتماع حال
العينة استحب
الجمعة الرابعة
ينقل
بشرب ركعة
وحلوا الراي في
قصر الاظفار
واحداً شارب
التي يمكنه
وقار وتنظيف
اليدين وتنظيف
الدخا والجمعة
الرابعة

في صلوة العيدين

من صلاة العيدين
في الايام
الطاهرة
بمكة
والاعلى
ثم يكبر خمسا
ويقف بينها
ثم يكبر السادسة
للركوع
ولسجد سجدتين
ثم يقوم
ويقرأ الحمد
والشمس يكبر اربعاً
ويقف بينها
ثم يكبر الخامسة
للركوع
ولسجد سجدتين
ويستحب
الاصطاد بها
والخروج خافياً
بسكينة وقار
وان طهر قبل

خروجهم في الفطر وبعد عوده في الاضحية مما يفتي به التكبير
عقبه وتبع صلواتها ولها المغرب واخرها العيد في الفطر
الاضحية عقب خمس عشرة اولها الظهر يوم العيد كان يوم
وفي غيرها عقب عشرة ^{مسألة} الاولى بكره التقليل
وبعد ما الا في مسجد النبي صلى الله عليه واله قبل خروج
الثانية قبل التكبير الزائد واجبه وكذا القنوت الثالثة
بحسب الخطأان بعد ما الروايات بجم التفريق بعد طلوع

التمس قبلها ويكره قبله
الفصل الثالث

في صلوة الكوف ويجب عند كوف الشمس وخوف
القمرو والزلزلة والرياح المخوفة وغيرها من احوالها لئلا تنام
وهي كتمان تشمل كل ركعة على خمس ركوعات وسجدة
كيفتها ان ينوي ويكبر ويقرأ الحمد وسورة او بعضها ثم
يركع ثم ينصب كان اتم السورة قرأ الحمد ثانيا وسورة
او بعضها وهكذا الى ان يركع خمسا وان لم يكن باتمها اكتفى
بقامها عن الفاتحة فاذا ركع خمسا كبر وسجد جديتين ثم قام
وصنع ثانيا كما صنع اوله وشهد وسلم ويستحب ان يقرأ فيها

الركعة الاولى
طائفة من
سورة الفاتحة
في الركعة الاولى

في الركعة الاولى
في الركعة الاولى



وكانت الصلاة
تكون في كل وقت
من كل وقت
والصلاة في كل وقت
والصلاة في كل وقت
والصلاة في كل وقت

والصلاة في كل وقت
والصلاة في كل وقت
والصلاة في كل وقت
والصلاة في كل وقت
والصلاة في كل وقت

في الصلاة في كل وقت

والصلاة في كل وقت

والصلاة في كل وقت

التوراة الطوال وسأوة الركوع للقيام والجماعة والأفراد
مع طاء الوقت والتكبير عند الانحناء من الركوع الآتي
الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده والحمد لله
رب العالمين والقنوت ختم مرات ووقفا الكسوف والخسوف
من حين ابتداءه الى ابتداء انجلائه وفي غيرهما مدة وفي
الزلازل مدة الصر ولوفاته هذا او نسيانا قضاها ولو كان
حاصلا فان كان قد احرق القرص كله قضى الا فلا ولو انقضى
وقت فريضة حاضرة تخير ما لم يتقربوا احدهما ولو تضيقت
قدم الحاضرة ولا قضاء مع عدم التقريب

الباب الرابع

في اجلوة المندوبة فمنها مملوءة الاستسقاء وهي مؤكدة
مع قلة المياه وكيفيتها مثل جلوة العبد لانه يفت بسؤال
توفير المياه والاستعطاف به وليست بالمأثورة وان بصوم
الثامن فليشأ والخروج يوم الجمعة والاشين والقرنوبين الاطفا
واما انهم وتحويل الرداء وتكبير الامام بعد هامة مرة
مستقبل القبلة والشبح كذلك يميء او التهليل باراد
التحميد طقاء الناس ومنابتهم له والعاودة مع تاخير



كُلُّ صَلَاةٍ
كَالْثَلَاثَةِ رَكَعَاتِ
مُحَلَّلَةٌ لِمَنْ صَلَّى
أَوْ زَادَ مَا قَدَّمَ
كَانَ لَا يَخُفُّ مِنْهَا

الصلوة في البيت

مَنْ صَلَّى بِإِتْمَانٍ
الصلوة غداً ونحوها
لا يشاء الكبرياء إلا
سهواً أو سهواً

وَأَمَّا الْخُشُوعُ
سَهْوًا أَوْ سَهْوًا
فَالْخُشُوعُ أَوْ السَّهْوُ

وَمَنْ صَلَّى بِإِتْمَانٍ
وَأَمَّا الْخُشُوعُ
فَالْخُشُوعُ أَوْ السَّهْوُ
وَمَنْ صَلَّى بِإِتْمَانٍ
وَأَمَّا الْخُشُوعُ
فَالْخُشُوعُ أَوْ السَّهْوُ

الاجابة ومنها نافله ومعه ان وهي الف ركعة في كل ليلة
عشرين وفي ليالي الايام زيادة مائة وفي لغير الاواخر
زيادة عشر ومنها صلوة ليلة الفطر ويوم الغدير و
ليلة النصف من شعبان وليلة المبعث ويومه وصلوة
علي وفاطمة وحضر عليهما السلام
الباب الثاني
في التهور من ترك شيئا من واجبات الصلوة عما بطلت صلوة
وان كان جاهلا عدا الجهر والاختفاء فقد عد ولو
جهلها وكذلك لو فعل ما يجب تركه عما الثاني فان
ترك ركنا اتى به ان كان في محله والا اعاد ولو زاد ركوعا
عما او سهوا اعاد ولو نقص من الصلوة ركعة او ركعتين
سهوا ولم يذكر حتى تكلم او استدبر القبلة اعاد ولو وصل
في مكان مفضوب وثوب مفضوب ونجس وسجد عليه
مع العلم اعاد ولو صلى بغير طهارة اعاد مطلقا او قبل الوقت
او استدبر القبلة اعاد وان كان غير ركن فثلثة اقسام
الاول ما لا حكم له وهو من شئ القراءة حتى يكع او الجهر
والاختفاء او شئ الركوع او طهارة حتى ينصب ويدفع

الرأس منه او طمانينه او تسبيح التمجود او طمانينه واحد
 الاغضاء السبعة او دفع الرأس منه او طمانينه في الرفع
 منها او طمانينه الجلووس في التشهد الثاني ما يوجب
 الثلاث في من ذكراته لم يقرء الحمد وهو في السورة قرء الحمد
 اعاد السورة ومن ذكر ترك الركوع قبل التمجود ركع ومن ذكر
 بعد القيام ترك سجدة فعد وسجد وسجد سجد في السجود
 وكذا لو ترك التشهد ولو ذكر بعد التسليم ترك التشهد والصلاة
 على النبي قضاء الثالث الشك ان كان في عدد الشائبة
 او الثلاثية او الاوليين من الرباعية اعاد وكذا لو لم يعلم
 كم صلى وان كان في فعل قد انتقل عنه لم يلغف والا الى به
 فاذا ذكر انه كان قد فعله استأنف ان كان ركنا والاضلاو
 لو شك فيما زاد على الاوليين في الرباعية ولا ظن بنى على الواحد
 واحاطا فمن شك بين الاثنين والثلاثين او بين الثلث والاربع
 بنى على الاكثر فاذا سلم صلى ركعة من قيام او ركعتين من جلوس
 ومن شك بين الاثنين والاربع بنى على الاربع وصلى ركعتين
 من قيام ومن شك بين الاثنين والثلث والاربع بنى على
 الاربع فاذا سلم صلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس

خدي التمجود
 لزيادة طمانينه
 وكذا كل سجدة
 رادة

مثل التشهد
 الثانية خشية
 التوراة لو لم يقرأ
 الركن الثاني

مثل الركوع
 الطمانينه

خدي التمجود
 وكذا لو ترك سجدة
 واحدة وما فعلها
 بالسلام والركوع

طمانينه
 طمانينه

طمانينه
 طمانينه

طمانينه
 طمانينه

طمانينه
 طمانينه

طمانينه
 طمانينه

فِي حُكْمِ الْإِسْهُو



كَمَالُ الْفَضْلِ
الطَّائِفُ فِيهِ

وَمَحْمُودُ الْفَضْلِ
الطَّائِفُ فِيهِ

الْوَقْتُ وَالْهَالِكُ
الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ
أَوَّلُ الْوَقْتِ وَمِنْهُ
الطَّائِفُ فِيهِ

الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ
الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ
الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ
الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ

وَأَنْ
كَانَ قَسْرًا
فَسَلَّ الْأَمْرُ
الطَّائِفُ فِيهِ

مَسَاقِلَ الْأَوَّلَى لَا سَهْوَ عَلَى مَنْ كَثُرَ سَهْوُهُ وَتَوَارَوْا لَا
عَلَى الْأَمَامِ أَوِ الْمَأْمُومِ إِذَا حَفِظَ عَلَيْهِ الْآخِرَ وَلَا سَهْوَ فِي
الثَّانِيَةِ مِنْ سَهْوٍ فِي الثَّانِيَةِ بِنِي عَمَّا الْأَوَّلَى بِنِي عَمَّا
الْأَكْثَرِ جَاذِ الثَّالِثَةِ مِنْ تَكَلُّمٍ سَاهِيًا أَوْ قَامَ فِي خَالِ صَوْنٍ
أَوْ قَعَدَ فِي خَالِ قِيَادٍ أَوْ سَلَّمَ قَلِيلًا كَمَالٍ وَجَعَلَهُ بِجَدِّهِ
السَّهْوِ وَكَذَا بَحْثَانِ عَلَى مَنْ شَكَّ بَيْنَ الْأَرْبَعِ وَالْخَمْسَةِ يَنْبَغِي
عَلَى الْأَرْبَعِ وَيَجُوزُ مَا الرُّابِعُ بِجَدِّهِ السَّهْوِ بَعْدَ الصَّلَاةِ
وَيَقُولُ فِيهِمَا بَسْمِ اللَّهِ وَبِإِشْيَاءِ اللَّهِ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ
مُحَمَّدٍ وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا الشَّيْخُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ثُمَّ
يَتَشَهَّدُ خَفِيفًا وَيُسَلِّمُ الْخَامِسَةَ الْكُلْفُ إِذَا خَلَّ بِالصَّلَاةِ
عَمَّا أَوْ سَهْوًا أَوْ قَامَ فِيهِ يَوْمٌ أَوْ سَكِرَ وَكَانَ مُسْلِمًا قَطْعِي لَيْتَكَ
مَنْعِي عَلَيْهِ جَمِيعَ الْوَقْتِ وَكَانَ كَافِرًا فَلَا قَضَاءَ وَلَمْ يَنْتَهِي عَنْ
رَدِّهِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يَنْتَهِي بِهِ مِنَ الْمَاءِ وَالْتُّرَابِ سَقَطَ إِذَا
وَقَضَاءُ السَّادِسَةِ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ وَصَلَتْ
فَائِدَةُ تَخْيِيرِ بَيْنَهُمَا لَمْ تَنْصَبْ الْحَاضِرَةَ تَعَيَّنَتِ الْبَقَاءُ
الْفَوَائِدُ تَتَرْتَّبُ كَالْحَاضِرِ الثَّامِنَةِ مِنْ فَائِدَةٍ فَرِيضَةٍ
بِجَهْلٍ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا هِيَ صَلَّيْ ثَلَاثًا وَارْبَعًا وَاشْرَ الثَّاسِعَةَ

كتاب الصلاة



والصلاة
أصل الدين
وأظم المطالبات
فعلها

في صلوة الجماعة

الحاضر يقضى ما فات في السفر قصر أو السافر يقضى ما فات في الحضر
تماما العاشرة يستحب قضاء النوافل المرتبة ولو فاتت
بمرض استحب أن يتصدق عن كل ركعتين بمد وان لم يمكن

فمن كل يوم بمدة الصلوة للشارع

في صلوة الجماعة وهي واجبة في الجمعة والعيد والشرائط
ومستحبة في الفرائض الباقية والعيد مع اختلال الشرائط
وفي الاستسقاء وينعقد باثنين فصاعدا فلا تنضم مع حائل
بين الإمام والمأموم يمنع المشاهدة إلا في المرأة ولا مع
علو الإمام في المكان بما يعتد به ويجوز العكس لا يتباعده
المأموم بالخارج عن العادة من دون صفوف ولو أدرك
الإمام وأكمل أدرك الركعة والأفلا ولا يقرأ المأموم مع
المرضى ولا يتقدمه في الأفضال ولا بد من بينة الأئمة
يجوز مع اختلافهما في الفرض وإذا كان المأموم وحدا استحب
أن يقف عن يمينه وإن كانوا جماعة فخلقه إلا العادي فله
يجلس وسطهم وكذا المرأة ولو صليين مع الرجال تأخر عنهم
ويعتبر في الإمام التكليف والعذالة وطهارة المولد ولا يؤمر

ولا
لمن يقرأ
بمنتهى ما هو
وغيره من
الصلوات

ان لا يكون
بين وقت الإمام
وتسجد المأموم أربعين
خطوة وكذا في الصفوف
فصلها مع صفوف
الصلوات
الصلوات
دامت

فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ



الْقَائِدِ الْقَائِمِ وَلَا الْأَمَى الْقَادِي وَلَا الْمَوْفِ لِلْمَلِكِ
 بِصِيحَتِهِ وَلَا الرِّزَاةَ وَجَلًّا وَلَا خَشْيَ وَالْهَاشِمِيَّ صَاحِبَ السُّجْدِ
 وَالْمَنْزِلِ أَوَّلِيَّ وَيَقْدِمُ الْأَقْرَبَ فَاَلْأَقْرَبُ فَاَلْأَقْدَمُ بِهَجْرَةٍ فَلَا
 فَاَلْأَصْبَحُ وَجُتْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ يَأْتِيَ الْحَاضِرُ بِالسَّافِرِ وَالْمَنْظُورُ
 بِالنَّيْمِ وَالسَّلِيمُ بِالْأَجْدَمِ وَالْأَرْضُ بِالْحَدُودِ وَبَدَنُ بَدَنِهِ
 وَالْأَعْلَى وَيَكْرَهُ إِمَامَتَهُ مَنْ يَكْرَهُهُ الْمَأْمُومُونَ وَالْأَعْلَى
 بِالْمُهَاجِرِينَ **مَسَائِلُ الْأُولَى** لَوْ أَحْدَثَ الْأَمَامُ اسْتِنَابًا
 وَلَوْ مَنَاتٌ وَأَغْوَى عَلَيْهِ فَاتَمَّ أَمَامًا الثَّانِيَةُ لَوْ خَافَ
 الدَّخْلَ فَيَاكُ الرُّكْعَةَ رُكْعَةً وَمَشَى وَيَحْتَقِبُ بِهِمُ الثَّالِثَةُ
 إِذَا دَخَلَ الْأَمَامُ وَهُوَ فِي نَافِلَةٍ قَطَعَهَا وَلَوْ كَانَ فِي فَرِيضَةٍ
 أَتَمَّهَا نَافِلَةً وَلَوْ كَانَ أَمَامَ الْأَصْلِ قَضَاهَا وَتَابَعَهُ الرَّابِعَةُ
 لَوْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ دَخَلَ مَعَ الْأَمَامِ وَجَعَلَ يَأْبُدُ وَكَه
 أَوَّلَ صَلَاتِهِ فَإِذَا سَلَّمَ الْأَمَامُ قَامَ وَاتَمَّ الصَّلَاةَ الْخَامِسَةُ
 لِيَتَحَفَّ عِمَارَةَ السَّاجِدِ مَكْشُوفَةً وَالْبَيْضَاءُ عَلَى أَبْوَابِهَا وَ
 النَّارُ مَعَ حَاطِطِهَا وَالْأَسْرَاحُ فِيهَا وَأَنَادَةُ السُّتَيْلِمِ وَيَجُوزُ
 اسْتِغْثَالُ اللَّهِ فِي غَيْرِهَا وَيَحْرُمُ دُخْرُهَا وَتَقْشِيرُهَا بِالْقَوَى
 وَاحْتِدَامُهَا أَوْ تَقْضِيهَا فِي مَلِكٍ وَطَرَفٍ وَادْخَالُ الْخَلَاءِ فِيهَا

فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
 وَالْمُهَاجِرِينَ

حَذَرُ الْأَمَامِ
 وَبِالْخَوَارِجِ وَالْمُهَاجِرِينَ

بِالْمُهَاجِرِينَ
 وَالْمُهَاجِرِينَ

بِالْمُهَاجِرِينَ
 وَالْمُهَاجِرِينَ

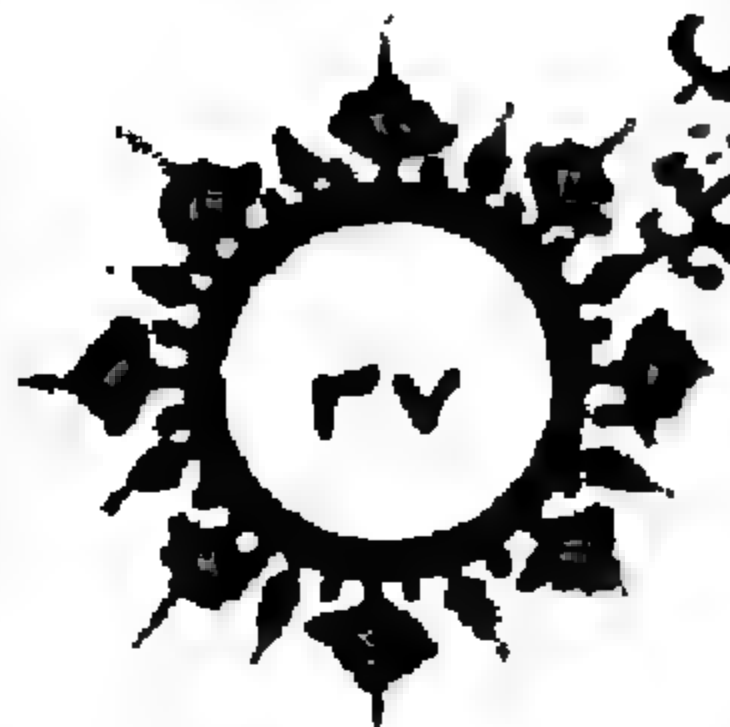
وأخراج المحصى منها وبياد لو أخرج وبكره فعلينها والشرف و
الحارب في حائطها وجعلها طريقاً والبيع فيها والشراء و
التعريف وإقامة الحدود وإنشاد الشعر وعمل الصنائع و
النوم والبصاق وتمكين الجانين وإنفاذا لأحكام وليست
تقديم الرجل اليمنى دخولاً واليسرى خروجاً والقتاء

فهيئا وكنهها
الكتاب السابع

في صلاة الخوف وهي مقصورة سفر وحضر جماعة و
فرادي وشروطها ثلاثة أن يكون في المسلمين كثرة يمكنهم
الافتراق إلى قسمين يقاوم كل قسم منهم العدو وإن يكون
في العدو كثرة يحصل معها الخوف وإن يكون العدو بخلاف
جهة القبلة وكيفيتها أن يصلي الإمام بالاولى ركعة و
يقف في الثانية حتى يتموا ويسلموا فيصلي الباقيون فيصلي
بهم الثانية ويقف في التشهد حتى يلتفتوا فيسلم بهم وإن
كانت ثلاثية صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين أو
بالعكس ويجوز خذ السلاح ما لم يمنع شيئاً من الواجبات فيؤخذ
مع الضرورة وصلاة شدة الخوف بحسب الامكان ثانياً

بصفة الخوف

في صلاة الخوف



في صلاة الفطر

او ماشيا او راكبا وليجد على قبره من سرجه والا او ماء و
يستقبل القبلة بما امكن ولو لم يتمكن من الايمان صلى بالشيع
عوض كل ركعة سبحان الله واتخذ لله ولا اله الا الله
والله اكبر والموتى والغريق يصلان ايماء ولا
يجز بقصران الامم السفر او الخوف

في صلاة الفطر

في صلاة السافر يقط في السفر من كل رابعة ركعتان
بشرط خمسة اهلها قصد المسافة وهي ثمانية فرائع
او اربعة مع قصد العود في يومه الثاني ان لا يقطع
سفره بلده فيه ملك قد استوطنه ستة اشهر فصاعدا
او عزم على اقامة عشرة ايام ولو قصد المسافة وله ثلثا
منزل قصر في طريقه خاصة الثالث اباحة السفر
فلو كان خاصيا سفره لم يقصر الرابع ان لا يكون سفره
اكثر من حضره كالسلاح والمكاري والراعي والبدوي
الذي يدور في تجارته والصابغ من لا يقيم في بلده عشر
ايام ولو اقام لاحد هؤلاء في بلده او بلده غيره عشرة ايام
قصر اذا خرج الفطر ان يتواري عنه جدران

في صلاة الفطر

بكون
وغيره
كما لو كان
تأدية من
الصلوات

الثالث
لو كان
غيره

الراعي
البدوي
منه

بلده أو يخفى أن مضره فلا يترخص قبل ذلك مع حصول
الشرايط يجب لتقصير الألف في حرم الله وحرم رسول الله صلى
الله عليه وسلم والكوفة والخارج على ما كانه السلام فانه يتخير ولو اتم في غيرها
علمًا أعادوا الجاهل لا يعيد والثاني يعيد في الوقت لاحق
ولو سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقاء الوقت ولو دخل
من السفر بعد دخول الوقت أتم ولو نوى السفر قبله عشر
الأيام أتم ولو لم ينو قصر إلى ثلثين يومًا ثم يشرع

كتاب الزكاة

وهي قسمان زكاة المال وزكاة الفطرة وهذا الذي

الكتاب الأول

في شرايط الوجوب ووقته إنما تجب زكاة المال على البالغ
العاقل الحر المالك للنصاب المتمكن من التصرف وليست
للمنكر في مال الطفل من أولائه إخراجها عنه والمال
الغائب إذا لم يتمكن صاحبه منه لا تجب فيه ولو مضى عليه
أحوال كذلك لا يخرج الزكاة عنه بقدر وجوده
ولا زكاة في الدين وزكاة القرض على المقرض إن ترك غلا
حولاً ومع هلال الثاني عشر يجب مع بقاء الشرايط كمال

وإن جدد
من وقت ما نضى
صلوة واحدة بما
من على المأمم ما لم يظن
أن لم يصل بما نأيد
إلى المصلين
فهم كالمسلمين
بذلك

كتاب الزكاة

بذلك
المعز مع الزكاة
بذلك
لعل هذا الظاهر
بذلك

بذلك
بذلك
بذلك
بذلك
بذلك

فيما تجب الزكاة



مكتبة
مدرسة
الشيخ
العلامة
العلامة

مكتبة
مدرسة
الشيخ
العلامة

مكتبة
مدرسة
الشيخ
العلامة

مكتبة
مدرسة
الشيخ
العلامة

مكتبة
مدرسة
الشيخ
العلامة

المحول ولا يجوز التأخير مع المكة فمضن ولا قد يها قبل
وقت الوجوب فان دفع كان قرضاً له استعادته او احسب
منها مع بقائه على الاستحقاق وتحقق الوجوب في المال
ولا يجوز نقلها عن بلد هامة وجود اليصدق فيه ويضمن
ولو عدم نقل ولا ضمان ولا بد من النية عند الاخراج و
اما الضمان فشرطه اثنان الاسلام وامكان الاداء فالكلام
يسقط عنه بعد اسلامه ومن لم يتمكن من اخراجها مع
الوجوب ذالفت ليرضها

الباب الثاني

فيما تجب فيه الزكاة وهي تسعة اصناف لا غير فیهما ثلثة
فصول الاول في التمتع تجب الزكاة في التمتع الثلاثة الابل
والبحر والغنم بشرط اربعة النصاب والتسوم والمحولات
لا تكون عوامل فصاب الابل اثنا عشر خسر وفيها شاة ثمة
عشر وفيها شاتان ثم خمس عشرة وفيها ثلث شياة ثم عشرون
وفيها اربع شياة ثم خمس وعشرون وفيها خمس شياة ثم
ست وعشرون وفيها بنت عاشر ثم ست وثلثون وفيها
بنت لبون ثم ست واربعون وفيها حقة ثم احدى ستون

وقفا



في بيان نصيب
الزكاة من أموال البقر والغنم

في قول
الشيخ محمد بن
العلامة

في قول
العلامة

في قول
العلامة

وفيها جذعة ثم ست وسبعون وفيها بنت لبون ثم إحدى
تسون وفيها حقتان ثم مائة واحدة وعشرون ففي كل
خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون بالغاما بلع واقا
البقر فلها نصابان أحدهما ثلثون وفيه تبيع أو تبيعة و
الثاني أربعون وفيه سنة واقا الغنم ففيها خمسة
نصاب وبعون وفيها شاة ثم مائة وإحدى وعشرون وفيها
شاة ثم مائة وثمانون وفيها ثلث شاة ثم ثلثمائة و
واحدة ففيها أربع شاة ثم أربع مائة ففي كل مائة شاة بالغاما
ما بلغ وما لا يتعلق به الزكاة وهو ما بين النصابين يقع
في الأبل شقار وفي البقر وقصا وفي الغنم عفوا واقا السحور
فهو شرط في الجميع طول الحول فلو اعتلفت في اشاء
الحول من نفسها أو علفها ما لكها استأنف الحول بعد
العود إلى التوم واقا الحول فهو شرط في الجميع وهو
اثنا عشر شهرا ويدخل الثاني عشر نجا الزكاة ولو سلم
النصاب قبل الحول سقط الوجوب ولو فصل المملوك ولو كان
بعده لم يسقط مساقاة الأولى الشاة المأخوذة في الزكاة
أقلها الجذع من الضان والثنى من العز ويجزى الذكر ولا الشاة

كتاب زكاة الفضة



من زكاة الفضة

من زكاة الفضة

من زكاة الفضة

من زكاة الفضة

من زكاة الفضة

وبنت الخاضع والتبع هو الذي كل حول بنت اللبون و
السنة ما كل حولين والحققة ما كل ثلثا ودخل في الزكاة
والجدعة ما دخلت في الخامسة الثانية لا تؤخذ
المرضية ولا الهرمة ولا الوالدة ولا ذات العوار ولا
الأكولة ولا فحل الضراب ولو كانتا بله مراضا أخذ منها
الثالثتين وجب عليه بنت مخاض وعنده بنت لبون
دفعها وأخذ ثنتين أو عشرين درهما ولو كان بالعكر دفع
بنت مخاض ومعه ثنتين أو عشرين درهما وكذا الحققة و
الجدعة وابن اللبون يساوي بنت الخاضع الرابعة لا يجزئ
خارج العين من نحو زكاة الفضة

الفصل الثاني

في زكاة الذهب الفضة تجب الزكاة فيها بشروط الحول
وقد مضى والصابون كونهما مضرين بسكة المعاملة و
الصابون للذهب عشرون دينارا ففيه نصف دينار وشر
الرابعة دنانير وفيها قبرا طان وهكذا دائما ولا يجب فيما
تفصل عن عشرين ولا عن أربعة شئ ونصاب الفضة مائتا
درهم ففيها خمسة دراهم ثم أربعون فضة درهم ولا شيء



فيما نقص عن مائتين ولا عن أربعين ولا السبائك ولا الخ
وان ضا الفراق قل المحل وبعد تحب

الفصل الثالث

في زكاة الفلأ تحب الزكاة في أربعة اجناس منها وهي الحنطة
والشعير والتمر والزيتون لا تحب فيما عداها وانما تحب فيها
بشرطين النصاب وهو في كل واحد منها خمسة اوسق كل وسق
ستون صاعا كل صاع اربعة امداد كل مد رطلان وربع
بالعراقي فحب العشران سق بها او بعلا او عديا وان سقى
بالقرب والدوالي والتواضع ففيه نصف لعشر ثم كل ما
زاد بالحساب وان قل بعد اخراج المون كلها من مديون
غيره ولو سقى بها اعتبر بالاعلى ولو نسا وبانقطاع
ان ينفق في ملكه فلو انتقل اليه بالبيع او الهبة او غيرها لم
تحب الزكاة ان نقلها بعد بدو الصلاح وان كان وجب
وتعلق الزكاة بالعلامة فاذا اشتد وفي ثلثا او اذ اصاب
وقفا لاخراج عند التصفية وحده المرة فاذا اجتمعت
اجناس مختلفة ينقص كل جنس عن النصاب لم يضم بعضها لبعض

الفصل الرابع

النصاب
حسب خصاله
وهو خمسة اوسق
منها لا من غيرها
ثمان وثمانون
ونصف الاثمانية
منها لا من غيرها
الا سق بول وهو ثمانون
لما نون شذ لا تسع
قدرة وعشر حق
لمنون منها لا واما
وهو الف ثمانون
منها لا ثمانون
منها الا خمسة واربعين
منها الا الطائفة

مثلة

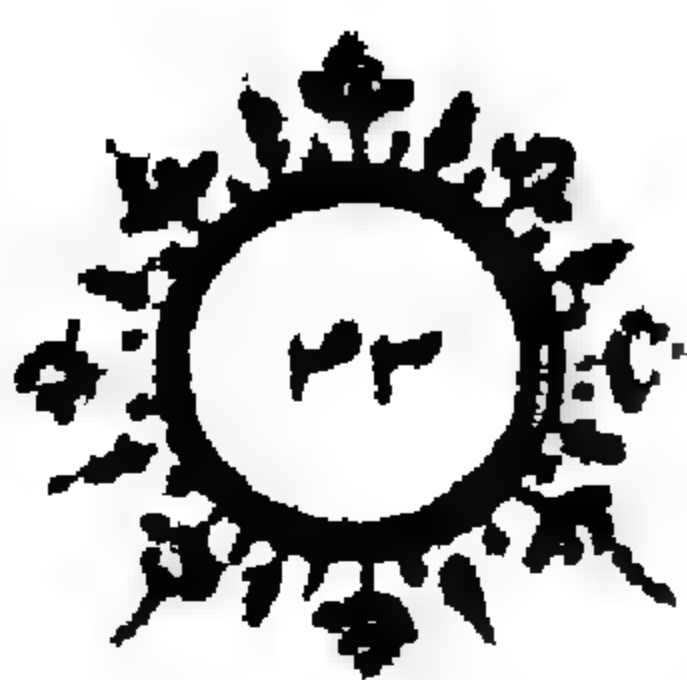
ومنها

منه الزرع
اذا اشترى به
تعلق الزكاة
طائفة مد
طاه

في زكاة الفلأ
فانما الفلأ
في زكاة الفلأ
فانما الفلأ

فيما نقص عن مائتين ولا عن أربعين ولا السبائك ولا الخ

كتاب الزكاة



دول
المحور
مناقب
ملا

في الزكاة
ومعها

وكذا
الصفحة
خاصة
لأرد
الضمان

أو
المستحق
مناقب
ملا

فما يثبت فيه الزكاة يستحق الزكاة في مال التجارة بشرط
الحول وإن يطلب برأس المال أو زيادة في الحول كله و
بلوغ قيمته النصاب ويقوم بالنقدين ويثبت في الحول
بشروط الحول والتوم والائنة يخرج عن العتيق ديناران
وعن البرذون دينار واحد ويثبت فيما يخرج من الأرض
عدا الأجناس الأربعة من الحيوانات بشرط حصول شرائط
الوجوب في الغلات ويخرج كل غرض منها

كتاب الزكاة

في مستحق الزكاة وهي ثمانية أصناف الأولى الثاني

الفقراء والمساكين وهم الذين لا يملكون موت سنة لهم
ولعبالهم ويكون عاجرا عن تحصيل الكفاية بالصناعة و
يطي صاحب دارا يتكفي وعبد الخدمة وفرس الزكوب

الثالث العاملون وهم الشغاة للصدقات الرابع

المؤلفة قلوبهم وهم الذين يشالون للجهاد وإن كانوا

كفار الخامس الرقاب وهم المكاتبون والعبيد الذين

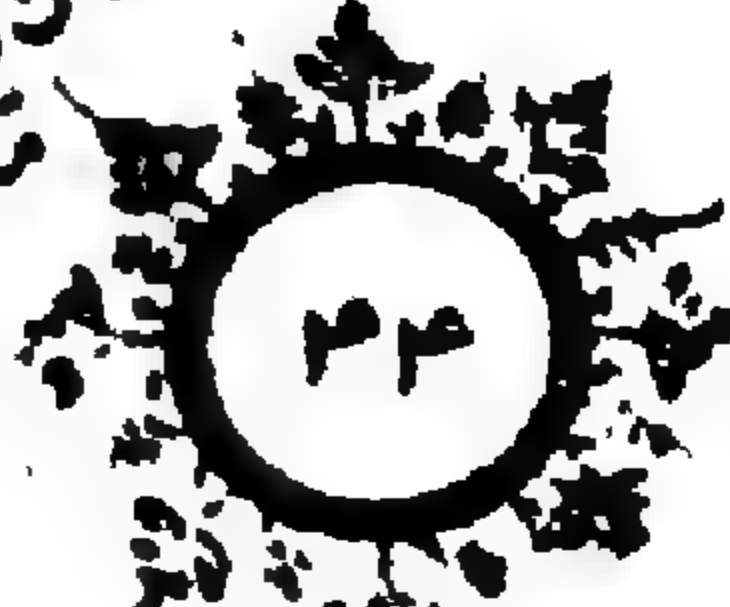
في الشدة السادس المغارمون وهم المدينون في غير

مصلحة الله تعالى السابع سبل الله وهو كل مصلحة

فإذا كان
مؤلفه
مؤلفه

كتاب الزكاة

وإن كان
مؤلفه
مؤلفه



أو قربة كالجهاد والنحو وبناء القنطرة والساحل
ابن السبيل وهو النقطع به في الغربة وإن كان غنيا في
بلده والشفقة إذا كان سفره مباحا ويعتبر في الشفقة
الآيمان غير المؤلفة ويعطى ولاد المؤمنين ولو أعطى الخالف
مثله أحاد مع الاستبصار وإن لا يكونوا واحي الفقراء
من الأبوين وإن علوا والاولاد وإن نزلوا والزوجة و
المملوك وإن لا يكونوا هاشميين إذا كان للعطى من غيرهم
وتمكنوا من النحر وتحل للهاشميين المندوبة ويجوز إعطا
مواليهم ويجوز تخصيص أحد بها أجمع والشفقة تقيدها
على الأصناف وأقل ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب

الاول ولا حد لا شرم الباب الرابع

في زكاة الفطرة وهي واجبة على الكفاية الحر العتق وهو
مالك قوت سنة في كل سنة منذ هلال شوال وتنطبق
عند صلوة العيد ويجوز تقديمها في رمضان ولا تؤخر
عن العيد إلا لعذر ولو فاتت قضيت ولو غلبها ثم تلفت
من غير قهر بطلان ولا يجوز نقلها عن بلد مقرر وجود

الزكاة
تقتضي من الشفقة
علاوة على النصاب
استمرار الفضة
طبا في بلد
طيلة
طيلة
طيلة

في زكاة الفطرة
يجوز إعطا
مؤلفه
مؤلفه

في زكاة الفطرة

من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة
من زكاة الفطرة

الشفقة

الشحن وقد كانت اوطال بالعراق من الحطة والشعر
والقمرو الزبيب والارز والاقط ومن اللبن اربعة اوطال
باندق وافضلها القرم الزبيب ثم ما يغلب على قوت السنة
ويجوز اخراج القية ويجبان يخرجها من نفسه وعن من
يقول من مسلم وكافر وعبد صغير وكبير وان كان متبرقا
بالعبادة ويجب فيها النية وايصالها الى مستحق زكاة
المال ولا فضل صرفها الى الامام ومع غيبته الى المأمون
من صفها الامانة ولا يعطى الفقير اقل من صاع ولا حد
لا كثره وليست اختصاص القراية بها ثم الجيران وليست

للفقير اخراجها

الناموس الحرام

في الخمس هو واجب في غنائم دار الحرب والمعاد والنوم
وارباح التجارات والصناعات والزراعات والكنوز والدمر
الذي اذا استراها من مسلم والنجس المتبرج بالحلل وال
لم يميز ويعتبر في المعادن والكنوز عشرون ديناراً و
في الفوص ديناراً وفي ارباح التجارات والصناعات الزاغة
الزيادة عن مائة السنة له ولعالمه بقدر الاقتصاد في

في النجف
في النجف
في النجف

في النجف
في النجف
في النجف

في النجف
في النجف
في النجف

في النجف

في النجف
في النجف
في النجف

وكانوا يفتنونهم
في كل سنة مرة
فكانوا يفتنونهم
في كل سنة مرة

كتاب الصوم

وكانوا يفتنونهم
في كل سنة مرة
فكانوا يفتنونهم
في كل سنة مرة



في الزائد وقت الوجوب وقت حصول هذه الاشياء
ويقتسم الخمس ستة اقسام سهم لله وسهم لرسوله وسهم
لذي القربى فهذه الثلاثة للامام وسهم للفقراء من المسلمين
وسهم لائتامهم وسهم لابناء سبيلهم ولا يعمل عن البلد
مع وجود المستحق فيه ويجوز اختصاص بعض الطوائف الثلاثة
ببعضهم ويعتبر فيهم الايمان وفي اليتيم الفقروا لان قال
كل ارض حربة باداملها وكل ارض لم يوحف عليه بحمل ولا
ركاب وكل ارض لم يها اهلها من غير قتال وروس الجبال
وبطون الاودية والنواصي لا ارباب لها والاحام و
صوافي الملوك وقطائعهم غير الفصوبة وميراث من لا وراث
له والغنائم الماخوذة بغير اذن الامام فهذه كلها للامام

كتاب الصوم

وفيه ابواب الاول الصوم هو الامساك عن المفطرات مع
النية فان تعين الصوم كرمضان كفت فيه نية القرية والا
افتقر الى التعيين ووقتها الليل ويجوز تجديد هذا الى الزوال
فاذا زال التمسك وقتها ووجب الامساك في رمضان

رمضان مقدم
الى التعيين ولو اجاز
تقصير ما في التيمم
اذا كان مستحبا
المسألة

في بيان الافعال

مسألة
في الواجب
المعنى وانما الناطقة
فيجوز ان ما ملأ المرء
احدا من الدنيا
لم يبق له
مصلحة

كتاب الصوم

وجوب
الامساك في
رمضان مع
الاطلاق عند
الناس
المسألة

فَمَا يَمْسُكُ الصَّيَّامَ



عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصائم إذا لم يمسك
فليس بصائم

فَمَا يَمْسُكُ الصَّيَّامَ
الرَّصَامُ

والصائم إذا لم يمسك
فليس بصائم

والصائم إذا لم يمسك
فليس بصائم

والصائم إذا لم يمسك
فليس بصائم

والصائم إذا لم يمسك
فليس بصائم

يَمْسُكُ الصَّيَّامَ فِي أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ تَعْدِيمُ نَيْتِهِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ وَ
يَوْمَ الثَّلَاثِ بِصَامٍ مَدْبُوعٍ عَنْ شُعْبَانَ فَإِنْ اتَّفَقَ مِنْ أَنَّهُ دَمَاطًا
أَجْزَاءً وَلَوْ أَصْبَحَ نَيْتَهُ الْإِفْطَارُ وَلَمْ يَفْطُرْ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ
رَمَضَانَ جُزْءًا نَيْتَهُ إِلَى الزَّوَالِ وَلَوْ كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ
أَمْسَكَ وَاجْتَبَا وَقَضَى وَمَحَلُّ الصَّوْمِ النَّهَارُ مِنْ طُلُوعِ

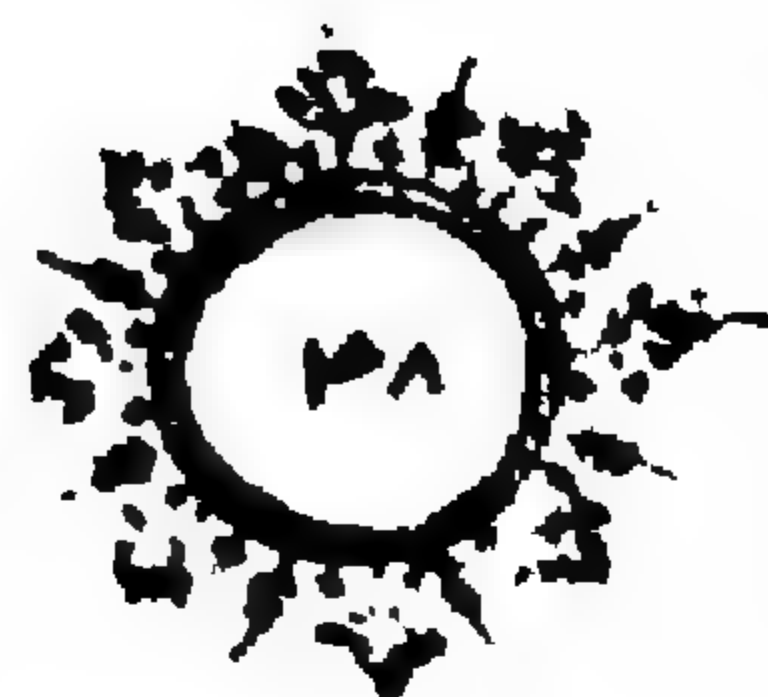
الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى الْغُرُوبِ

الثَّامِنُ الثَّانِي

فَمَا يَمْسُكُ عَنْهُ الصَّيَّامُ وَهُوَ ضَرْبَانِ وَاجِبٌ وَمُدْبَغٌ
فَالْوَاجِبُ لَا كُفْلَ وَالشَّرْبُ وَالْجَمَاعُ فِي الْقَبْلِ وَالذَّبْرُ
الْإِسْتِمْنَاءُ وَابْتِذَالُ الْغَارِ إِلَى حُلُقِ مُعَدٍّ مَا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ
مُعَاوَدَةُ النَّوْمِ بَعْدَ انْتِبَاهَتَيْنِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَهَذِهِ السَّبْعَةُ
تُوجِبُ الْقَضَاءَ وَالْكَفَّارَةَ وَيُجِبُ الْقَضَاءُ بِالْإِفْطَارِ بَعْدَ الْفَجْرِ
مَعَ ظَنِّ بَقَاءِ اللَّيْلِ وَتَرْكُ الْمُرَاعَاةِ مَعَ الْقَادِرَةِ عَلَيْهَا وَكَذَا
لِوَاخِرِهِ غَيْرُهُ بَقَاءُ اللَّيْلِ وَقَبْلُ الْغُرُوبِ لِلظُّلُمَةِ الْمُؤَمَّةِ
وَلَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ دُخُولُ اللَّيْلِ وَلَمْ يَدْخُلْ فَلَا قَضَاءَ وَ
تَعْدِيلُ الْغَيْرِ فِي دُخُولِ اللَّيْلِ وَلَمْ يَدْخُلْ وَمُعَاوَدَةُ النَّوْمِ
بَعْدَ انْتِبَاهَةٍ وَاحِدَةٍ قَبْلَ الْغُلُوبِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَتَعْدِيلُ الْغَيْرِ

وَدُخُولِ

كتاب السيوف



١٢٨

ودخول الماء الى الحلق لا يشترط دون ماء المضمضة للصلاة
 والمضمضة بالمائعات ويجزئ لامساك عن الكذب على الله و
 رسوله وعلى الائمة ثم وما لا يرتأس في الماء قولان وكذا
 الامساك عن كل محرمة سوى ما ذكرناه وبتاكيد في الصوم
والمندوب السعوط والكحل بما فيه صبرا ومنك و
 اخراج الدم ودخول الحمام المضمغان وشتم الزانيين
 والمضمضة بالبحار وبل الثوب على الجسد والقبلة والملاصقة
 والبشارة بشهوة وجلوس المرأة في الماء ولا يغسل استوى
 بمصر الخاتم ومضع العلك وذوق الطعام اذ الفم ورق
 الظائر واستفعا الرجل في الماء **مسائل الاثر في الكثرة**
 لا تجب الا في رمضان والنذر المعين وقضاء رمضان بعد
 الزوال والاعتكاف على وجهه وما لا يتعين وقومه كالنذر
 المطلق وقضاء رمضان قبل الزوال والنافلة لا يجزئ فدا
 شئ **الثانية** كفارة المتعين عن رقة او صيام شهرين
 متتابعين او اطعام ستين مسكينا وكفارة قضاء رمضان
 بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام و
 لو تكررا الاضطر في يومين تكررا الكفارة ويعزرا المفطر ولو كان

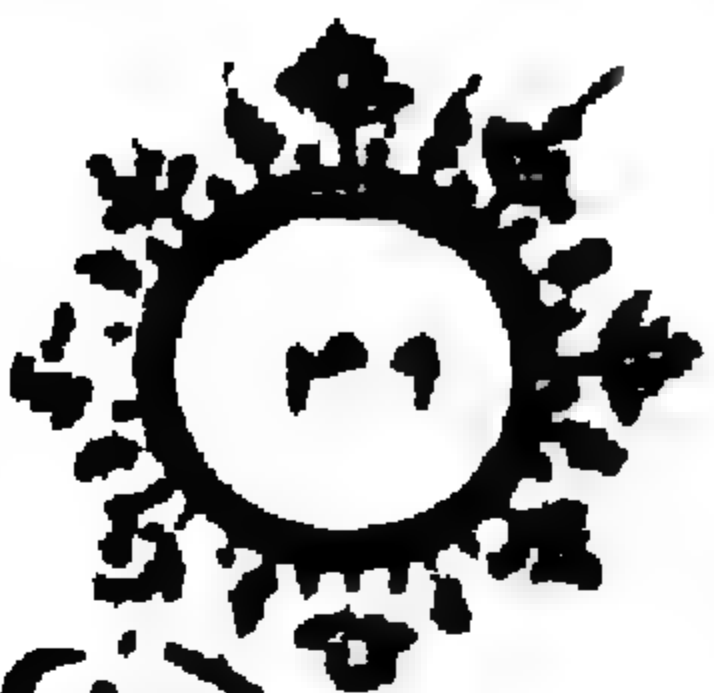
اقولها
 وجوابه بل هو
 الكثرة فيه وفي الكذب
 والمضمضة والمندوب
 هذا كاطم
 الطمان
 طمان منذ
 طلة

الكثرة
 في مضمضة الحاج
 وليست للصوم
 لذاتك في الحاج
 اصحاب الطمان
 طمان
 طلة

كقضاء
 والنذر والعهد
 لكن في الاضطرار بالحرام
 في رمضان الا في
 كفارة الجمع
 الطمان
 طمان في طلة

وتكرار
 الحاج في يوم
 الصيام في يوم

في كتاب الفقه



في كتاب الفقه

في كتاب الفقه

في كتاب الفقه

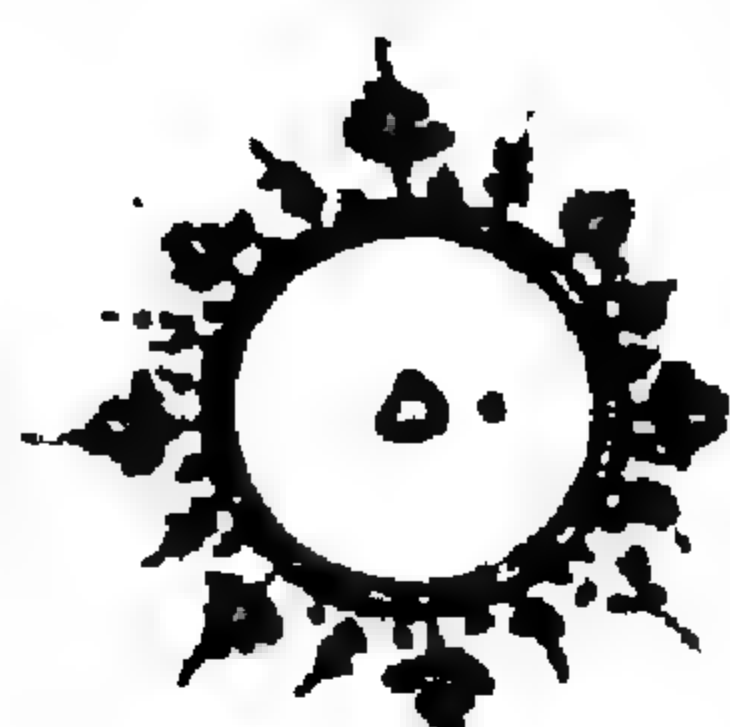
في كتاب الفقه

في كتاب الفقه

في كتاب الفقه

كتاب الصوم

كتاب الصوم



عاشوراء على وجه الحزن وعرفة لمن لا يصفه عن الدماء
 وأول ذي الحجة وأول رجب ورجب كله وشعبان كله وإيام
 البيض وكل غير ذلك جمعة ويسقط الامساك وان لم يكن على
 المسافر القادم بعد الزوال وقبله وقد افطروا المريض اذا برئ
 كذلك وكذا الحائض والنفسا اذا طهرتا والكافر اذا اسلم و
 الصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق والمغفل عليه ولا يصوم
 الضيف تطوعا بدون اذن المضيف ولا المرأة بدون اذن
 الزوج ولا الولد بدون اذن الوالد ولا المملوك بدون اذن
 مولاه والمكره ولا الثائمه سفر والمدة على طعام وعرفه
 مع ضعفه عن الدماء او شك الملل والمهرم صوم
 العبد بين ايام التشريق لمن كان بمنى ويوم التثاني على انه
 من رمضان وصوم نذر العصبية وصوم القمات الواجب
 في السفر الا النذر العبدية وبديل دم النعمة والبدن
 افاض من عرفات قبل الغروب عامدا او يكون سفر اكثر من
 حضره وهو كل من يسره في بلده مقام عشرة ايام ميل
 الاولى الصوم الواجب ينقسم الى مضيق وهو رمضان
 وقضاءه والتذروا الاعتكاف ومخرجه وهو صوم كفارة لذي

الاولى
 في المساء والليل
 بصوته من غير الفجر
 والشهد والولد
 كونه اذ لا بد من ذلك
 الا حيا في الجمع
 مع النفل
 طهارة
 من غير
 موارد الاستغناء
 لا يخرج عن
 الطهارة
 طهارة
 او التثاني
 له على من
 القمات
 اي بين
 الطهارة
 طهارة

في مثل الصبي

كتاب الصوم



لا يترك
الإختلاف بين
بائتات التباين
عند ليلة
بائتات خبر
تساويها عند
ليلة

في المعنى

حلق الرأس وكفارة رمضان وجزاء الصيد ومرتب وهو
صوم كفارة اليمين وقتل الخطاء والظهار ودم الهدى
وكفارة قضاء رمضان بعد الزوال التثنية كل صوم
يجب فيه التتابع إلا النذر المطلق وشبهه والقضاء و
جزاء الصيد والتبعة في بدل الهدى التثنية كل ما
يشترط فيه التتابع إذا افطر لعذر بني وإن افطر لغیر بني
الأم من وجب عليه شهران فصام شهرا ومن الثاني ولو
بني ومن وجب عليه شهر فصام خمسة عشر يوما والثالثة
في بدل هدى لثقة إذا صام يوما التزوية وعرفة صلح
في الثالث بعد تأمر التثنية

كتاب الزايع

في المعذورين إذا حاض المرأة أو نسأتى وقت كان
من النهار بطل صومها ونقضه ولو ظهرت بعد الفجر
أيضا بطل وقضته ولو بلغ الصبي أو أفاق المخون قبل الفجر
صاما ذلك اليوم واجبا والأفلا والرضع إذا رء أو قدم
المسافر قبل الزوال ولم يطر مسكا واجبا وجزاها والأفلا
لو استمر المرض إلى رمضان أخر سقط القضاء وصدق من

لا يحول
والسنة من
مثالها
التي

الماض لكل يوم بمدة ولو برأيهما وكان عازما على الصوم
 قضاء ولا كفارة وإن تهاون قضى تصدق عن كل يوم بمدة
 وحكمها زاد على رمضانين حكم رمضانين ويجب الإفطار
 على المريض والمسافر ولو صام البحرهما وشرايط قصر الصوم
 قصر الصلوة والسمع والبطش مع عجزها بصدقة عن
 كل يوم بمدة وكذا ذوالعطاش ويقضى مع البر والحامل المريض
 والرضعة القليلة اللبن فطران وتقضيان مع الصدقة
 ولو مات المريض في مرضه استحب لوليها القضاء عنه ولو
 مات بعد استقرار الصوم أو الفوات بسفر وعجزه قضى لولي
 وهو أكبر أو لآله الذكور واجبا ولو كان ولتان تخاضا
 يقضى من المرأة ولو كان الأبرأ ثقي فلا قضاء ويتصدق من
 التركة عن كل يوم بمدة ولو كان عليه شهران قضى لولي
 شهر أو بصدقة من مال الميت عن آخر

السلامة

فِي الْإِعْتِكَافِ وَهُوَ اللَّبْثُ لِلْعِبَادَةِ فِي مَجْدَمِكَ أَوْ مَسْجِدِكَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ جَامِعِ الْكُوفَةِ أَوِ الْبَصْرَةِ خَاصَّةً وَ
 شَرَايِطُهُ النَّبِيُّ وَالصَّوْمُ وَابْتِغَاؤُهُ ثَلَاثَةٌ إِمَامٌ قَائِدٌ وَهُوَ

كل منوم
اخرا الى تبيان
بعده كقصر من لا يتكرر
يا ايها الخليل الثالث
فاقرضنا
تبيان

طه
 شكركم
 انما في صند
 اخذوا من الثواب
 طه
 طه

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

243

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ
وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ
وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

كتاب الحج في رمضان

٥٢

والتدب ما لو اجب بالتدبر وشبهه والتدب
 ما يتبرع به فاذا مضى يومان وجب لكثا^{الاجل}ث ولا يخرج من
 المسجد الا لضرورة او طاعة كنسيع اخ او عيادة مريض
 صليوة جنازة او اقامة شهادة ومع الخروج لا يمشي تحت
 الظلال ولا يجلس ولا يصلي تحت ل^{الاجل}الاشراط ويحرم عليه
 الاستماع بالنساء والبيع والشراء وشتم الطب الجلال و
 بفسد كل ما يفسد الصوم ولو جامع فيه كفر مثل كفارة طه
 وان كان ليلا في نهار رمضان تضاعف الكفارة ولا يطر
 غيره مما يوجب الكفارة ولو اضر بغيره مما يوجب الكفارة
 فان وجب بالتدبر والمعين كفروا لا فلا في لكثا^{الاجل}ث ولو
 خاضت المرأة او مرضت لعتكف خراجا وقضامت وجوبه

والتدبر ما لو اجب بالتدبر وشبهه
 ما يتبرع به فاذا مضى يومان وجب لكثا^{الاجل}ث ولا يخرج من
 المسجد الا لضرورة او طاعة كنسيع اخ او عيادة مريض
 صليوة جنازة او اقامة شهادة ومع الخروج لا يمشي تحت
 الظلال ولا يجلس ولا يصلي تحت ل^{الاجل}الاشراط ويحرم عليه
 الاستماع بالنساء والبيع والشراء وشتم الطب الجلال و
 بفسد كل ما يفسد الصوم ولو جامع فيه كفر مثل كفارة طه
 وان كان ليلا في نهار رمضان تضاعف الكفارة ولا يطر
 غيره مما يوجب الكفارة ولو اضر بغيره مما يوجب الكفارة
 فان وجب بالتدبر والمعين كفروا لا فلا في لكثا^{الاجل}ث ولو
 خاضت المرأة او مرضت لعتكف خراجا وقضامت وجوبه

فان كان في الحج

كتاب الحج
 وفيه ابواب
 الباب الاول

فان قامه وهي جهة الاسلام وما يجب بالتدبر وشبهه
 وبالايتجار والافاد فجهة الاسلام واجبة بامه الشرع
 مرة واحدة على الذكور والاثنا عشر على النساء بشرط طهنة

فان كان في الحج

الاول

البلوغ وكما للعقل والحرية والزاد والراحلة وامكان
السير فلو حج الصبي لم يجزئه الا اذا اذنك احد الوقيين
بالفا وكذا العبد ويقع الاحرام بالصبي غير المميز والمجون و
من العبد باذن المولى ولو تنكح الفقير لم يجزئه بعد الاشهاد
ولو كان المتمكن من نكاحه لم يحل الاستنابة وتجميع الشرائط
على الفور ولو اهل مع الاستقرار حتى مات قضى بن صلب
ماله من اقرب الاماكن ولو لم يخلف غير الاجرة ولا يجوز لمن
وجب عليه ان يحج تطوعا ولا فائدا ولا يشترط في المرأة وجود
عهر ولا اذن الزوج ويشترط في النكاح **واقا الثاني**
فشرطه الاسلام والعقل وان لا يكون عليه حج واجب لو لم يكن
جازوا وان كان ضرورة او اسرا ولو تبرع عزالت رتبته

الكتاب الثاني

في انواع الحج
في انواعه وهي ثمانية تمتع وقران وافراد اما التمتع فنصوته
الاحرام بالعمرة الى الحج من البقاع والطواف بالبيت سبعا و
صلوة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام والتمتع بنصف
والمرقة سبعا والتقصير والاحرام ثانيا من مكة بالحج والوقوف
بعرفات تاسع ذي الحجة الى الغروب الاضحية الى المنى والوقوف

الاجرة
والصبي
انكاح
نكاح
نكاح

انما كان
والحج
انما كان
انما كان
انما كان

انما كان
انما كان
انما كان
انما كان

في انواع الحج

انما كان
انما كان
انما كان
انما كان



وتمامه
از منبر
على الأضحية
فقد كان
طواف مدية
شبهه
على من كان
الساجدة
طواف
دواحة

على الأضحية
طواف
مدية

في الأضحية

عن الأضحية
التي هي
من الأضحية
طواف
مدية

به بعد الفجر ورمى جرة العتبة ثم الذبح ثم الحلق يوم الخميس
وطواف الحج وركعتاه وسبعه وطواف النساء وركعتاه و
المبيت بمنى ليلة الحادي عشر والثاني عشر ورمى الجمال ذلك
في اليومين ثم إن أقام الثالث عشر رعى وهذا فرض من تأتى
عن مكة باثني عشر ميلا فإذا زاد من كل جانب والمفرد يقدر
الحج ثم بعتمر عرفة بعد الأجلال والبقارن كذلك
لكنه يسوق الهك عند الحرام وشرط التمتع البتة ووقوعه
في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة
الحج والعرة في شام واحد وانما الحرام الحج من مكة وشرط
الباقيين البتة ووقوعه في شهر الحج وعند الحرام من البقارن
أو من منزله إن كان دون البقارن ويجوز لها الطواف قبل
الفقارن عرفات لكنهما بحد ذات التلبية عند كل طواف
استحبابا ويجب على المتمتع الهدى ولا يجب على الباقيين

باب الثالث في الأضحية

في الأضحية وأما يقع من البقارن وهي شاة لاهل العزاة
العقيق وأفضلها السليخ وأوسطه غمزة وأخره ذات عرق فلا
يجوز عبورها الأضحية ولا لاهل المدينة مسجد الشجرة وعند



الضرورة المحففة وهي منقبات أهل الشايم اختياراً وللمن طيل
 وللطائف قرن المنازل والفتع بحجهم من مكة ومن كان
 منزلاً قريب من اليقات فتمزله منقباته وفتح للصبيان ومن
 حج على طريق احرم من منقبات اهله ولا يجوز الاحرام قبل
 هذه المواقيت ولو تجاوزها منقاد رجح واحرم منها وان لم
 يتمكن بطل حجهم وان كان ثاسياً او جاهلاً رجح مع المكنة
 واحرم من موضعه ان لم يتمكن ولو نسوا الاحرام حتى اكمل
 مناسكهم مع حجهم على رواية الواجب في الاحرام
 التبة واستدانتها حكماً والتبليان الاربع للفتع والمفرد
 وهي الاشعار والتقليد للعارون وصورتها لبتك اللهم
 لبك لبك ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك
 لبك وليس ثوبين ثما يعص فيه الصلوة والسدوب توفير
 شعر الرأس للفتع من اول ذي القعدة وتنظيفاً بحمد
 قص الاظفار واخذ الشارب واخذ العانة والابطين
 بالنورة والغسل امامه والاحرام عقيب الظهر او فريضة
 اوست ركعتين او ركعتين ورفع الصوت بالتبلي فاطل
 واحلته البذاء ان حج على طريق المدينة والقفا واللقظ

الاحرام من منقبات
 اليقات المحففة
 عند طيلة
 انذار او اذار
 غير ضرورية في رجب
 والاحرام من منقبات
 عند طيلة
 اما من منقبات
 احرام طيلة
 عند طيلة
 والاحرام من منقبات
 يمكن وانما من منقبات
 طيلة
 طيلة
 لا بأس
 بالفتع بها
 طيلة
 والاحرام من منقبات
 النماز او غير
 مما بها طيلة
 طيلة
 والاحرام من منقبات
 طيلة
 طيلة

بالنوع والاشتراط وتكرار التلبية الى ان يشاهد بيوت
مكة للمتمتع والى عند الزوال يوم عرفة للبدن والقارن عدا
دخل الحرم للعقر والاحرام في فطن محض واحرام المرأة كاحرام
الرجل الا في تحريم الخط ولا يمنعها الحضر منه

الباب الرابع في ترك الاحرام والواجب منها اربعة عشر ترك الصيد

البر واما كذا وكله والاشارة اليه والاعلاق عليه و
ذبحه والنشا وطبا ونقيل ولا ولسا ونظرا بشهوة وعقداله
ولغيره وشهادة عليه والاستمنا والطيب والخط للرجال
وما يبرز ظهر القدم والفسوق وفي الكذب والجدال و
هو قول لا والله وبل والله وقيل هو ام الجحد وازالة الشعر
مع غير الضرورة واستعمال الذهب في تعظية الرأس للرجال
والتظليل ساوا وقصر الاظفار وقطع الشعر والحيل للثياب
في غير ملكة الا الفواكه والاذخر والخل ومكره الاكحال
وبالتواضع والنظر في امرأة ولبس ثياب الزينة والجمامة وذلك
الجحد ولبس السلاح اختيارا على احد القولين في ذلك كله
والغتاب للمرأة والاحرام في الثياب الوسعة والعلمة والحقاء

في ترك الاحرام والواجب منها اربعة عشر ترك الصيد
البر واما كذا وكله والاشارة اليه والاعلاق عليه و
ذبحه والنشا وطبا ونقيل ولا ولسا ونظرا بشهوة وعقداله
ولغيره وشهادة عليه والاستمنا والطيب والخط للرجال
وما يبرز ظهر القدم والفسوق وفي الكذب والجدال و
هو قول لا والله وبل والله وقيل هو ام الجحد وازالة الشعر
مع غير الضرورة واستعمال الذهب في تعظية الرأس للرجال
والتظليل ساوا وقصر الاظفار وقطع الشعر والحيل للثياب
في غير ملكة الا الفواكه والاذخر والخل ومكره الاكحال
وبالتواضع والنظر في امرأة ولبس ثياب الزينة والجمامة وذلك
الجحد ولبس السلاح اختيارا على احد القولين في ذلك كله
والغتاب للمرأة والاحرام في الثياب الوسعة والعلمة والحقاء

للزينة ودخول الحمام وتلبية المنادي واستعمال الزمائم
ويجوز حلق الجسد والتوالع بالرمال

الباب الثاني في كفارات الاحرام

في كفارات الاحرام وفيه فصلان الاول في كفارات
الصبيد وهو الحيوان المحلل للمنتع في البر ويجوز صيد الجحر
وهو ما يبيض ويفرخ فيه والدجاج الحبشي في النعام
بدنة ومع الجحر يفرض من البدنة على البر ويعلم شيئين
لكل مسكين مدين وما زاد عن شيئين له ولا يجب عليه ما
نقص عنه ولو عجز صام عن كل مدين يومًا فان عجز صام ثمانية
عشر يومًا وفي بقرة الوحش وحماره بقرة فان لم يجد ففرض
ثمنها على البر ويعطى ثلثين مسكينًا لكل واحد مدين ولا يجب
عليه التميم والفاضل له وان عجز صام عن كل مدين يومًا
فان عجز صام تسعة ايام وفي الظبي والغلب والارنب شاة
فان عجز فرض ثمنها على البر واطعم عشرة مساكين لكل مسكين
مدين والفاضل له ولا يجب عليه التميم فان عجز صام عن
كل مدين يومًا فان عجز صام ثلثة ايام وفي كسر يجر النعام
اذا تحرك الفرج لكل بيضة بكرة من الابل وان لم يتحرك او نسل

وكذا في كفارة الاحرام

والناعم
الادماء فلا
يجوز ذلك للعلم الصبي
فانه لا يجوز مع الارماء
ان كان المومنين تركه
مطلقا للعلم

ولا يصح
بالعلم فان
ما في من الجحر
من الصيد والبر
كما روي الشيخ وان كان
جحر صيد الا لا يشترط
فان له كذا اذا كان في البر
بل مطلقا على الاخر
الساكن في

فصل
في الاطعم
فالاغذية كلها
مما يطعم
ولا يفي

طهارة
على الاخر
ولا يفي كلها
مما يطعم
طهارة

بغير شيء
لكل واحد
مساكين
طهارة

فحولة الأبل في اثاث بعدد دفا فالشاج هدى لبنت لله
 تعالى فان عجز عن كل بيضة شاة فان عجز اظم عشر ساكنين
 فان عجز صام ثلثة ايام وفي بيض القطا والقمح اذا تحرك
 الفرخ لكل بيضة من صفار الغيرة وان لم تحرك او نسل فحولة
 الغيرة في اثاث بعدد دفا فالشاج هدى لبنت الله ولو عجز
 كان كبض النعام وفي شاة شاة وفي فوخها حمل وفي
 بيضها درهم وعلى الحمل في الحرم على عن الحامه درهم ومن
 الفرخ نصف وعن البيضة ربع ويحتمل ان على الحرم في
 الحرم وفي النصب القنبد والبربوع جدى وفي القطا
 الذراج وشبهه حمل فطيم وفي نعصفور والغبرة والقنفر
 مد وفي الحراة والفيلة يلقيها عن جسد كفت من طعام
 وفي الجراد الكثير شاة ولو لم يتمكن من اخذ لم يكن عليه
 شيء ولو اكل ما قتله كان عليه فداء ان ولو اكل ما ذبحه
 غيره ففداء واحدة ولو اشترك جماعة في قتله فعلى كل
 واحد فداء وكل من كان معه صيد يزول ملكه عنه
 بالاحرام ويحب عليه انساله فان امسكه ضمنه ميتا
 الاولي الحرم في الحمل عليه الفداء والحمل في الحرم

شاة
 وشاة
 الفضة
 ثمانية
 اشعة

والأخيل
 الفضة
 ثمانية
 اشعة

شاة
 وشاة
 الفضة
 ثمانية
 اشعة

شاة
 وشاة
 الفضة
 ثمانية
 اشعة

القيمة ويجتمعان على المحرم في الحرم ما لم يبلغ بدنة فلا يشترط
الثانية بضمن الصيد بالقتل هذا وسهوا وجهلا ولتكرر
المخطئ تكررت الكفارة وكذا الصيد الثالث لو اضطر الي
اكل الصيد والنبه اكل الصيد وفداء مع المكنة والا اكل البنية
الرابعة فداء الصيد المملوك لصاحبه وغير المملوك يصدق
به وحمام الحرم يشتري بقيمته علف لحامه الخامسة
ما يلزمه في احرام الحج بخره او يدعيه تمنى وان كان معتمرا فمكة
بالموضع المعروف بالخرورة ^{الثانية} هذا الحرم يزيد في برئ
من اصاب فيه ضدا ضمنه

المكتبة

في باقي المخطوئات وفيه مسائل الأولى من جامع أمية
قبل احد الموقعين قبل او ذر طامدا عالما بالتحريم يطل حجه
وعليه انما هو والقضاء من قابل وبدنه سواء كان الحج فرضا
او نفلا وعليها مثل ذلك ان طارعه وعليهما الاضرائ هو
ان لا ينفردا بالاجتماع ان تجا في القابل في موضع القصبة
الى ان يفرغا من الناسك وكواكرهما صححتهما وتحمل عنها
الكفارة ولو كان بعدا الموقعين صحح الحج وجب لبدنه على

[illegible]

السلامة
عن غزوهم من الأعداء
أن لا يكون لهم من الأعداء
لحمونهم ومما جاء في
خبرنا أن
طبايعهم
ظلمة

كل واحد منهما ولو جامع قبل طواف الزيادة لزمه بدنة فان
عجز عنها فقرة او شاء ولو جامع قبل طواف النساء لزمه بدنة
فان عجز عنها فقرة او شاء ولو كان قد طاف منه حائضاً
كفارة ولو جامع في حرام العبرة قبل التسوي بطلت وعليه بدنة
وقضاءها وانما لها ولو نظرا الى غيره فامني كان عليه بدنة
فان عجز فقرة فان عجز شاء ولو نظرا الى اهله بغير شهوة
فلا تني عليه وان كان بشهوة فحزور وكذا لو امنى عشاء
الملاعبة ولو عقد المحرم لم يدخل عليهما كفارة فان الشك
من نطب لزمه شاء سواء الصغ والاطلاء والبحور والاكل
ولا بأس بخلق الكعبة الثالثة في تغليب كل طهر من
طعام وفي بدنه ورجله شاء مع اغتسال الجلس ولو نعتها
وعلى المفتي اذا قل المستفق فادى صبعة شاء الرابعة
في لبس الحيط شاء وان كان لضرورة الخامسة في خلق
الشعر شاء او اطعام عشرة ساكن لكل منكين مدا وصام
ثلاثة ايام وان كان مضطراً البشار ستة في نف الاطمن
شاء وفي احدها اطعام ثلثة ساكن ولو سقط من راسه
او تحته نوى عنه تصديق بكف من طعام وان كان في الوتر

فان عجز عنها فقرة او شاء ولو جامع قبل طواف النساء لزمه بدنة فان عجز عنها فقرة او شاء ولو كان قد طاف منه حائضاً كفارة ولو جامع في حرام العبرة قبل التسوي بطلت وعليه بدنة وقضاءها وانما لها ولو نظرا الى غيره فامني كان عليه بدنة فان عجز فقرة فان عجز شاء ولو نظرا الى اهله بغير شهوة فلا تني عليه وان كان بشهوة فحزور وكذا لو امنى عشاء الملاعبة ولو عقد المحرم لم يدخل عليهما كفارة فان الشك من نطب لزمه شاء سواء الصغ والاطلاء والبحور والاكل ولا بأس بخلق الكعبة الثالثة في تغليب كل طهر من طعام وفي بدنه ورجله شاء مع اغتسال الجلس ولو نعتها وعلى المفتي اذا قل المستفق فادى صبعة شاء الرابعة في لبس الحيط شاء وان كان لضرورة الخامسة في خلق الشعر شاء او اطعام عشرة ساكن لكل منكين مدا وصام ثلاثة ايام وان كان مضطراً البشار ستة في نف الاطمن شاء وفي احدها اطعام ثلثة ساكن ولو سقط من راسه او تحته نوى عنه تصديق بكف من طعام وان كان في الوتر

فان عجز عنها فقرة او شاء ولو جامع قبل طواف النساء لزمه بدنة فان عجز عنها فقرة او شاء ولو كان قد طاف منه حائضاً كفارة ولو جامع في حرام العبرة قبل التسوي بطلت وعليه بدنة وقضاءها وانما لها ولو نظرا الى غيره فامني كان عليه بدنة فان عجز فقرة فان عجز شاء ولو نظرا الى اهله بغير شهوة فلا تني عليه وان كان بشهوة فحزور وكذا لو امنى عشاء الملاعبة ولو عقد المحرم لم يدخل عليهما كفارة فان الشك من نطب لزمه شاء سواء الصغ والاطلاء والبحور والاكل ولا بأس بخلق الكعبة الثالثة في تغليب كل طهر من طعام وفي بدنه ورجله شاء مع اغتسال الجلس ولو نعتها وعلى المفتي اذا قل المستفق فادى صبعة شاء الرابعة في لبس الحيط شاء وان كان لضرورة الخامسة في خلق الشعر شاء او اطعام عشرة ساكن لكل منكين مدا وصام ثلاثة ايام وان كان مضطراً البشار ستة في نف الاطمن شاء وفي احدها اطعام ثلثة ساكن ولو سقط من راسه او تحته نوى عنه تصديق بكف من طعام وان كان في الوتر



كتاب الحج في الطواف

فلا شيء عليه السابعة في التليل سائر أشاء وكذا
 في تعظية الرأس إن كان لفرورة الشامة في الجلال
 صاد قائلكا شاة وكذا في الكاذب مرة ولو نسي فقيرة ولو نكث
 فبدنة السابعة في الذهن الطيب قلع الفرس شاة
 العاشرة في الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة
 في اعاضها قيمة الحمار يدر عيشة تكرر الكفارة بتكرار
 الوطى والبس مع اختلاف الجلس والطيب كذلك الثانية
 عشرة لا كفارة على الحامل والثامن الا في الصند

الباب السادس

في الطواف وهو واجب مرة في العرة المتسع بها ومرتين في
 حجه وفي كل واحد من عشرة الباقيين مرتين وكذا في جهتها
 ولي شرط فيه الطهارة وازالة الخاسة عن الثوب والبدن
 والختان في الرجل ويجب فيه النية والصواف تسعة شواط
 والابتداء بالحجر والحتم به فومعل البيت على يساره وادخلا
 بالحجر فيه ويكون بين المقام والبيت وصلاة ركعته في مقام
 ابراهيم عليه السلام ويسحب فيه الدعاء عند الدخول الى
 مكة والمسجد ومضغ الا فخر ودخول مكة من اهلها حائفا

وكذا مع
 اتحاد انقباض
 سد والنفذ
 يتكرر في سائر
 انقباض
 طهارة
 طهارة
 وان لا
 يكون الثوب
 متغيرا بل لا يجرط
 كما ان لا يجرط
 شرب الخمر
 فليد

في الطواف

وكذا
 في الصواف
 لا يجرط طهارة
 طهارة
 ان يجرط
 طهارة
 طهارة

خطا
 ومع النفذ
 او في وقت من الاوقات
 البها فالا فخر
 طهارة

في كيفية الطواف وحكامه

٥٢

بكيفية وقار والفضل من يرميهم بوضع واستلام الحجر
في كل شوط ونفيله او الائمة والية الدعاء عند الاستلام
وفي الطواف والنزام المسجور ووضع الخد عليه والبطون
استلام الركن الثاني وبقي الاركان والطواف ثلثا
سنتين طوافا فان لم يتمكن فثلثا وستين شوطا والطواف
ركن من ركنه عدا بطلحه وناسبا ياتي به ومع التقدير
ولو شك في عدده بعد الاضراف لم يلغ وفي الاثناء
بيد ان كان فيما دون السبعة والافطع ولو ذكر في طواف
الغرضية عدم الطهارة اعاد ولو قرن في طواف الغرضية
بطل ويكره في الثالثة ولو زاد سهوا اكل اسبوعين وصلى
وكفى الواجب في السجود بعدد ولو نقص من طوافه
وقد تجاوز النصف لم يردج الى اهله استأنف لو كان
اقل استأنف وكذا من قطع الطواف لحاجة او ضلوة فافله
ولا يجوز تقديم طواف حج التمتع وتبعه على الوقوف الا
لحائفة المحض ولو حاض قبله انظروا الوقوف فان انظر
بطل منها وصارت مجتمعا مفردة ونقص العبرة بعد ذلك
ولو حاض خلا له فان جاوز النصف تركت بقية الطواف

في كل شوط ونفيله او الائمة والية الدعاء عند الاستلام
وفي الطواف والنزام المسجور ووضع الخد عليه والبطون
استلام الركن الثاني وبقي الاركان والطواف ثلثا
سنتين طوافا فان لم يتمكن فثلثا وستين شوطا والطواف
ركن من ركنه عدا بطلحه وناسبا ياتي به ومع التقدير
ولو شك في عدده بعد الاضراف لم يلغ وفي الاثناء
بيد ان كان فيما دون السبعة والافطع ولو ذكر في طواف
الغرضية عدم الطهارة اعاد ولو قرن في طواف الغرضية
بطل ويكره في الثالثة ولو زاد سهوا اكل اسبوعين وصلى
وكفى الواجب في السجود بعدد ولو نقص من طوافه
وقد تجاوز النصف لم يردج الى اهله استأنف لو كان
اقل استأنف وكذا من قطع الطواف لحاجة او ضلوة فافله
ولا يجوز تقديم طواف حج التمتع وتبعه على الوقوف الا
لحائفة المحض ولو حاض قبله انظروا الوقوف فان انظر
بطل منها وصارت مجتمعا مفردة ونقص العبرة بعد ذلك
ولو حاض خلا له فان جاوز النصف تركت بقية الطواف

والسجود المأمور به
من دون الاعاء والما
في الاضراف وهو
التيه المأثور وان كان
الاحوط حله
الطواف

في كل شوط ونفيله او الائمة والية الدعاء عند الاستلام

وقيل



فائدة

يستحب
انما التمتع اذا
لم تكن له ايام من شوط
قال الفاء ويستحب على التمتع
كان الطواف بالطواف
طوافاً في مكة
فعله

يستحب
عند دخوله في الاشياء
واما اذا كان يتقدم
الفراغ لا يملكه فان
وكذا لو اشتد في الزيادة
بعد احوال التمتع
الطواف بالبيت
فعله

وكذا لو
فعله
وان لم يظا ورثه
الطواف بالبيت
فعله

ويستحب
ان يكون
في مكة
فعله

وفعلت بقية الناسك ثم قضت الفات بعد طهرها ولا
فحكها حكم من لم تطف والميتخاضة اذا فعلت ما يجب عليها

كانت كالطاهرة الباب السابع

في السعي هو واجب في كل اهرام مرة ويجب فيه النية والنية
بالصفاء والختم بالمرودة والسعي سبعة اشواط من الصفا اليه
شوطان ويستحب فيه الطهارة واستلام الحجر والشرب من
ذمهم ولا اغتسال من الدلو والمقابل للحجر والمخرج من باب
الصفاء والصعود عليه واستقباله وكذا الحجر بالكبير التهليل
سبعاً والدعاء والشئ طرفيه واهرولة من المشارة الى رفاق
العطارد والذعاء والسعي ما شيا وهو ركن يبطل الحج بتركه
عدا لاسهوا ويسود لاجله فان تعدد استناب ولو زاد على
السبع عدا بطل لاسهوا ويعيده لو لم يحصل عدا اشواطه
ولو قطعه لقضاء حاجة او صلوة فريضة تمسه ولو طرأ له
ما حله وواقع او قل الاظفار ثم ذكر لسيان شوطا ثم يكفر
ببقرة واذا فرغ من سعي العرة قصر وادناه ان يقصر الخفاف
او شئ من شعره ولا يخلق راسه فان فعل كان عليه دم و

فعله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في حرمه ما لا يحصى

من النعمان والبركات

في أفعال الحج

كذا لو نسيه حتى أحرم بالتحج ومع التقصير يحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد ما دام في الحرم وليفت له أن ينسبه

بالحرمين في ترك لبس الخف ط

في أفعال الحج وقته فصول الأول في أحرام الحج إذا فرغ من الصرة وجب عليه الأحرام بالحج من مكة ويستحب أن يكون يوم التروية عند الزوال من تحت ليراب وكيفيته كما تقدم إلا أنه ينوي لأحرام الحج ويقطع التلبية يوم عرفة عند الزوال ولو نسيه حتى يصل بعرفات أحرم بها أن لم يتمكن من الرجوع ولو لم يذكر حتى يقض مناسكه لم يكن عليه شيء

الفصل الثاني

في الوقوف بعرفات وهو ركز في الحج يبطل بالأخلاق له عهد ولو تركه ناسيا حتى فات وقته ولم يصل بالشعر بطل حجه ويجب فيه التيمم والكون بعرفات إلى غروب الشمس من يوم عرفة ولو لم يتمكن من الوقوف هناك أوقف ليلا ولو قبل الظهر ولو لم يتمكن أو تسو حجة طلع الظهر وقف بالشعر وأجزأه ولو أفاض منها قبل الغروب وجب عليه بدنة ولو عجز صام ناسيا

من الأول
الحج المني
بيلة
تكرار
نساء التلبية
بيلة

في الوقوف بعرفات

في الوقوف بعرفات
فصل الوقوف بعرفات
القدم وان كان لا حيلة
عند ذلك الحيا
لمنازلة
طلة

كتاب الوقوف بالشيعة



في بيوتهم وفي بيوتهم

في الوقوف بالشيعة

في بيوتهم وفي بيوتهم

عشر يومًا ان كان عالما ولو كان جاهلا او فاسيا فلا شيء
عليه وثمرة وثوبة وذو الجاز وعرفة والاراك حدوة لا يخرج
الوقوف بها وليستحبان يخرج الى متى يوم التروية بعد الزوال
والامام يصلي بها ثم يبيت بها الى فجر عرفة ولا يجوز وادي
محترق حتى تطلع الشمس ويدعو عند نزولها واخرج منها و
في الطريق وان يقف مع الشيخ في مسيرة الجبل داعيا قائما
وان يجمع بين الظهرين باذان واقامتين ويكره الوقوف في
الاعلى الجبل وقاعد او راسا

الفصل الثالث

في الوقوف بالشيعة اذا غربت الشمس من يوم عرفة افاض الى
الشمس وليستحبان يقصد في المسير ويدعو عند الكعبة لاهل
و بوخر المشائين حتى يصلها منه ولو صار دبع الليل ويحج
بينهما باذان واقامتين ويحب فيه البتة والكون فيه من
طلوع الفجر الى طلوع الشمس لو فاته لضرورة فالى الزوال
ولو افاض قبل الفجر طالما غاب كقربانة وضع حجره ان كان وضع
بقرطاب ويجوز للمرأة والحائض الا فاضه قبله وحدا الشقرا بين
الارضين الى الحاض الى وادي محترق وهذا الوقوف ركن



في حكم الوقوف في منى

في حكم الوقوف في منى

والأشهر
عند منى
بلى

وبين منى

والأشهر
عند منى
بلى

من تركه ليلا ونهارا عما بطل حجه ولو كان فاسبا وادله عظام
مع حجه مسأله الأولى وقت الوقوف الاختياري بعرفات
من زوال الشمس يوم عرفة الى غروبها والاضطرار الى
الفجر وقت الوقوف الاختياري بالشعر من طلوع الفجر
الى طلوع الشمس والاضطرار الى الزوال فان ادرك
احدا الموقفين اختيارا وفاته الاخر بضرورة مع حجه وان ادرك
الاضطرار بين معافاته اتج على قول اما لو ادرك احدهما
فانه سطل حجه احاطا ^{بطل} الثانية من فاته اتج سقط عنه فعاله
ويحل بغيره مفردة ويقضى اتج في القابل مع الوجوب ^{الثاني}
يستحب الوقوف بعد الصلوة والدعاء ودخول شعر الرجل
للصرفة والقبض على قرع وذكر الله عليه الرابعة
يستحب النفاط نحو الرمي منه ويجوز من اي جهات الحرم

كان هذا الساجد الفصل الرابع

في دخول منى ويجب يوم النحر بين ثلثة اهل هارمي حجرة
العقبه بسبع حصيات ملقطة من الجمر ابتكارا مع النية و
اصابة الجمرة بفعله مما يتردى بها ويسحق ان يكون رجمه

كتاب الحج في مناسكها

لرسامدرا لائمة ملنطة لامكسرة ولاصلبة والدعاء
عند كل حيصة والطهارة والتباعد بمقدار عشرة أذرع
الى خمسة عشر ذراعا والرمى خذفا وان يستقبل هذا الجمر
ويستدبر القبلة وفي غيرها يستقبلها ويجوز الرمي عن
العليل الثاني الذبح ويجب الرمي ثم الذبح مرتين وهو
المهدي على المنع خاصة في الفرض والنفل وللمولى الزامر
المملوك بالصوم وان يهدي عنه فان اعتق قبل احد
الموقنين لزومه الهادي مع القدرة والاصام ويجب فيه
النية وذبحه يوم النحر وعدم الشارك في الواجب وان
يكون من النعم ثلثا قد دخل في السادسة ان كان من البدن
وفي الثانية ان كان من البقر والغنم ويجزي من اثنان الجذع
لسنة فاما غير مهزول بحيث لا يكون على كاهلها شحم و
يستحب ان تكون سمينة قد عرفت بها انا انا من الابل والبقر
وذكر انا من الضأن والمزق الدغاء عند الذبح وان ياكل
ثله ويهدي ثله ويطعم الفاضل والعرق ثله ولو فقد
المهدي ووجد ثمه خلفه عند من يشتره ويمد به طول
ذي الحجة ولو فقد صام ثلثة ايام متواليات في الحج وسبعة

وإذا رمى الجمرات
فلا بد من الاستدبار
والقبلة في غيرها
ويجوز الرمي عن العليل
والذبح مرتين وهو
المهدي على المنع
خاصة في الفرض والنفل
وللمولى الزامر
المملوك بالصوم
وان يهدي عنه
فان اعتق قبل
احد الموقنين
لزومه الهادي
مع القدرة والاصام
ويجب فيه النية
وذبحه يوم النحر
وعدم الشارك في
الواجب وان يكون
من النعم ثلثا
قد دخل في السادسة
ان كان من البدن
وفي الثانية ان كان
من البقر والغنم
يجزي من اثنان
الجذع لسنة
فاما غير مهزول
بحيث لا يكون على
كاهلها شحم
ويستحب ان تكون
سمينة قد عرفت
بها انا انا من الابل
والبقر وذكر انا من
الضأن والمزق الدغاء
عند الذبح وان ياكل
ثله ويهدي ثله
ويطعم الفاضل
والعرق ثله
ولو فقد المهدي
ووجد ثمه خلفه
عند من يشتره
ويمد به طول
ذي الحجة ولو فقد
صام ثلثة ايام
متواليات في الحج
وسبعة

وإذا رمى الجمرات
فلا بد من الاستدبار
والقبلة في غيرها
ويجوز الرمي عن العليل
والذبح مرتين وهو
المهدي على المنع
خاصة في الفرض والنفل
وللمولى الزامر
المملوك بالصوم
وان يهدي عنه
فان اعتق قبل
احد الموقنين
لزومه الهادي
مع القدرة والاصام
ويجب فيه النية
وذبحه يوم النحر
وعدم الشارك في
الواجب وان يكون
من النعم ثلثا
قد دخل في السادسة
ان كان من البدن
وفي الثانية ان كان
من البقر والغنم
يجزي من اثنان
الجذع لسنة
فاما غير مهزول
بحيث لا يكون على
كاهلها شحم
ويستحب ان تكون
سمينة قد عرفت
بها انا انا من الابل
والبقر وذكر انا من
الضأن والمزق الدغاء
عند الذبح وان ياكل
ثله ويهدي ثله
ويطعم الفاضل
والعرق ثله
ولو فقد المهدي
ووجد ثمه خلفه
عند من يشتره
ويمد به طول
ذي الحجة ولو فقد
صام ثلثة ايام
متواليات في الحج
وسبعة

ان يصوم يوم النحر
وعرفة والثالث جند
ايام الشرب اذا كان في
الافقوم النحر
الطمانينة
مكة



اذ ارجع الى اهله ويحوز تقديم الثلثة من اول ذي الحجة
 ولا يحوز تقديمها عليه فان خرج ولم يصحها فعين الهدى
 في القابل بمنى **واما** هدى القران فيجب ذبحه او غنمه بمنى
 ان قرنه بالبحر وبمكة ان قرنه بالعمرة ويحوز زكوب الهدى
 وشرب لبنه ما لم يضربه وبولده واذا هلك هدى القران
 لم يلزمه بدله الا ان يكون مضمونا ولا يتعين الصدقة
 الا بالنذر ولا يعطى الجزاء الجلود من الهدى الواجب
واما الاضحية فيضحية يوم النحر وقتها يوم النحر فثلثه
 بعده بمنى وبوئمان في غيرها ويجزى هدى لشمع عنها ولو
 فقد ما تصدق بثمنها ويكره التضحية بما برتبه واعطاه
 الجزاء الجلود **الثالث** الحلق ويجب يوم النحر بعد الذبح
 الحلق والتقصير بمنى الحلق افضل ونياك للضرورة و
 الملبد ويتعين في المرأة التقصير ولو رحل قبل الحلق التقصير
 رجع وافضل احدهما فان تعاد رحل او قصر ابن كان وجوبا و
 بعث شعره الى منى ليدفن بها استحبابا ومن لم يشع على رأسه شعر
 بمرا المونى عليه ولا يزود البيت قبل التقصير فان طاف
 قبله عمدا كفر بشاة ولا شئ على الثالث **مما** حواه فاذا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضَنَّ أَتْرُكًا بِرِجْلَيْهِ فَيُدْخِلُهُ حَشَوٰهُ فَيَبْقَىٰ وَجْهَ الْبَلَدِ ۚ

[illegible]

انسان کا دل ایک عجیب و غریب مکان ہے جس میں ہر چیز کا ایک ہی نام ہے۔

طوبى لمن لا يتبع

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

وكانت من طائفة
الذين كانوا ينادون
بالحرية والعدل

الكتاب الثاني



بقية الناسك

فلما حصل
بالأحوط وإن كان
الأولى نحو الأخرى
دعى الحج والعمرة
أبنا الناسك
فما زال
طلبه

ولا يحل
النساء إلا من
حل إن كان متبعا
أو محضاً
الطائفة
طلبه

استحباب
الطائفة
معدله

حلقا وقصرا حل مما عدا الطيب النساء فاذا طاف طواف
الزفارة حل له الطيب حل النساء بطوافهن
الفصل الثاني
في بقية الناسك فاذا انحلت بمنى مضي يومه او غداً مان
كان متمتعاً ويحوز للقارن والمفرد طول ذى الحجة الى
مكة الطواف الحج وقبلي ركعتيه ثم يسقى للحج ثم يطوف للنساء
كل ذلك سبعاً ثم يصلي ركعتيه وصغره ذلك كما قلناه في
افعال العمرة وطواف النساء واجب على كل حاج فاذا فرغ
من هذه الناسك رجع الى منى وبات بها ليلتي الحادي
عشر والثاني عشر من ذى الحجة واجبا ويرى في اليومين
الحج والثلث كل حرة في كل يوم تسبع حباً فيعبد بها بحرة
الاولى ويرميها غريباً ما مكبراً اذا عيائ ثم الثانية كذلك
ثم الثالثة ولو نكس عاد صلى ما يحصل معه الترتيب وقت
لومي ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز الرمي لئلا
الامداد وكما خائف والرعاة والمرضى والعبيد فاذا اقلم يوم
الثالث وما هنا ايضا والادفن حصاه بمنى وتوبات الليلين
بغير منى وجب عليه عن كل ليلة نساء الا ان يبيت بمكة

فَقَبْلَتَيْكَ وَبِحَاثَتَيْهِ



من سجد
الطائفة في
منطقة

ون كان
مؤدب على
الأقوى ولكن لا حظ
له في ذلك
طائفة

بل وحوما
من الأقوى للمنا
طائفة

من سجد
بنهاذا
الأخذ في منها
الطائفة
منطقة

مستغلاً بالصلاة ويجوز أن يخرج بعد نصف الليل ويجوز
النقرا لاول لمن اتقى الصيد والنساء اذا ارتقيا لشعر في
الثاني عشر بمضى ولا يجوز لغيره فان نفر كان عليه شاة
والثاني في الاول يخرج بعد الزوال وفي الثاني يجوز قبله
ولو نسي في يوم قضاء من الغد فقد ما ولو نسي جرة وجعل
عيناها في الثلث ولو نسي الرمي حتى دخل مكة رجع وكره ان
تقد رمي ودي في القابل واستثنى مستحبا وليس في طائفة
بمضى أيام التشريق فاذا فرغ من هذه المناسك تم تحميد سجد
له العود الى مكة لطواف الوداع ودخول الكعبة خصوصا
للضرورة والصلوة في زواياها وبين الانطوائتين وعلى
الرخامة الحمراء ودخول مسجد الحبة والصلوة فيه و
الاستلقاء فيه على قضاء وكذلك بمسجد الخيف ويخرج
من المسجد من باب الحنطين وليجد عند باب المسجد يدعو
ويشتري بدينار تمرا يصدق به ويعرف ويكره ان يكون
بمكة ويستحب المدينة والحاضر تودع من باب المسجد ثم بان
بالمدينة لزيارة النبي صلى الله عليه وآله استحبها باموكدا و
زيارة غاطة عليها السلام من الروضة وزيارة الائمة

في العمرة

عليهم السلام بالبيع وزيارة الشهداء ثم خصوصاً قبر
 سيدنا حمزة ماحداً ولا غشكاف فليست اقامتها بها

الملك لطلب

في العمرة وهي فريضة مثل الحج بشرائطها وأسبابها ومضاهيها
 النية والأحرام والطواف ودكشاه والتسبيح وطواف النساء
 ودكشاه والتقصير أو الحلق وليس في المتمتع بها طواف النساء
 ويجوز المفردة في جميع أيام السنة وأفضلها رجب الثامن
 المفرد يأتي بها بعد الحج والمتمتع بها يجزئ عنها ولو اغتمرت في
 أشهر الحج جاز أن ينقلها إلى التمتع ويجوز في كل شهر وأقله
 يوم في كل عشرة أيام ولا حد لها عند تشدد الرقعة

الملك لطلب

في المحصور والمصدود والمصدود هو المنوع بالعدو فان
 تلبس بالأحرام نحره عليه وأحل من كل شيء أحرم منه وأما
 تحقق الصد بالنع عن مكة أو عن الموقعين ولا يسقط الوجه
 ويسقط المندوب ولا يصح الظل إلا بالهدى ونية الظل
 ويجزئ هدى لتيان عنه وأبغض المصدود كالحاج والمصدود
 المحصور هو المنوع بالمرض فيجب هديه إن لم يكن قد ساق

والأخرى
 جواز فدية بها
 وإن كان لا يخط
 التمتع بها

وميلني
 التمتع بها
 فأنظروا

في الحج والعمرة

إذا لم يكن
 الأتيان بالطواف
 والتسبيح تمام ذي
 الحجة ولو بالليل
 التمتع بها

إذا كان
 متمتعاً بها
 أو كان مكة تاتياً
 التمتع بها



المكتبة
العلمية
بجامعة
البحرين

المكتبة
العلمية
بجامعة
البحرين

المكتبة
العلمية
بجامعة
البحرين

المكتبة
العلمية
بجامعة
البحرين

المكتبة
العلمية
بجامعة
البحرين

المكتبة
العلمية
بجامعة
البحرين

والا اقتصر على مدعى لسياف فاذا بلغ علمه وهو منى ان
كان حائجا ومكة ان كان مستمرا اقتصر واحل الامر للناس
حتى يخرج في القابل ان كان واجبا او يطاف طواف النساء
عنه ان كان ندبا ولو زال المحصر التحق فان اذلل احد
الوقفين فهو غنم والا فلا

كتاب الجهاد

في فصول

الفضل الاول

فمن يجب عليه وهو فرس على الكتابة بشرط تسعة
البلوغ والعقل والحرية والذكورة وان لا يكون متاولا
مقبلا ولا اعوى ولا مرهقا بحر عنده وذخاء الامام او من
نصبه اليه ولا يجوز بيع الجائر الا ان يده المسلمين عليه
بحسب علمهم منه في دفعه ولا يقصد مغونة الجائر والعايز
وتسحب المراقبة ثلثة ايام الى اربعين ما رادت كانت
بغير جهاد او تحت بالنار وشبهه

الفضل الثاني

فمن يجب جهادهم وهم ثلثة اصناف الاول السجود

كتاب الجهاد في الجبل



والنصارى والمجوس ومثله مقاتلون الى ان يسلموا او
 يلزموا بشرائط الذلة وهو قبول الجزية وان لا يؤذوا
 المسلمين وان لا يظاهروا بالمحرمات كشراب الخمر وان يجلدوا
 كنيسة ولا يضربوا ناقوسا وان يجري عليهم احكام المسلمين
 فان التزموا بهذا كف عنهم ولاخذ الجزية بل بحسب طير الامم
 ولا تؤخذ من اصبيان والجانين والبله والنساء ويجوز
 وضعها على رؤسهم وارباعهم ولو اسلموا سقطت كلومات
 التي بعد الحول اخذت من تركته ويجوز اخذها من ثمن
 المحرمات ويستحقها المجاهدون وليس لهم استيفاء بغير
 كنيسة في دار الاسلام ويجوز تجديدها ولا يجوز ان يعلو
 الذي ببنائه على بناء المسلمين ويقر ما ابتاعه من مسلم على
 حاله ولا يجوز ان يدخل الساجد الثاني من عدا هؤلاء
 من الكفار يجب جهادهم ولا يقبل منه الا الاسلام ويبدء
 بقتال الاقرب والابعد خطرا وانما يجاربون بعد الدفء
 من الامام او من نصبة الى الاسلام وان استعوا حل قتالهم
 ويجوز المهادنة مع المصلح باذن الامام ويمضو فمام خادم
 المسلمين وان كان عبدا لاحاد الشركين ويرد من دخل

وان لا
 على انما اشترط
 عليهم في عقد الذلة
 التمسك بحد كالم
 القتل باليد
 بطله
 في حكم الجهاد

وان كان
 بعد تمام السنة
 من اداء الجزية
 طمانتة
 طيلة

في وقت الحرب
 في وقت السلم
 في وقت المهادنة

ان كان بعد
 الانتهاء من القتال
 طمانتة
 طيلة

بشيء الأمان إلى مآمنه ثم يقابل ولا يجوز الفرار إن
 كان العدو على الضعف من المسلمين إلا لحرب لقتال
 أو مخير إلى فئة ويجوز الحاربة بسائر أنواع الحرب إلا الغارة
 التي في بلادهم ولو تروا بالعقار أو النساء أو المسلمين
 لم يمكن الفتح إلا بقتلهم جاز ولا يفضل النساء وإن طاوون
 الأمان الضرورة ومن أسلم في دار الحرب جرحه وولده
 الصغار من السبق ماله من الأخذ مما ينقل ويحول وأما الذين
 والعقارات من الغنائم ولو أسلم العبد قبل مولاه وخرج
 ملك نفسه الثالث الغارة وهم كل من خرج على إمام
 عادل ويجب قتاله مع دقاء الإمام أو من نصبه على الكفاية
 إلى أن يرجعوا وهم قتلان من لفئة فيجهز على جريحهم ويتبع
 مدبرهم ويقتل أسيرهم ومن لفئة له فلا يجهز على جريحهم
 ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل أسيرهم ولا يحل سبي ذراريهم
 والفرص ولا تأسر ولا أموالهم

الفضل الثالث

في سبي الغنائم جميع ما يفتن من بلاد الشرك يخرج منه ما
 بشره الإمام كالجبال والرقع والأجرة وما يصطفيه الأما

مع أشكان
 الفتح مدونة
 لعتنان وعود من لا يجوز
 قتله منهم
 السلطان

بأنه يجوز الجهاد في
 كل وقت وفي كل مكان

في وقت السلم

الفتح مدونة
 لعتنان وعود من لا يجوز
 قتله منهم
 السلطان



فرسين
اوقافه السيد
كاظم الطباطبائي
مد ظله

من تأمل
الطباطبائي
مد ظله

فهمك الزكي

اذا اسلموا
والا فاني اخاف
الحكماء مثل الطباطبائي
مد ظله

ثم يخمس الباقي وأربعة الاخماس لباقية ان كان مائتا
ينقل ويحول فلهما طلة ومن حضر القتال وان لم يحضر
خاصة للرجال سهم وللغارس سهمان ولذي الافراس
طلة ومن ولد بعد الحيازة قبل القسمة اسبعم له وكذا من
يلحقهم للمعونة ولا يفضل احد على غيره لشرفه ولشدته
بلا الله ويقسم ما يغني في المراكب هذه القسمة ولا يسهم
غير الخيل ولا اعضاء يكونه فارسا عند الحيازة لا بدخوله
المعركة ولا نصيب للاعراب وان جاهدوا والاسارى
من الافات والاطفال يملكون بالسوق الذكور البالغون
ان اخذوا قبل ان تضع الحرب اوزارها وجب قتلهم
يسلموا ويخيرا الامام بين ضربا عنقا قتلهم وقطع ايديهم
وارجلهم من خلاف ويتركهم حتى يرفوا ويموتوا وان
اخذوا بعد انقضاء الحرب لم يجر قتلهم ويخيرا الامام
بين المن والفداء والاسرى فان واحدا الارضون فسا
كان حيا ظلم المسلمين كافة ولا يخص بها المقاتلون والنظر
فيها الى الامام ولا يصح بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا ملكها
على الخصوص بل يصرف الامام حاصلها في الصالحات

الامام في النكاح



اذا اشترى
كونها المتكسرة
طاعة

والامام
المتكسرة
المتكسرة
المتكسرة

المتكسرة
المتكسرة
المتكسرة

المتكسرة
المتكسرة
المتكسرة
المتكسرة

المتكسرة
المتكسرة
المتكسرة

المتكسرة
المتكسرة
المتكسرة

الموات وقت الفتح للامام لا يتصرف فيها الا باذنه هذا حكم
الارض المفتوحة عنوة واما ارض الصلح فلا ربا بها ولو باعها
المالك انتقل ما عليها من الجحزة الى رقبته ولو اسلم سقط
ما على ارضه ايضا وملكها على الخصوص لو شرطت لا اذن
للسلمين كانت كالمسوحة واما ارض من اسلم عليها اهلها
طوعا فلا ربا بها وليس عليهم سوى لزكوة مع الشرائط و
كل ارض ترك اهلها غارقتها للامام ان يقبلها ويدفع
طسقا من النقبل الى اذبا بها وكل من اخطى رخصا مواتا باذن
الامام فهو احق بها ولو كان لها مالك كان عليه طسقا له
والا فلا امام ومع غيبته فهو احق بها ومع ظهوره لدفع
يده وشرط التملك بالاحياء ان لا يكون في يد مسلم ولا
حرما عامرا ولا مشعرا لبيادة ولا ينقطع ولا يحرق والاحسا
بالعادة والتجربة لا ينفذ التملك بل ينفذ الاولويات

الفصل في النكاح

في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يحبان عقلا على
الكفاية بشرط اربعة ان يعرف ما المعروف وما المنكر
ان يجوز ما لا ينكر وان لا يظهر اماراة الاقلام وانقضاء

كتاب المناقب والصفات



الفسدة والعروف قيمان واجب وندب فالامر بالواجب
واجب وبالندوب مندوب وآما النكر فكله فيج قالهم
عنه واجب وينكر اولاً بالقلب ثم باللسان ثم باليد ولو
افتقر الى الجراح لم يفعل له الا بالدين الامام والمحدود لا
يقيمها الا بامرهم ويجوز للرجال اقامة ائمة على عبده و
ولده وذو رحمه اذا امن الضرر وللنساء اقامتها حال الغيبة
مع الامن ويجب على الناس مساعدتهم وكلهم الفتوى و
الحكم بين الناس مع الشرائط البسيطة للفتيا ولا يجوز الحكم
بما قبل الخلاف فان اضطر عمل بالفتية ما لم يكن قبله
ويجوز الولاية من قبل العادل ولو الزمه وجب ويجرم
من الجائر ما لم يعلم تمكنه من الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر ولو اكره مدونه جاز ويجهد في انفاذ الحكم بالحق

لا يجب
كون النعمان
بكره مندوباً
الطباطين
فلا

في الولد
والزوجة مشكل
مع عدم كون الشغل
بها واجباً
للمنفعة
فلا

كتاب المنابر

وكذا اذا
نعت واجباً
عليها ولا حرم ولا مشكل
بها اذا نعت ائمة الدين
الطباطين
فلا

كتاب المنابر
وفيه فصول
الفصل الاول
في التجارة ومد تجب اذا الركن للانسان معبثه سواء ما و
كانت مباحة وقد تسقط اذا اراد التوسعة على عياله وقد

منقولة الطباطين
منقولة

نكر

تكره كالحكرو قد تباع بان لا يحتاج اليها ولا ضرر ففعله
وقد تحرم اذا كانت في محرم وهي اخشاف الاول بحر
التكتب ببيع الاعيان الخمسة كالحمر وكل مسكر والفقاع و
الميتة والدم والكلب لا كلب الصيد والمناسبة والمخاطبة و
الزروع والدهن الخمر للاستصلاح به تحت التماس الثاني
بحرم التكتب بالالات المحرمة كالعود والمنهار والامنام
والصلبان والالات القمار كالطرنج والورد والاربع عشر
الثالث بحر التكتب بما يقصد المساعدة على المحرام
كبيع السلاح لأعداء الدين والياكن للمحرقات والجمولة
لها وبيع الفل يعمل خمر او الخب يعمل صنما ويكره بيعهما
على من يعمل ذلك من غير شرط الرابع ما لا ينفع به بحر
التكتب به كالسوخ البرية كالقردة والذئب والخرقة
كالمحرم والسلاحف والظاني ولا بأس باتباع الحسان
بحرم التكتب بما يحرم عمله كعمل الصور المحبة والفساطين
الغريبة والتوضع بالباطل ولا بأس بالحق وجماء المؤمنين و
حفظ كتب الفلأل وبيعها غير التقصير تعلم النحر والفاقة
والكفانة والشفعة والقمار والغش وربن الرجل بالمهرم و

تاریخ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten signatures or stamps at the bottom of the page.

لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ
 بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ
 يَتْلُو آيَاتِهِ لَعَلَّ هُمْ يَنْتَبِهُونَ
 وَمَا مَثَلُ الْأُمِّيِّينَ إِلَّا الْأُمِّيُّونَ
 الْيَتِيمُونَ الَّذِينَ لَمْ يَلْمِزُوا أَحَدًا
 وَلَا كُنُوا مَلُومِينَ
 وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
 الْأُولَئِكَ يَكُونُ الْيَتِيمُونَ
 وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
 الْأُولَئِكَ يَكُونُ الْيَتِيمُونَ



فخرقة الساجد والصاحف ومعوقة الطالبين على ظلمهم
 واجر الزانية السارح ما يجب فعله بحرم الكتب به
 كاجرة تغيب الموتى وتكفينهم ودفنهم والاجر على الحكم
 والرشا فيه ويجوز اخذ الرزق من بيت المال وكذا الاذان
 وما المكره فالصرف وبيع الاكفان والطعام والرقيق
 والذباحة والصياغة والحمام مع الشرط والمحاكاة واجرة
 الضراب واجرة تعليم القرآن وتسخير وكسب لقابلة مع الشرط
 وما باخذه السلطان باسم المقاسمة او الزكوة خلال وان
 لم يكن مستحقا له وجواز الطالبين حرام ان حلت عينها والا
 حلت ومن امر يصرف مال الى قبيل وعين له لم يجر التقدي
 والاحازله ان يتناول منه مثل غيره اذا كان منهم على قول

الفصل الثاني

في داب التجارة ليعتد الفقهاء فيها يعرف صحيح البيع فاسد
 ويسلم من الربوا وان يستوي بين الباعين ويغيب المستفيل
 ويشهد الشهادتين عند العقد ويكبر الله تعالى وباخذ
 الشاقص ويعطى الراجح ويكره مدح البائع وذم المشتري
 وكتمان العيب الخلف على البيع والبيع في الظلم والرجح على

على الاخر
 بل الاخر
 نفيها بالصور
 وظلت وان لم يكن
 وانا المصلحة
 فيها علة الحق
 القليل

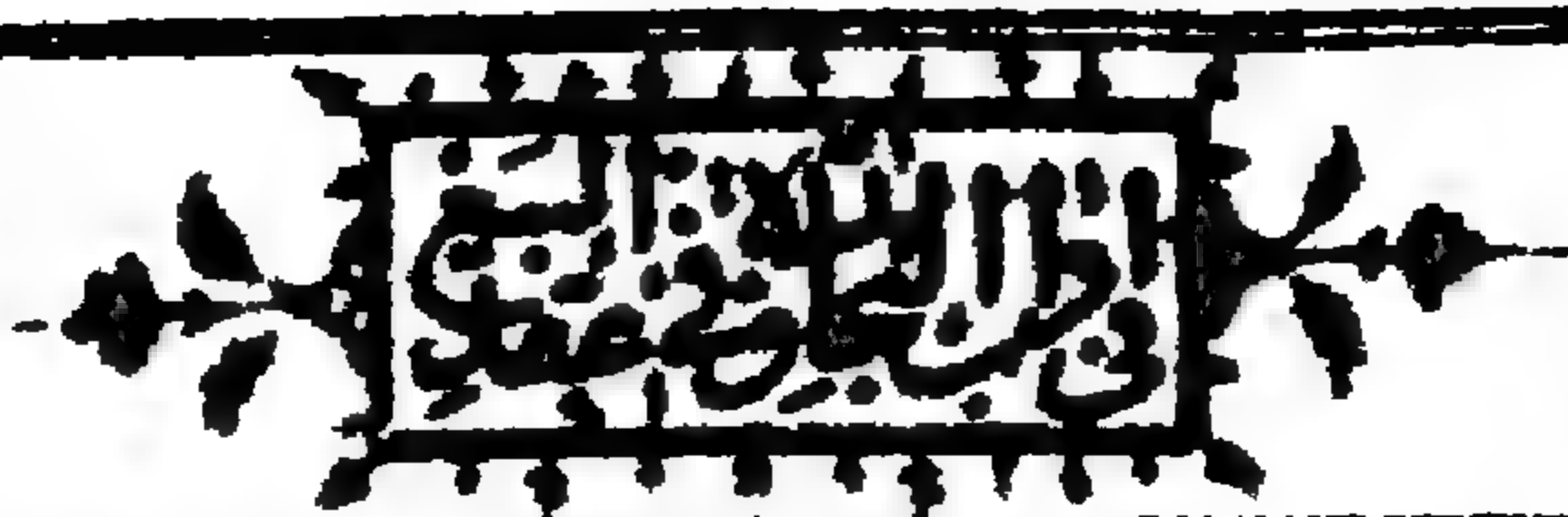
الطباخاني

او يكون
 محصور يكون
 جيب مؤد بالظلم
 الطباخاني
 منظر

في البيع
 لو من اشترى
 الطباخاني

في اخراج الحلة

اذا لم يرد
 البضاعة والفاخذ
 يجوز له ويكره لا يشترط
 من ضمن لا يشترط
 الطباخاني
 القائل



بِحَبْرِ عَلَى الْبَيْعِ وَلَا يَسْتَرْطِبُهُ
الْفَصْلُ الثَّالِثُ

فِي عَقْدِ الْبَيْعِ وَهُوَ الْإِجْبَابُ كَقَوْلِهِ بَيْعْتُكَ وَالْقَبُولُ وَهُوَ الشَّرْطُ وَأَتَمُّ مَا يَتَمَعُّ إِذَا صَدَرَ عَنْ مَكْلُفٍ مَالِكٍ أَوْ بِحُكْمِهِ كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْحَاكِمِ وَآمِنِهِ وَالْوَقُوفِ وَالْوَكِيلِ وَيَقِفُ عَقْدُ خَيْرِهِمْ عَلَى الْإِجَازَةِ وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ مَلِكَةٍ وَخَيْرِهِمْ مَضَى فِي مَلِكَةٍ وَتَخَيَّرَ الْمَالِكُ فِي الْإِجَازَةِ وَالشَّرْطِ مَعَ فَتَحِ الْمَالِكِ الْخِيَارَ وَتَشَرُّطُ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَالْعِلْمِ

[illegible]

معرفة القدر والحد ما ويجوز ابتداء بعض الجمل مشاعا اذا
 طلت نسبة ويجوز الانذار للظروف بما يقار بها ويشترط
 في كل بيع ان يكون شيئا هذا او موضوعا بما يرفع الجهالة
 فان وجد خلل الوصف والاككان لما يختار ولو افتقر
 معرفة الى الاختيار جان بغيره بالوصف ايضا ونحوه مع
 خلافه ولو ادى اختاره الى الفساد جاز شراؤه فان خرج
 مغيبا اخذ ارضه وان لم يكن له قيمة بعد الكسر اخذ الثمن ولا
 يجوز بيع التمسك في الاجرة ولا اللبن في الضرع ولا ما في
 بطون الاضام ويجوز لو ضم متغا غيرهما ولا ما يلحق الفلوق
 يجوز بيع المسك في قارده وان لم يفتق ويبيع الصوف على ظهور
 الغنم ولا بد ان يكون الثمن معلوما قديرا ووصفا بالثامه
 او الصفة ولا يجوز ان يبيع بدينا غير درهم لينة ولا ثلث
 مع جهل نسبة اليه ويشترط ان يكون مقدرا داخل شايحه
 فلا يبيع بيع الابن منفردا ولو ضم اليه غيره مع ولا الطير
 في الهواء وكل بيع فاسد فانه مضمون على قابضه ولو علمه
 صنعة او صبغة فزاد ثمنه وجع بالزيادة ولو نقص ضمن
 النقصان كالاصل واذا اختلف لتباين في قدر الثمن

في البيع
 ان يكون
 شيئا
 او موضوعا
 بما يرفع
 الجهالة

انما
 في البيع
 ان يكون
 شيئا
 او موضوعا
 بما يرفع
 الجهالة

مع كون
 الثمن معلوما
 قديرا ووصفا
 بالثامه

في البيع
 ان يكون
 شيئا
 او موضوعا
 بما يرفع
 الجهالة

في البيع
 ان يكون
 شيئا
 او موضوعا
 بما يرفع
 الجهالة

في البيع
 ان يكون
 شيئا
 او موضوعا
 بما يرفع
 الجهالة

في البيع
 ان يكون
 شيئا
 او موضوعا
 بما يرفع
 الجهالة

فالقول قول البائع ان كان باقيا وقيل ان كان في يده
 وقول المشتري متى يمتنه ان كان فالقوله ان كان في يده
الكتاب الثاني
 في الخيارات واقسامه سبعة الاول خيار المجلس
 باع شيئا ثبت له وللمشتري خيارا ما لم يتفرقا او بشرط
 سقوطه قبل العقد او بعده ولا يثبت في غير البيع المتكامل
 خيارا لمجوان كل من اشترى حيوانا ثبت له الخيار خلاصة
 ثلاثة ايام من حين العقد ان شاء الفسخ فيها فسخ مالم
 يشترط سقوطه او يتصرفا لشري فيه فان تلف في هذه
 المدة قبل القبض او بعده فمن البائع مالم يحدث المشتري
 فيه حدثا او العيب لم يحدث من غير تقييد لا يمنع الرد بالثمن
الثالث خيار الشرط وهو يثبت في كل مبيع اشترط
 الخيار فيه ولا يتخذ بمدة معينة بل لهما ان يشترط
 مهلة شاء بشرط ان يكون المدة مضبوطة ويحوز اشتراط
 لاحدهما او لهما او للثالث واشترط مهلة يرد فيها البائع
 الثمن ويجمع البيع فان خرجت ولم يأت بالثمن كاملا فله
 البيع والثلث من المشتري في المدة والقضاء له الرابع

فمن خيارات

الخيار

بشرط او بغيره

احدهما خيار المجلس

والثاني خيار الشرط

كان المتكامل

حيوانا كان البائع

لحيوانه ولو كان المشتري

مشتريا لم يثبت له

بالبيع المتكامل

المدة

منه لا يلزم

رد الثمن الا بالثمن

مباين مد

المدة

موجبا

لشروطه

لغيره

منه لا يلزم
 رد الثمن الا بالثمن
 مباين مد
 المدة
 موجبا
 لشروطه
 لغيره

خيار

الكتاب الثاني

خيار الغبن وهو ان يبيع بدون علم المثل او يشتري باكثر
منه ولا يعرف له قيمة بما لا يتغلبن الناس فيه فمخار والمغش والمغش
المخس من باع شيئا ولم يقبض الثمن ولا سلم البيع ولا
يشترط التاخير لزوم البيع ثلثة ايام فان جاء المشتري فهو
احق بالتسليم وان مضت كان للبائع الفسخ ولو تلف التسليم
كانت من مال البائع على كل حال وما لا يقاوم ان ينبتا الخيارين
بوما الشاخر خيار الرؤية فمن اشترى موصوفا فخير
مشاهد كان للمشتري خيار الفسخ اذا وجد دون الوصف
ولو لم يشاهد البائع وباعه بالوصف وظاهر جوده كان خيارا
للبائع الشاخر خيار العيب وسبباني والخيار موقوف
والبيع اذا تلف قبل القبض كان من مال البائع وان تعيب
في تحجر المشتري من الرد والامساك بالارث

الفصل في خيار الرد والامساك

في العيوب وهو كل ما زاد او نقص عن الجهرى الطبيعي فان اطلق
المتبايعان البيع او اشترط القصر اقصى القصر وان بقره من
العيوب فلا ضمان ومعلومه اذا ظهر عيب تحجر المشتري بين
الرد والامساك بالارث ما لم يتصرف فان كان قد تصرف

والمثل من
كان من المشتري
هذه التلخيص
فيما التلخيص
فيما التلخيص
الطبايع في مد
تخله

والف
الفن وعينه
منه على المشتري
الطبايع في مد
تخله

في العيوب

في العيوب
في العيوب
في العيوب
في العيوب
في العيوب

او حدث فيه عيب عنده ثبنا الارش خاصه ولو علم باليب
ثم اشتراه فلا ارش ايضا ولو باع شيئين صفقة وظهور
العيب في احد هما كان للشري الارش ولو رد الجميع لا البيع
وحده ولو اشترى ثمان صفقة لم يكن لاحد منها رد حصته
بالعيب لا اذا وافقه الاخر والتصرف يبطل رد العيب لانه
على الحامل فيرد هاتم نصف عشر القبة والحل في الناة
المعزاة فيرد هاتم قيمة اللبن ان تعذر المثل ولو ادعى
البائع الشري من العيوب ولا يقية فالقول قول المشتري
مع يمينه وكو ادعى المشتري نفاذ العيب على العقد فالقول
قول البائع مع يمينه

الفضل الثاني

في العقد والنية والمراجعة اطلاق العقد يقتضي حلول
التمن فان شرط اجله مدة معينة مع ويبطل في الجهول
وكذا لو باعه بمن حال او باز يد مؤجلا واذا باع نسبة شعر
اشتراه قبل الاجل بزيادة او نقصان من جنس الشعر وغيره
حالا ومؤجلا مع عدم الشرط ولو اشتراه بعد حلوله جاز
منه الحس طلقا ومقيل لا يجوز مع التفاوت والاقرب

في البيع والشراء
فان اشترى ثمان صفقة
لم يكن لاحد منها رد حصته
بالعيب لا اذا وافقه الاخر
والتصرف يبطل رد العيب
لانه على الحامل فيرد هاتم
نصف عشر القبة والحل في
الناة المعزاة فيرد هاتم
قيمة اللبن ان تعذر المثل
ولو ادعى البائع الشري من
العيوب ولا يقية فالقول
قول المشتري مع يمينه
وكو ادعى المشتري نفاذ
العيب على العقد فالقول
قول البائع مع يمينه

في العقد والنية والمراجعة
اطلاق العقد يقتضي حلول
التمن فان شرط اجله مدة
عينة مع ويبطل في الجهول
وكذا لو باعه بمن حال او باز
يد مؤجلا واذا باع نسبة شعر
اشتراه قبل الاجل بزيادة او
نقصان من جنس الشعر وغيره
حالا ومؤجلا مع عدم الشرط
ولو اشتراه بعد حلوله جاز
منه الحس طلقا ومقيل لا يجوز
مع التفاوت والاقرب

التمن هو الشعر وما ذكره
احول غير مناة الطما
التمن هو الشعر



فصل في
مراة المال
وذلك هو الكرامة
الطباطبات
بلا

خلافه ولا يجب دفع الثمن قبل الأجل ولا قبضه قبله ولا قبل
ودفع وجب لقبض ولو امتنع وهلك كان هلاكه من صاحب
الحق ولو اشترى نسبة وجب له بنحو الأجل إذا ما صدق له
فان اخفى بخير المشتري بين الزد والامساك بالثمن خالاً وإذا
باع حراجة نسب الربح الى السلعة لا الى الثمن ولو اشترى بصفة
صفقة بثمن لم يجز له بيع افرادها ما رايته بالتقويم الا مطلقاً

الفصل الثاني في

ما يدخل في البيع من باع ارضاً دخل فيها الفحل والشجر مع الشوط
والأفلا ويدخل في الثمار الأعلى والأسفل الا ان يستعمل في
ما سكنى عادة ولو باع غلاماً مؤثراً في الثمرة للبائع ولو لم يوثق بالثمرة
للمشتري فلا يدخل الحمل في الأبنية من غير شرط ولو اشترى
غلة كان له المدخل إليها والمخرج منها ومكبرها من الأرض

الفصل الثالث في

في التسليم وهو الخلقة فيما لا ينقل ولا يحول والكيل والوزن
فما يكال ويوزن والقبض اليد في الامتعة والثقل في الحيوان
وهو واجب على البائع في البيع وعلى المشتري في الثمن ويجوز
معا لوامتناعاً ويجب التسليم مفرقاً ويجوز بيع ما لم يقبض قبله

فيما يدخل في
البيع

ويدخل في البيع ما كان
بقله ما كان
البيع والقبض
منه وفي البيع
طباطبات
بلا

في البيع

الوكلاء
بالكيل والوزن
بدون الأثني عشر
شكل في البيع
بجميعه فهو لا ينقل
بغيره منه فلهذا
نم في الكيل والوزن
الوكلاء

الا ان يكون طعنا فلا يبيعه الا تولية والقول قول
البائع في عدم النقصان مع حضور المشتري لكيلا يكون
مع يمينه وعدم البينة وقول المشتري مع عدم حضور
ويقع في حال العقد اشتراط ما يسوغ ويدخل تحت العقد
ولا يجوز اشتراط ما ليس بمقدور كصيرورة الزرع سبلا
ويقع اشتراط القبول ولو اشتراط ما لا يسوغ او مكد القبول
او عدم وطى الامة بطل الشرط وفي بطلان البيع وجه قوي
ولو شرط مقدارا ففقدت تحير المشتري بين الزد والامساك
بالقسط من الثمن سواء كانا جزءا متساوية او مختلفة
فان اخذ بالقسط تحير البائع ولو اخذ بالجميع فلا خيار
ولو زاد متساوي الاجزاء اخذ البائع الزائد ففقدت التحير
حينئذ ولو زاد المختلف فالوجه عندي لبطالان ويجوز
ان يجمع بين بيع وتسلم وبين المختلفين صفقة

الفصل السابع في البيع

في الربو وهو معلوم القيرير بالضرورة من الشرع وهو
بيع احد المثلين بخرم مع زيادة غيبة كبيع قيرير بغير
او حكمة كبيع قيرير بغير نسبة وشرطه امران الاتقاد

على الاخر
لا يوزن الا خصال
في مطلقا كالتحليل الموزون
وهذا المستلزم اذا كان
نظرا لبائع بالثمن وشا لا
ملك بغيره فلا يتكالي به
خوارق من المص
الحوادث بال
مطلقة

لا يبيع
من اشتراط
المساواة في الميزان
او غيرهما من القياسات
لواشترط عدم الثلث
عليها مطلقا لا في وقت
ظلال البيع مطلقا
الشرط لطلبه
مطلقة

في البيع

مع جملته بالمال
المتاخر بالمال
مطلقة

في البيع
من المثلين
مطلقة

في الجنس والكيل والوزن ويجوز بيع الثلبين متساويا بقدر
 ولا يجوز لبس كل دوي يجوز بيعه بخالفه نقدا شيئا
 ونسيئة على كراهية وكذا غير الزبدي لان يكون احد
 العوضين من الاثمان والشعر والمخطة جنس واحد هنا
 وكذا كل شيء مع اصله كالتميم والشبرج وكل فرعين من
 اصل واحد كالتمر والزبد والجند والردى واللحوم
 تختلف باختلاف الحيوان وكذا الادمان ولو كان الشيء
 حرا في بلد وموزونا في اخر فكل بلد حكم نفسه ولا يباع
 الرطب بالتمر وان تساوبا ومكره اللحم بالحيوان ولو باع حرة
 ومد تمر بدوهمين او مدين صاع ومن ارتكب لربوا بجهالة
 فلا اثم عليه ويبيد ما اخذ منه على ما لك ان وجدته او
 ورثته ولو جهل تصدق به عنه ولا ربوا بين الوالد والولد
 ولا بين السيد وعبد ولا بين الرجل والزوجة ولا بين
 السلم والحربي ويثبت بين الذمي وما الصرف
 شرطه التقاضي في المجلس تساوا بالجنس شيئا نقدا ولا بغير
 البعض مع فيه خامسة ولو فارقا المجلس مضطحين ثم تقابضا
 مع ومعدن الذهب يباع بالفضة وبالعكر والدرهم

منه
 من غير ان يكون
 الجوز

منه
 في الزبدي
 الطبا

في النسخ في الزبدي

من حيث
 كل من
 ما لا يجوز
 مع مبيع
 الطبا

وان كان
 خافيا

الذمي
 الطبا

منه
 السلم الزبدي
 الطبا

للمشقة اذا كانت معلومة الصرف جاز انفاقها والا فلا
 لان يبين حالها والصانع من الجوزين ان امكن تخلصه
 لبيع باحدهما قبله والبيع بالتقصير مع التساوي يباع
 بهما وتزاول الصياغة يتصدق به ويجوز ان يمرضه ويشتري
 الاقباض بارض اخرى وان يشتري درهما بدينار ويشترط
 صياغة خاتم على اشكال ولا يفسخ قبل غيره

الفصل الثاني في بيع الثمار

في بيع الثمار لا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها ويجوز بيع
 وان لم يبد صلاحها بشرط القطع او مع الضميمة او عامين
 ولو فقد الجميع فنولان ولو ادرك بعض البشآن جاز بيع
 الجميع وكذا يجوز بيع البشآن اذا ادرك احدهما وبيع الثمرة
 في اكمامها والزرع قائما قصبدا وفصيلا وعلى المشتري قطعه
 فان تركه طال به البائع باجرة الا وضمن مدة التفتة والمبايع
 قطعه ويجوز بيع الخضر بعد انقضاء المدة وانطأ وما
 يجزأ ويخرط جزء وجزأت وخرطه وخرطان ويجوز ان يشتري
 حصته مياعة او نخلا او شجرة مية او اورت الا معلومة فان

في بيع الثمار لا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها ويجوز بيع
 وان لم يبد صلاحها بشرط القطع او مع الضميمة او عامين
 ولو فقد الجميع فنولان ولو ادرك بعض البشآن جاز بيع
 الجميع وكذا يجوز بيع البشآن اذا ادرك احدهما وبيع الثمرة
 في اكمامها والزرع قائما قصبدا وفصيلا وعلى المشتري قطعه
 فان تركه طال به البائع باجرة الا وضمن مدة التفتة والمبايع
 قطعه ويجوز بيع الخضر بعد انقضاء المدة وانطأ وما
 يجزأ ويخرط جزء وجزأت وخرطه وخرطان ويجوز ان يشتري
 حصته مياعة او نخلا او شجرة مية او اورت الا معلومة فان

الاعترية ويحوزان يتقبل احدا الشريكين بحصة صاغة
بوزن معلوم ومن مرتبته نخل لا قصدا جازان يا كل

من غير استعجاب ولا اضطراب
الفصل الثاني عشر

فِي بَيْعِ الْحَيَوَانِ كُلِّ حَيَوَانٍ مَمْلُوكٌ يَبْعُ بِبَيْعِهِ وَيُسْتَقْرَ مِلْكُ
 الْمُشْتَرَى عَلَيْهِ إِلَّا الْأَبْقَى مُفْرَدًا أَوْ أَمَّ الْوَلَدِ مَعَ وُجُودِ
 وَلَدِهَا وَإِيفَاءُ ثَمَنِهَا أَوْ الْقَدْرَةُ عَلَيْهِ أَوْ يَكُونُ الْعَبْدُ
 بَالًا لِلْمُشْتَرَى وَإِنْ عُلَا أَوْ ابْنًا وَإِنْ نَزَلَ أَوْ وَاحِدَةً مِنَ الْهَيَئَةِ
 عَلَيْهِ نِسْبًا أَوْ مِثْلًا أَوْ كَذَا الْمُرَاهُ فِي الصُّودَيْنِ فَيَقْلِبُ عَلَيْهِ
 وَمِلْكُهُ أَوْ يَكُونُ الْمُشْتَرَى كَافِرًا وَالْعَبْدُ مُسْلِمًا أَوْ يَكُونُ
 الْعَبْدُ مَوْفُورًا أَوْ مَمْلُوكًا لِأَحَدٍ لَزُوجَيْنِ صَالِحُهُ اسْتَقْرَرَّ
 الْمِلْكُ وَيَبْطُلُ التَّكْلَافُ وَيَحْجُوزُ بِتَبْيَاعِ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ
 لِشَاخِصٍ وَلَوْ أَحَدًا لَشَرَفِيكَرًا لِرَأْسٍ أَوْ بِجِلْدٍ بِمَالٍ مُبَسَّطٍ
 بِمَالٍ لَا مَاشِرَ طَوَّلًا أَوْ أَمْرًا بِشَرَاهُ حَيَوَانٍ أَوْ غَيْرِهِ بِشَرَكِهِ
 مَعَ وَتَزْمِهِ نَصْفًا لِمَنْ وَلَوْ شَرَطَ رَأْسَ الْمَالِ لَمْ يَزْمَرْ
 عَلَى الْبَائِعِ اسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ قَبْلَ بَيْعِهَا بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ
 نَحْضًا وَالْأَفْحِشَةُ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَوْ لَمْ يَسْتَبْرَأْ وَجَبَ

جنتی احوال

الاجنباء في مصر
أجزاء الرضا اللبنا
طبا الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٠

و مع عدم
ایضا به مجریها
خداوند اولی قدم

وَقَاءُ الزُّرْجَةِ جُتْنًا وَنَحْوُهَا
وَنَحْوُهَا وَنَحْوُهَا وَنَحْوُهَا
الْحَبَابُ وَنَحْوُهَا وَنَحْوُهَا

طبعة
الطبعة
من المطابع

منظومه

الشيخ

لَكَ الْوَيْحُ وَالْحُزْنُ وَالْحُزْنُ
تَهْنِئَةٌ بِجَدِّ الْوَيْحِ

طباطبائی
ظلم

على اشترى ونسقط البياضة والصغيرة والمستبراة
وامه المرأة ولا يبطا الحامل قبل الا بعد مضي اربعة اشهر
وعشرة ايام فان فعل عزل ولو لم يعزل كره له بيع ولدها
ونسقت قبيرا سمه واطعامه شيئا من الحلاوة والصدقة
عنه باربعة دواهم ولا يريه ثمنه في الميزان ويكره التفرقة
بين الام والولد قبل سبع سنين ولو ظهر استحقاق الامة
بعد حملها انزعها المالك وعمل المشتري مشروفتها ان
كانت بكرا والافضله وقبلة الولد يوم سقوطه حيا و
يرجع بذلك كله على البائع اذا لم يكن عالما بالفسخ وقت
البيع ويجوز شراء ما يسيبه الظالمون من اهل الحرم كذا
بنات الكافر واخيه وغيرهما من اثاره ومن اشترى جاربه
سرق من ارض الصلح ردها على البائع واسترجع الثمن
وكومات ولا عفت كيد فيها الى الحاكم ولو دفع الى مملوك
غير المأذون ما لا يعتق منه شج عنه فاشترى باه ثم
ادعى كل من الثلاثة شراءه من ماله فالقول قول سيد
المملوك مع عدم البينة ولو وطى الشريك جارية الشريك
حد بنصف خمره فان حملت فومت عليه وانفك الولد

في بيع النكاح

واذا كان
ماد ما في النكاح
ولو اشترى النكاح
لمسا في ملكه

ان كان
مملوكا او غلاما
او جارية او
غير ذلك من
الانسان

حرا وعلية فيه حصص الشركاء منه عند سقوطه حيا ولو
اشترى كل من الماذونين صاحبه من مولاة ولا سبق بطل
فيما بينه وبين المقتدان

الفصل الثاني عشر

في التلغف وشروطه ذكر الجنس والوصف الزافع للمحال
قبض الثمن قبل التفرق ولو قبض البعض مع فيه وبطل الباقي
وتقدير البيع ذي الكيل والوزن بمقداره وتعيين اجل
مضبوط وامكان وجوده وقما الحلول فان تعدد وتخير
المشترى بين الفسخ والصبر ولو دفع من غير الجنس برضاه
معه ويحسب لقيمة يوم الاقباض ولو دفع دون الصفة او
اكثرا وقبل الاجل لم يحسب لقبول بخلاف ما لو دفعه في
بصفته او ازيد منها فانه يحسب لقبول ويجوز اشتراط طفا هو
سائع ولا يجوز ان يشترط من ذرع ارض بعينها او غل لعملة
معيته او ثمرة نخلة بعينها واجرة الكيال ووزان المتاع و
تابع الامتعة على البائع ولجرة الثاقف ووزان الثمن وشرك
الامتعة على المشتري ولو نزع الواسطة فلا اجرة ولا ضمان
على الدلال في الجودة ولا التلغف فيه اذ الرقيق والعتق

في التلغف

وذكر ان
شك في التلغف
وقد يرد ولو طرقت
الشان بطل الاخر ولو
شك في اذع هذا لا
والشراء بغايبا على المالك
وانما مع كونه للموكلين مع
عدم تميز الادان مع كذا
ومع تعدد مثل السابق
الاخرى كالامان منورة
الامان وان كان على
الامانة السابعة
فيلزم
منه
المقدار في
حب مول للمد
الرايد الطامع
مد طيلة
الملك
وجوب
مؤول الاذني
مختلفا ملكا للثان
ظنا في مد
فيلزم
لا مانع
منه خصوصا
سجها والمقدار على
لزم من التلغف

قوله في القترية مع المين وعدم البينة وفي القيمة

الفصل الثالث عشر

في الشفعة اذا باع احدا الشريكين حصته في ملكه كان
 للآخر الشفعة بشرط ان يكون الملك مما يقع مقصده
 لو ان ينقل الحصة بالبيع وان يكون البيع مشاعا مع
 الشفعين حال البيع او يكون شريكا في الطريق او التهر
 او الشاقبة وان لا يزيدا شركاء على اثنين وان يكون
 الشريك عادرا على الثمن وان يطلب على الفور مع
 المكسة ولو باع صاحب الشفعة الطلوع خيرا لصاحب
 الوقف لاخذ بالشفعة ولا يثبت للذمي على المسلم ويثبت
 للمسلم عليه وياخذ الشفعين بما وقع العقد وان ابراه من
 بعضه ولو لم يكن مثليا اخذ بغيره ولو ذكر خيبة الثمن اجل
 ثلثة ايام وينظر لو كان في بلد اخر بما يمكن وصوله اليه
 مع ثلثة ايام يستقر الشري ويثبت للغائب وطلب
 مع حضوره والتفيم والصبر والمخون المطالبه بطلب
 مع زوال الاوصاف والولي عنهم والشفعة باخذ من

من
 حصة
 ملكه
 ان كان الشفعة
 او ابيع
 لغيره
 الطلوع

في
 الشفعة
 ان كان الشفعة
 طالع

عليه والخمر من جائز من الطرفين فان اتفقا كان مشروعاً
بالسلامة واذا بطلت المزارعة ولم يزرع العامل يثبت
اجرة الثل ويكره اجارة الارض بالخطئة والشعير وان
يشترط مع الحصة ذهباً او فضة ولو غرق الارض قبل
القبض بطلت ولو غرق بعضها تخير العامل في الفسخ و
الامضاء وكذا لو استأجرها ولمّا انقضاء غرقها
سنة العقد من اهلها والمدة المعلومة وامكان حصول
الثمرة فيها وتعيين الحصة وشياعها وان يكون على
اصل ثابت لثمرته ينفع بهامع بقائه ويقع قبل ظهور
الثمره وبعد هامع الاستزادة بالعقل والطلاء
العقد يقتضي قيام العامل بكل ما يستزاده الثمرة على
المالك بناء الحدان وعمل الشايع والخراج ومع بطلانها
للعامل اجرة الثل والتماء لورثه ولو شرط على العامل مع
الحصة ذهباً او فضة كره له ووجب لوفاء مع سلامة المثل

فصل الثالث

في الحثالة ولا مد من الايجاب والقبول كقوله من رد عبد
او فعل كذا فله كذا ولا يفتقر الى القول لفظا ويجوز عمل كل

اور حسن
ادرس علی العیاض
وکیل المصنوع النائی
وکیل اولی وکایا لک
وکیل واحد علی المصنوع
کایا وکیل المصنوع
کایا وکیل المصنوع
کایا وکیل المصنوع

الأخوة
الذين هم
أهل الأثر
من أهل البيت
عليهم السلام

عَلَيْهِ
خَيْرٌ يَا قُلُومَا
مَنْ يَزِدْهُ

لا تغد
لأحد
القول أصلاً الطويل
لا تشارك البزغ اسحق
النسب وإن لم يكن مالاً
بالحساب كذا الضم المسمى
مع أم لا احنا وصول من
من لا ينظر إليها
صلى الله

فرانچسکو

عمل محلل مقصود وان كان مجهولا فان كان الموضع مأثرا
لزم بالفعل والا فاجرة الشل الا في البعير والابق يوجدان في
المعرض كل واحد دينار وفي غير البصر اربعة دنانير ولو
برق فلا اجرة سواء جعل البعير او لا تبرع الا جنى المحل
لزمه مع العمل وليصح المحل بالتسليم ومع التلبيس العمل
ليس لما عمل الفسخ بدينار اجرة ما عمل وبعمل بالناخذ من
المحالين ولو حصل لفعل فصدد عن كل واحد بقضه
فجميع المحل ولو صدد عن كل واحد فكل واحد محل
لو حصل للزد من مائة فرد من بعضها فله بالنسبة والقول
قول المالك في عدم المحل وفي تعيين المحمول فيه وفي
القدر فثبت فيه الا فان من اجرة الشاة المذبح في عذالة

الفصل الرابع

في التوق والرمابة ولا بد فيها من اجاب وقول وانما
يقعان في التهام والحراب والتوق والامل والصلابة
المحل والبال والخبير خاصة وبحوزان يكون الموضع
دينا او عينا وان يمدته اجتنى واحدها او من بيت المال
وحله للثاني منها او للمحل وثبت المحل شرط ولا بد في

بكرت
بشأن المحل
والثالث من البعير
كان مجهولا
معلوم مثل ما اذا كان
مستحق ذوات الخاصة
مستحقه
لا تولى
بشأن المحل
مستحق الذوات الخاصة
بشأن المحل
مستحق الذوات الخاصة
بشأن المحل

في الجمل والجمع

بشأن المحل
بشأن المحل
بشأن المحل
بشأن المحل
بشأن المحل
بشأن المحل
بشأن المحل
بشأن المحل
بشأن المحل
بشأن المحل

في الجمل والجمع

السابقة من تقدير المسافة والعوض وتعيين الدابة
ولتاو بهما في احتمال السبق ويقع الرمي إلى تقديرين
الرتق وقدر الأصابة وصفها وقدر المسافة والآخر
والعوض وتماثل جنس لاله ولا يشترط تعيين السهم
ولا القوس ولو فالامن سبق مشاؤ من المحلل فله العوضا
فمن سبق من الثلاثة فهما له فان سبقا فكل مال له وان سبق
احدهما والحلل فللسابق ماله ونصف الآخر والباقي للحلل
ولو فسد العقد فلا آجرة ولو كان العوض مستحقا فعلى
البازل مثله او قيمته ويحصل السبق بتقدم العوض او
بما لا يكتد ولا يشترط ذكر المبادرة والحاطة

الفصل في الشرا

في الشركة انما يصح في الاموال دون الاعمال فكل آجرة
علمه والوجوه والمفاوضة ويتحقق باسقاط الخصمين
عينا واحدة بتمزج التناوبين بحيث يرتفع الاستينار
بينهما ولكل منهما في الربح والخسران بنسبة ماله ولو
اشترطا التناوب مع اخلاف المالكين وبالعكس جاز ولا
يقع لاحدهما بدون اذن الآخر ويقتصر على المافون

اشترط ان لا يكون
بازلا في السبق لا يكتد
بما لا يكتد ولا يشترط
ذكر المبادرة والحاطة
فمن سبق من الثلاثة
فهما له فان سبقا فكل
مال له وان سبق
احدهما والحلل فللسابق
ماله ونصف الآخر
والباقي للحلل

اشترط ان لا يكون
بازلا في السبق لا يكتد
بما لا يكتد ولا يشترط
ذكر المبادرة والحاطة

في الشرا

اشترط ان لا يكون
بازلا في السبق لا يكتد
بما لا يكتد ولا يشترط
ذكر المبادرة والحاطة

اشترط ان لا يكون
بازلا في السبق لا يكتد
بما لا يكتد ولا يشترط
ذكر المبادرة والحاطة

ومع انتفاء الضرر بالقسمه يجبر المتعضض على ما سأل المطالبه
ويكفي القرعة في تحقق القسمه مع تعدد المستهام ولا يلزم
حضور قاسم وليس شرطاً والشرطان أمين ولا يقع موطن
ولا بطل بالوث والنجون ويكره مشاركة الكفار وليس لأحد
الشركيين المطالبة بأقامة رأس المال وإنما يقع القسمه
بالتراضى ولا يقع قسمه الوقت ويجوز قسمه مع الطلق

المجلد الثاني

في المضاربة وهي ان يدفع الانسان مالا الى غيره ليحل
 فيه بحصة من ربحه وانما تصح بالاثمان الموجودة والشركة
 في الربح وللعامل ما شرط ولو وقعت فاسدة فله اجره كمثل
 والربح لصاحب المال وليست لازمة وتقتصر على النادون
 ولو اطلق تصرف كيف شاء مع اعتبار المصلحة ويضمن لو
 خالفه ويتطل بالوفاء ويشترط العلم بمقدار المال ويملك
 العامل حصته من النماء بالظهور ولا خسران عليه بل دون
 القربط والقول قوله في عدمه وفي قدر رأس المال و
 تلف والخسران وقول المالك في عدم الرد ولو اشترى
 العامل اياه حتى يضيفه من الربح فيه وسعى الاب في البقاء

لا اله الا الله محمد رسول الله

فان الخ

القصور الملكية
طرابلس

التعدين
بفتح الهمزة
الساكنة والذات
الطائفة

三

علی و ابی طالب
 از بهر خدایه بنیاد
 نه و از خدایه خدایه
 و لا یغدر خدایه
 اما لا یغدر خدایه
 ظنایه

طه
 قه
 عه
 طه

وَيَتَّفِقُ الْعَامِلُ مِنَ الْأَصْلِ فَالْتَفَرُّدُ كِفَايَتُهُ وَلَا يَطَاءُ
بِجَارِيَةِ الْفَرَاضِ مِنْ دُونَ آذَنٍ وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي الشَّرَاءَ
بَعَيْنِ الْمَالِ وَتَمَنُّ الشَّلِّ وَتَوْضِيعُ الْمَالِكِ الْمَضَارِبَةَ فَلِلْعَامِلِ
أَجْرُهُ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ

الكتاب الثاني

في الودعية وهي عقد جائز من الطرفين ويجب حفظها بحري
العادة ولو عين المالك حرزاً معيناً ولو خالف ضمن المانع
المخوف ويجب على الودعي حلف الذابة وسقيها ويرجع به
به على المالك ويضمن المستودع مع التقريب لا بد من ذلك
يزول إلا بالرد إلى المالك والبراءة ويحلف الظالم ويؤدى
ولو أقر له لم يضمن ويجب رد ما حصل على المودع أو إلى
ورثته بعد موته إلا أن يكون خاصاً فيرد ما حصل من الكفا
ومع الجهل لفظة تصدق بها إن شاء إلا أن يمتنع بما لا
بما لا الظالم فيرد ما حلف عليه والقول قول الودعي في التلف
وعدم التقريب والرد والقيمة مع يمينه وقول المالك
— ❦ — قل أنه دين لا ودعية مع التلف ❦ —

وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

وَأَنْتُمْ كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ

الزينة

رواه الباقون
الى الخط استوارا
بغدي ثم خاد من
اوقان الى التجدد
ثم الى التجدد
الى التجدد
الى التجدد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مجلس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فِي الْفَتْوَى

أَوْ يَنْقَلِبُ
أَوْ يَنْقَلِبُ
أَوْ يَنْقَلِبُ

وَيَنْقَلِبُ
وَيَنْقَلِبُ
وَيَنْقَلِبُ

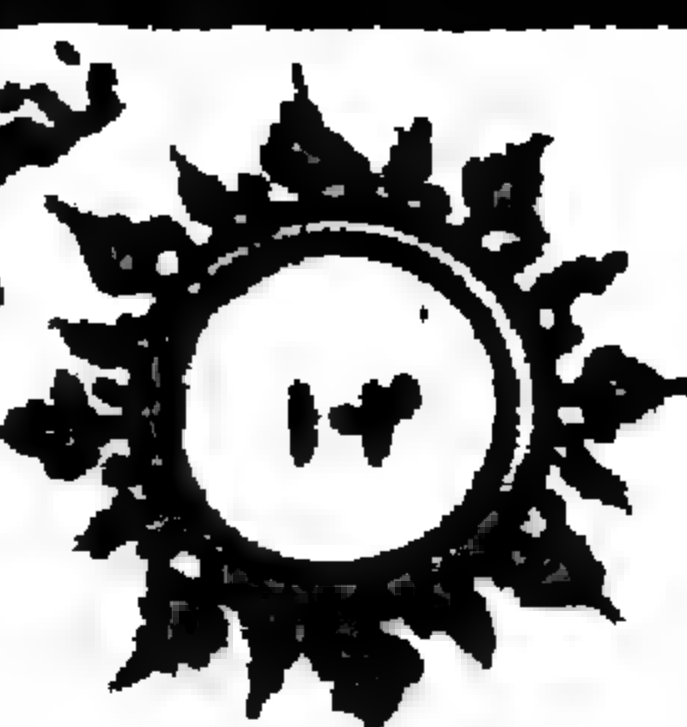
فِي الْفَتْوَى

فِي الْفَتْوَى كُلِّ مَوْلَى يَفْعَلُ لِقَاعٍ بِهَا مَعَ بَقَائِهَا مَعَ
أَعَارِئَهَا بِشَرْطِ كَوْنِ الْغَيْرِ جَائِزًا تَعْرِفُ وَيَنْقَلِبُ السُّبْعُ
الْعَادَةُ وَلَا يَخْفَى مَعَ التَّلَفِ بِدُونِ الْقَتْلِ وَالْقَتْلُ
أَوْ كَوْنُ الْعَيْنِ ثَمَانًا وَلَوْ تَقَصَّتْ بِالْإِسْتِخْلَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ
لَمْ يَخْفَى وَلَوْ اسْتَعَارَ مِنَ الْغَائِبِ فَمَنْ كَانَ جَاهِلًا
رَجَعَ عَلَى الْغَيْرِ بِمَا يُوْخَذُ مِنْهُ وَيَقْصُرُ السُّبْعُ عَلَى الْمَأْذُونِ
وَالْقَوْلُ قَوْلُ السُّبْعِ مَعَ بَيِّنَةٍ فِي عَدَمِ التَّعْرِيفِ وَالْقِيَمَةِ
مَعَهُ وَقَوْلُ الْمَالِكِ فِي الرَّدِّ وَيَقَعُ الْإِعَارَةُ لِلرَّهْنِ وَلَمْ
يَكُنْ الْمَالِكُ بِالْإِفْتِكَالِ عَدْلًا

الْفَتْوَى الْمَشْهُورَةُ

فِي الْفَتْوَى يَشْرُطُ فِي مِلْقَاطِ الصَّبِيِّ التَّحْلِيلُ وَالْإِسْلَامُ
وَأَذْنُ الْمَوْلَى فِي الْعَبْدَانِ كَانَ فِي ذَاكَ الْإِسْلَامُ فَهُوَ
كَالْمُفْرَقِ وَوَارِثُ الْأَوَّلِ الْأَمَامُ مَعَ عَدَمِ الْوَارِثِ وَهُوَ
خَافِلُهُ وَلَوْ بَلَغَ وَبَشِيرًا قَرِيبًا رَقِيَّةً قَبْلَ وَيَقْبُ عَلَيْهِ لِنَقْلِهِ
فَإِنْ تَعَلَّدَ فَبَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنْ تَعَلَّدَ رَأَوْهُ مِلْقَاطُهُ وَ
يَرْجِعُ عَلَيْهِ مَعَ بَيِّنَةٍ لَا يَدْخُلُهَا وَلَوْ كَانَ لِزَابٍ أَوْ جَدًّا أَوْ
مِلْقَاطُهُ أَجْبَرَ عَلَى اخْتِاره وَلَوْ كَانَ مَوْلَى لَمْ يَدْخُلْهُ

وَلَوْ كَانَ
كَانَ لَهَا
الضَّعْفُ مَالًا
مُسْلِمًا فَتَمَّ لَهَا
مِلْقَاطُهُ فَتَمَّ لَهَا
كَانَ لَهَا وَتَمَّ لَهَا
أَجْبَرَ عَلَى اخْتِاره
مِلْقَاطُهُ



وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

هَذَا آخِرُ مَا فِي
الْأَمْرِ وَأَمَّا مَا
مَدَّ يَدَهُ إِلَى
الْحَرَمِ وَأَنَّ الْإِسْلَامَ
خَوَارِجُ الْأَحْوَاطِ
أَعْدِيَانِ الْحَرَمِ
مَنْظَرُ الْعَبَا
مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

وَأَنَّ
مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

كتاب الأيمان

فان ابقوا ولف بغير تفریط فلا ضمان واخذنا للقطعة
على الكفاية وهو مالك لما يد مخلصه ويكره اخذنا الضوال
لا منع السلف فلا يؤخذ البعير في كلامه ماء ويؤخذ في
غيره اذا ترك من جهده ويملكه الاخذ وتؤخذ الشاة في
الفلاة مضمونة ويغفر قمع تعدد السلطان ويرجع بها و
لو انتفع تقاصر اذا حال المحول على الضالة ونوع لا يختص
بلا ضمان ولو نوى التملك ضمن ويكره اخذنا للقطعة فان
اخذها وكانت دون الدرهم ملكها وان كان درهم فما
زاد عرفها حولا فان كانت في الحرم تصدق بها تبعة ولا
ضمان او استبقاها امانة وان كانت في غير فان نوى
التملك جاز ويضمن وكذا ان تصدق بها ولو نوى الخط
فلا ضمان ولو كانت مما لا يبرأ انتفع بها بعد التقوير وضمن
القيمة او يدنها الى الحياكر فلا ضمان ويكره له اخذ ما قبل
قيمه ويكثر نقصه ما يوجد في فلاة او خربة فلو اجدته
ولو كان في مملوك عرفنا مالك فان عرفه فهو له والا
فلا وجد وكذا ما يوجد في جوف الدابة ويتولى الولي للغير
اذا التقطه الطفل والمجنون ويكون حريفا لم يند في ملك

فی الحب

منه فان كان
فانما هو من
التي هي من
منها من
منها من
منها من

مكتبة
علاء الدين
الملك
الملك

۱۰۰

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ
الشيخ

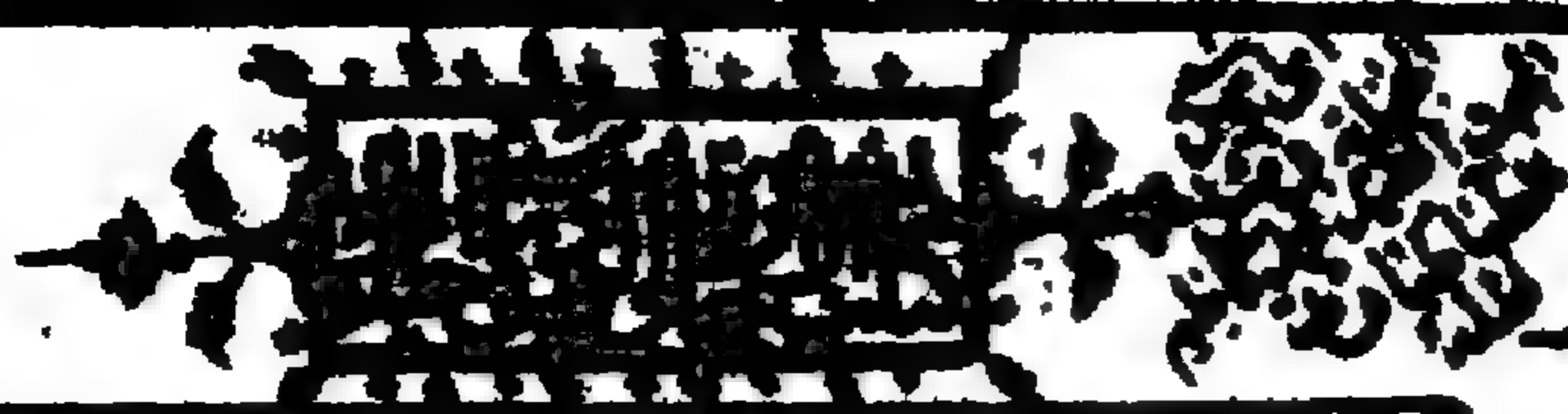
●

کتابخانه
ایستاد
مکتب

أولها أنه يعرف بنفسه وأن يستغنى ولا يشترط فيه
التوكل ولا يكون الوصف بل لا بد من البتة للمحتاجين

中國出版

في النصب موزام عقلا ويحقق بالاستيلاء على مال
 الغير ظلما وان كان غشاوا ويضمن بالاستغلال ولو يكن
 الدارق هو رافع المالك ضمن النصب ولو نصبه حامل
 الحمل ولو منع المالك من ملكه الدابة المريلة او من
 القعود على بساطه لم يضمن ولو نصبه من القاصب تغير
 المالك في الاستيلاء من شاء ولا يضمن الحر الا ان يكون
 صغيرا ولا اجرة الصانع لو منعه عنها ولو استعمله فعليه
 اجرة عمله ولو ازال القيد عن عبد الجحون او الفرس ضمن
 لو فتح بابا خرق فيه الشارع ضمن الشاوق ويضمن الخنزير
 الخنزير الذي قيمتهما عند فتم مع الاستئثار لا للتسليم
 يجب رد المضمون في قبضه ضمن الارش فان تعذر ضمن
 مثله فان تعذر ففيه يوم المطالبة ولو لم يكن مثليا فمن
 با على القيم من حين النصب الى حين التلف على اشكال ولو
 زاد التسوق لم يضمنها ثم الرق ولو زاد التلفه فعنها ولو



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله رب العالمين

مقام الحجة

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان...

في بيان...
والحمد لله رب العالمين

في بيان ما لا بد من



الفتاوى
على نظام
الكتاب

على نظام
الكتاب

على نظام
الكتاب

الشرع كذا في ذلك من هو ذو شأن في ذلك ان يحول الى ملك
والكتاب من طهارة ولسان صاحب التهرت يحوطها الا باذن صاحب
الرجل لنسوبة عليه باذنه ويكره بيع الماء في القنوات
الانهار ويجوز اخراج الرواشن والاحضر في الطرق الثالثة
ما لم يضر بالنار ومع الاذن في المرفوعة وكذا فتح الابواب
ويترك المتعلم والشاخر في المرفوعة الى الباب الاول
صدور التدبير بغير الشاخر بين البابين ولكل منهما
تقديم بابه لا تاخيرها ولو اخرج الرواشن في الثانية فليس
للمقابل منعه وان استوعب عرض التدبير لو سقط فيلزم
مقابلته لركن الاول منعه ويستحب للجار وضع حجاره
على حائطه مع الحاجة ولو اذن جاز الرجوع قبل الوضع لثا
بعده فبالاثر ولو طاعها جدا لمطلقا فهو الخالف مع
نكول الاخر ولو طاعها او مكلا طاعها ولو احتل ببناء احداهما
او كان له قلبه طرح فهو له مع اليقين ولا يتصرف الشريك
في الحائط والذو لابس البئر والتهرت يراذن شريكه ولا
يجبر الشريك على الصارفة والقول قول صاحب التفل
في حد وان البنت وقول صاحب العلوف في التفتت جلدنا

المفرقة والذريعة أما الخزانة فتحتها فلهما وطريق العلوة
القصير بينهما والباقي للأسفل وللمار عطف غصن الشجرة
فان تقدر قطعها عن ملكه وذاك له الدابة اولى من ثابته
بجامها ومناجاة الأسفل اولى بالفرقة المفتوح بابها الى غير
ذلك مع التنازع واليمين وعلى الميتة

كتاب الدعوات

الفصل الاول

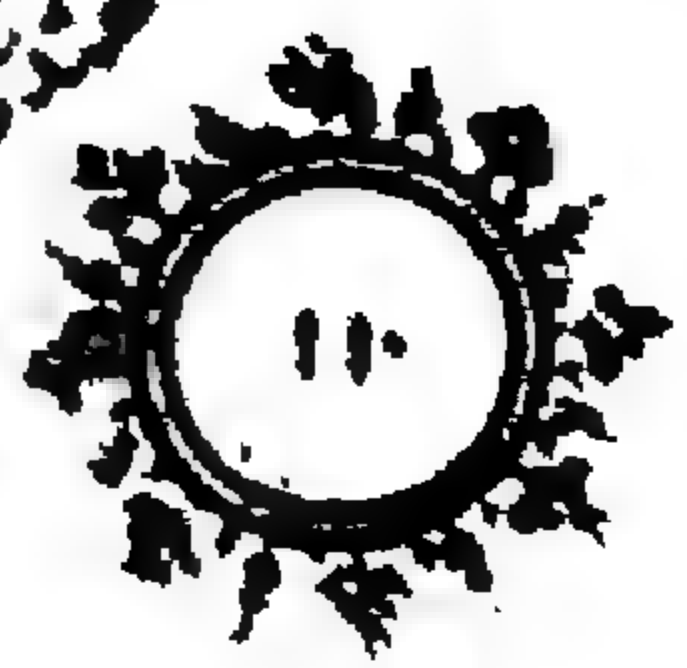
يكروه الدين مع التدرة وكواستدان وجبته الفضلاء و
ثواب القرض ضعف ثواب الصدقة ويجوز اشتراط زيادة
في القدر او الصفة ويجوز قولها من غير شرط ولو شرط
موضع التسليم لزم وكل ما ينضب بغير قدره مع فضله
وذا الشئ يثبت في القيمة مثله وغيره قيمته وقيل لتقليم
ولا يجزى عادة العين بدون اختيار القرض لا يتأجل
الحال ويصح تعجيل التوكل بانقطاع بعضه وكوفاه الدين
وانقطع خبره على المستدين بنية الفضلاء والوصية
عند الوفاة فان جهل خبره ومضت مدة لا يعبر مثله

كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات

كتاب الدعوات

كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات

كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات
كتاب الدعوات



الحيا وفسحه رهن وجد عين ماله كان له اخذ ما دون
نماؤها وان لم يكن سواها ولو خلطها بالساوي وان لا دون
فله عين ماله والا فالضرب مع الغرماء ولا اختصاص في
مال اليه مع قصور التركة وتخرج الحث واليضر بالزرع
والاستفراغ عن الاختصاص والتسليم اخذ الشقص و
يضر به البايع مع الغرماء مسائل الأولى لو اضر
بممن ام الولد بيعت واخذها البايع الثانية لا عمل
مطالبة العسر ولا الزامه بالتكسب لا بيع ومكناه
ولا عبد خدمته الثالثة لا يعمل بالبحر اذ ينزل الوطيل
ولو مات من عليه عمل ولا يعمل بموت صاحبه الرابعة
ينفق عليه من ماله الى يوم القسمة وعلى عياله ولو مات
قدم الكفن الخامسة يقسم الما على الدين حاله
بالتميط ولو ظهر دين حال بعد القسمة نقض وشاكرهم
ومع القسمة يطلق ويؤول المحر بالاذاء السادسة
الولاية في مال الطفل والمجنون للاب والجد له فان هذا
ظلم وصرفان فقد ظلموا كوفي مال القسمة والطفل للمالك خاصة

الفصل الرابع

كان يستأجر
ممن ينزل المير
وان كان لا يجر من استأجر
الطالبان من
فعله

كان
اخذ ما يشاء
ممن يجر من استأجر
الطالبان من
فعله

كان
اخذ ما يشاء
ممن يجر من استأجر
الطالبان من
فعله

الباب
نقد ماله
مشكل الطالب
منه

كان
الزاعم من عدم
الحرم القائل
منه

في الضمان وانما يقع اذا صدر عن اهله ولا بد من رضا الضمان
 والمضمون له وبير المضمون عنه وان اكره وينقل المثل الى
 الضامن فان كان مليكاً او علم المضمون له باعصائه وقت
 الضمان والا كان له الفسخ ويقع مؤجلاً وان كان للدين
 خالاً وبالعكس يرجع الضامن على المضمون عنه بما اذا امان
 ضمن بواله ولا فلا ولا يشترط العلم بقدر المضمون به
 ويلزمه ما تقوم به اليته خاصة ولو ضمن المملوك بغير
 مولاه تبع به بعد اعتق ولا بد في الحق من الشوث موافق
 لازماً او املاً اليه ولو ضمن هذه الثمن لم يمتنع بطلان
 العقد لا يحد دفعه واما الخوالة فيشترط فيها رضی
 الثالث ولا يجب قبولها ومعه يلزم وبير المثل وينقل المثل
 الى ذمة الحال عليه ان كان مليكاً او علم باعصائه والا طهر
 الفسخ ولو طالب الحال عليه بما اذا اذاعه فادعى المثل بثوته في
 ذمته فالقول قول الحال عليه مع يمينه ولو طالع الشتر
 بالثمن ثم مضى بطل الخوالة على اشكال ويرجع الشتر
 على البائع مع قبضه ولو طالع البائع اجبياً ثم مضى لم يطل
 الخوالة ولو طالع البيع بطل فيها واما الكفالة فيشترط

في النكاح

في النكاح
 مدون لادون
 اشكال وقته منه
 في النكاح
 في النكاح

في النكاح
 ولو كان مملوكاً
 عماره في النكاح
 كان له ان يقر
 لثبوت بطل النكاح
 في النكاح
 في النكاح

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَعَلَى الْكَافِرِينَ
الْعَذَابُ أَشَدُّ
طَبَائِنَ الْحَدِيدِ

في الضياء

اَللّٰهُمَّ
 غُفِرَ لِيْ وَلِقَدْ
 غُفِرَ لِيْ
 غُفِرَ لِيْ
 غُفِرَ لِيْ

مكتبة
فيلسوف
عبدالله
عبدالله
عبدالله

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن
الكتاب العظيم

فإنها رضى الكفيل والكفول لخاصة وفي شرائط الاجل
قولان وتعيين الكفول وعلى الكافل دفع الكفول أو ما
عليه ومن اطلق غنياً عن يد صاحبه قهراً الزمه اعادته او
منا عليه ولو كان كافلاً دفعه او الذية ولو مات الكفول
او دفعه الكفيل او سلم نفسه او ابراه الكفول لهيب الكفيل
ولو عشنا موضع التسليم لمؤالا انصرفنا الى ملأ الكفالة

القضاة

في الصلح وهو جازع مع الأقار و لا تنكح إلا ما حلال حراما
 وبالعكس مع علم المصطلحين بالمقدار وجهها ذينا أو
 غيبا ولا يطل إلا برضاها أو بإختصاق أحد العوضين ولو
 اضطلع الشريكان على أن لا أحدهما الرج والحران وللآخر
 رأس المال مع ولو ادعى أحدهما ذرهمين في يدهما وللآخر
 أحدهما اعطى الآخر نصف درهم وكذا لو ادعى أحدهما درهمين
 والآخر ثلاثا وتلف أحدهما بغير تقريط ولو أشبه الثوبان بجا
 وقسم الثمن قل نسبة رأس مالهما وليس طلب الصلح اقارارا
 بخلاف ما إذا قال يقولون ملكي أو هبني أو اخلني أو قضيت

المجلد الثاني

فِي الْأَقْرَارِ وَهُوَ اخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ سَابِقٍ وَلَا يَخْتَصِرُ لِقَطَا وَ
يَضَعُ بِالْإِشَارَةِ الْمَعْلُومَةَ وَلَوْ قَالَ نَعَمْ أَوْ لَعَلَّ جَوَابًا عَلَيْكَ
كَذَا فَهُوَ أَقْرَارٌ وَكَذَا بَلَى عَقِيبَ لَيْسَ عَلَيْكَ كَذَا خِلَافٌ نَعَمْ وَ
لَوْ قَالَ أَنَا مُتَرَفِّلٌ بِأَقْرَارِ الْأَنَاءِ يَقُولُ بِهِ وَلَوْ عُلِّقَ بِشَرْطٍ
بَطْلٌ وَلَوْ قَالَ أَنِ شَهِدْ فَلَا نَفْهُوَ صَادِقٌ لَزِمَهُ وَإِنْ لَمْ
يَشْهَدْ وَبِشَرْطٍ فِي الْمَقْرَأِ التَّكْلِيفُ وَالْحَرَجُ وَبَيْنَ الْعَبْدِ وَالرَّحْمَةِ
بَعْدَ الْعَوْدِ فِي الْمَقْرَأِ أَصْلِيَّةُ التَّمْلِكِ وَلَوْ أَمَرَ الْعَبْدُ فَهُوَ لَوْلَا
وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى مَا لَكَ فَإِنْ فَسَّرَ الْمَقْرَأَ بِمَا يَمْلِكُ قَبْلَ وَإِنْ قُلَّ
وَلَوْ لَمْ يَفْهَمْ حَسْبَ عَلَيْهِ وَلَوْ قَالَ الْفُ وُدُّهُمْ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ
فِي الْآلِفِ وُدُّهُمْ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ فِي الْآلِفِ وَلَوْ قَالَ الْفُ وُدُّ
ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ أَوْ مِائَةً وَعِشْرُونَ دَرَاهِمًا فَالْجَمْعُ دَرَاهِمٌ وَلَوْ قَالَ
كَذَا دَرَاهِمًا فَعِشْرُونَ وَلَوْ قَالَ كَذَا دَرَاهِمَ مِائَةٍ وَلَوْ قَالَ كَذَا كَذَا
دَرَاهِمًا أَحَدُ عَشَرَ وَكَذَا وَكَذَا دَرَاهِمًا أَحَدُ عِشْرِينَ هَذَا
مَعَ مَعْرِفَتِهِ وَالْأَفْهَمُ التَّفْسِيرُ وَلَوْ قَالَ مِائَةٌ مَوْجِلَةٌ أَوْ مِنْ مِثْلِ
خَمْرٍ أَوْ مِثْلِ لَمْ يَقْبُضْهُ أَوْ تَمَّتْ بِخِيَارِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْغَرِيبِ
مَعَ الْيَمِينِ وَبِحَكْمٍ بَعْدَ الْأَسْتِثْنَاءِ النَّصْلُ وَالنَّفْصِلُ وَ
يَسْقُطُ بَعْدَ رَفْعِهِ النَّفْصِلُ وَلَوْ قَالَ عَشْرَةٌ الْآثَلَةُ لَا تَلْطَفُ

وَحَدَّثَنَا
مَنْ مَدَّ يَدَهُ
إِسْكَانُ وَالْمَاءُ الْكَمَلُ
الْعَرَفُ الْخَلْفُ خَسْبُ
لِطَاعَتِهِ وَالْمَاءُ الْكَمَلُ
لَا حَوْلَ إِلَّا بِالْحَقِّ
مِنْ
مَنْ
أَوْ
صَدَقَ
الْمَوْلَى قُلْتُ
مَنْ مَدَّ يَدَهُ
طَرِيقُ الْأَمْرِ
فَكَانَ يَمْلِكُ بَيْنَكَ
خَوْلَاةً وَمِثْلَهُ
مِلَّةً
لَا حَوْلَ
مَنْ مَدَّ يَدَهُ
الْمَاءُ الْكَمَلُ
مِلَّةً
لَا حَوْلَ
مَنْ مَدَّ يَدَهُ
الْمَاءُ الْكَمَلُ
مِلَّةً
لَا حَوْلَ

كتاب النسخ في الزمان



مكتبة
جامعة
البحرين
البحرين

مكتبة
جامعة
البحرين
البحرين

مكتبة
جامعة
البحرين
البحرين

مكتبة
جامعة
البحرين
البحرين

مكتبة
جامعة
البحرين
البحرين

لزمه أربعة وألوجه بطلان الاستثناء في دهم وددم لا
ددهما ولو قال عشرة أخنة الأثنية لزمه ثمانية ولو قال
عشرة بنقصر واحد لم يقبل ولو قال هذا فلان بل فلان
كان للأول وغرهما الثاني بالقيمة ويرجع في التقيد والوزن
والكيل إلى عادة البلد ومع التقيد إلى تفسيره ولو
أقربا المظروف لم يدخل الطرف ولو قال قصير خطه بل قصير
شعر لزمه قصيران ولو قال قصير خطه بل قصيران لزمه
ولو قال إذا جاء راس الشهر فله على الفاء بالعكر لزمه
الف بخلاف أن قدم زيد وكوابهم أجمع حل على إقله ولو
أبهم المقر له الزم بالبيان مان عتب قبل ولو أدهاء الآخر
كانا خصمين ولما عتب على علم العلم وكوابهم المقر له
عتب فان افكره المقر له انزعها الحاكرا واقرة في يده بعد
يئنه ولو افكره المقر له بالبعد قال الشيخ يفتي فيه نظرو
لو ادعى لو اطاعة على الاشهاد كان له الا حلاف **مطل**
الاولى يشترط في الافراد بالولد امكان التوبة والجهالة
وعدم النازع ولا يشترط تصديق الصغير ولا يلتفت إلى
انكاده بعد البلوغ ويشترط في الكبير وفي غير الولد ومع

كتاب النكاح



وإذا
الولد المسمى
لشهره والقبيل
فكلمه من كتاب
النكاح

تصدق غير الولد ولا وارثه ولو كان ولا يتعدى النكاح
إلى غيره ما ولو كان له عدة مشهورون لم يقبل في النسب
الثاني لو قرأ الوارث بأولى منه دفع مائة بدله
ولو كان منسوبا دفع بنسبه نصيبه من الأصل ولو قرأ
بأثنين فشاكر الربيعنا إلى ثاكرهما ولو قرأ بأولى منه ثم
بأولى من القرلة فان صدقه دفع إلى الثالث والأل إلى الثاني
وبغير الثالث ولو قرأ الولد بأخيه ثم قرأ بآبائه وانكر القائل
الثاني كان الثالث لمنصف والثاني التذوق لو كانا
مملوكا لنسب لربيعنا إلى انكاده الثالث شريف
النسب بشهادة عاقلين لا برجل وامرأين ولا برجلين
ولو شهدا لاخوان بآب لليت وكانا عاقلين كان أولى
منهما وثبت النسب ولو كانا فاسقين مثله لربيعنا وللثالث

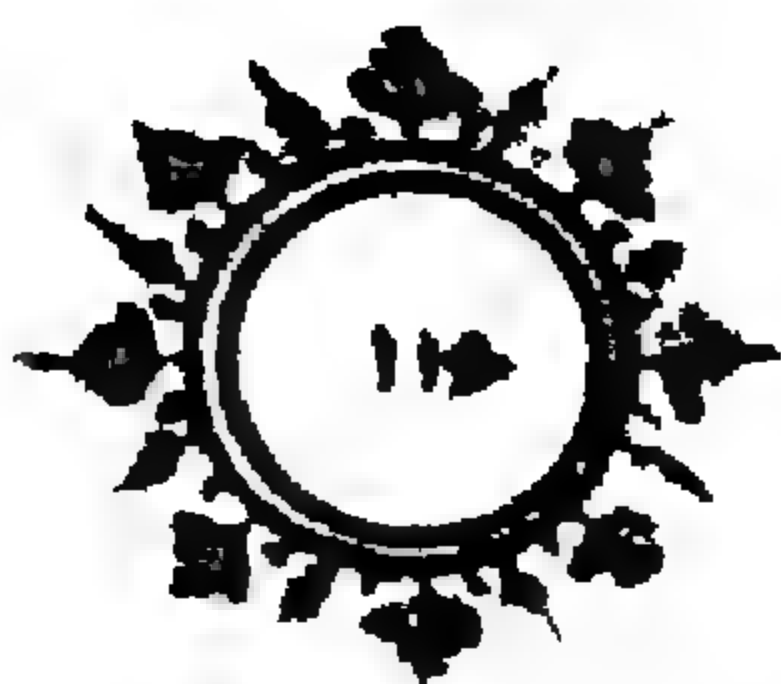
الفصل السابع

في الوكاله لا بد فيها من الإيجاب والقبول وإن كان ضل
أو مشاعرا أو شخيرا وهي جائز من الطرفين ولو عزل الموكل
بطل فصره مع حله بالعزل وبطل بالموت وبالجور والأفناء
وظف متعلقها وضل الموكل وقسم فيما لا يتعلق بغير الشارع

في كتاب النكاح

مثل
من لا بد من العقد
لولا ولا لا
من عقد النكاح
فكلمه من كتاب
النكاح

كتاب الوكالة



باب في
التوكيل في
البيع والشراء

باب في
التوكيل في
البيع والشراء

باب في
التوكيل في
البيع والشراء

باب في
التوكيل في
البيع والشراء

باب في
التوكيل في
البيع والشراء

باب في
التوكيل في
البيع والشراء

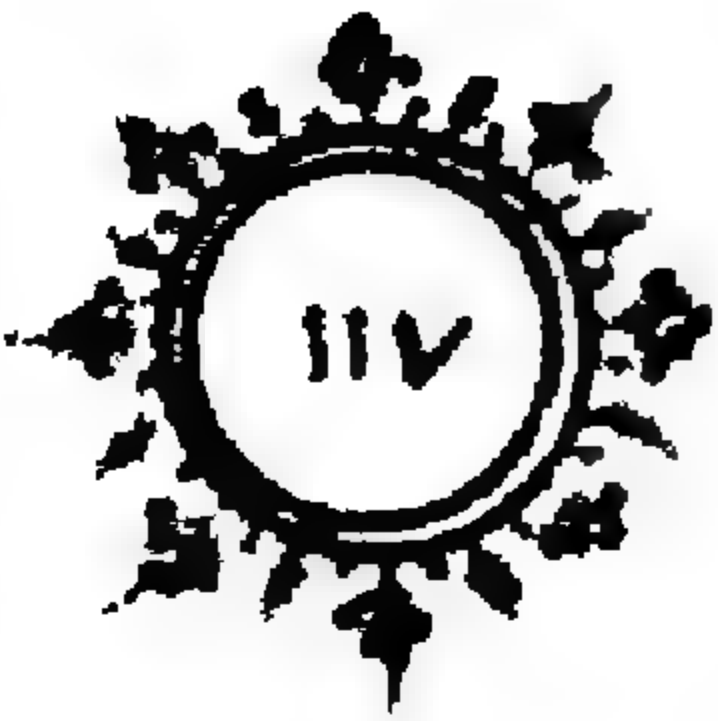
باب في
التوكيل في
البيع والشراء

بإقاعه مباشرة ولا يتعدى لوكيل المأذون إلا في
مخبيص التوف وكوعم التصرف مع المصلحة الآفة
الأفراد والأطلاق يقتضي البيع حالا بمن المثل بقدر
البلد وابتياح الصريح وتسلم البيع في البيع وتسلم الثمن
في الشراء والرد بالعيب ولا يقتضي وكالة الحكومة القبر
وتشترط أهلية التصرف فيها والحرية ولو وكل العبد
أو وكل باذن مولاه صح ولا يوكل الوكيل بغير اذنه الحاكم
التوكيل عن السفهاء والبله وتصح لذوي المروءات
التوكيل ولا يتوكل الذمي على المسلم ولا يضمن الوكيل
الابتداء وتفرط ولا يتطل وكالنه به والقول قوله مع
اليمين وعدم البينة في عديمه وفي العزل والعلم به و
تتلف والتصرف وفي الرد قولان والقول قول منكر
الوكالة وقول الوكيل لو اذع الوكيل لأذن في البيع بغير
فان وجدت العين استعبدت وأن فقدت أو تعددت
فالمثل والقيمة ان لم يكن مثليا ولو زوجه فانكر الوكيل
الوكالة حلف وعلى الوكيل المهر وقبل نصفه ويحلف على
الوكيل ملاقها مع كذبه ولو وكل اثنين لم يكن لاحدهما

الاعادة

كتاب الوكالة

كتاب المصنف في القصة



الأقرب بالتصرف لا أن ياذن لها ولا يثبت لأبنا فدا
عند لغيره ولو آخر الوكل التسليم مع القصة والمطالعة

كتاب المصنف في القصة

والتواضع في القصة فصول

الفضل الأول

أما انما تقع في الأعيان المملوكة وان كانت مشاعة
بأيجاب وقبول وقبض من الكلف المحر ولو ربه ما في شته
كان إزاءه وتشرط في القبض اذن الواجب لا ان يهبه
في يده وللاب والجد ولا ية القول والقبض عن الصغير
والجنون وليس له الرجوع بعد الاقباض ان كانت لدى
الرحم او بعد التلف والتوقيف في التصرف خلاف وقبل
الزوجان كالرحم وله الرجوع في غير ذلك فان غاب فلا
أرش وأن زادت زيادة منفصلة ثبت ولا ظلم هو
مسائل الأولى لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد
الاقباض وان كانت على الاجنبي ولو قبضها من غير اذن
المالك لم ينقل اليه الثانية لا بد في الصدقة من
نية القرية الثالثة يجوز الصدقة على الذمي وان كان

في القصة

والتواضع
لما في القصة

مع سماعها
لغيره ولو ربه ما في شته
كان إزاءه وتشرط في القبض اذن الواجب لا ان يهبه
في يده وللاب والجد ولا ية القول والقبض عن الصغير
والجنون وليس له الرجوع بعد الاقباض ان كانت لدى
الرحم او بعد التلف والتوقيف في التصرف خلاف وقبل
الزوجان كالرحم وله الرجوع في غير ذلك فان غاب فلا
أرش وأن زادت زيادة منفصلة ثبت ولا ظلم هو

مسائل الأولى
لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد
الاقباض وان كانت على الاجنبي
ولو قبضها من غير اذن المالك
لم ينقل اليه الثانية لا بد في
الصدقة من نية القرية الثالثة
يجوز الصدقة على الذمي وان كان

كتاب الوقف

اجتنبنا الزيادة صدقة الترافض لأمير التهمة

المصنف الثاني

في الوقف وصريح الفاظه وقفت والباقي بقربني وشي
القبول والتعريب والاقباس ويتولى الولي القبض عن
الطفل وللتناظر في المصالح القبض عنها والتعريب والدولة
وأخر اجده عن نفسه فلو شرط عوده صار حبسا ولو جعله
الى مداويل ينقرض غالباً رجع الى ورثة الواقف وان
يكون حبساً مملوكه ينفع بهامع بقائها وان كانت مشاعة
وجواز تصرفه لواقف وجود الوقف عليه وتعيينه
وأهلية التملك وأباحة منفعة الوقف على الوقف عليه
وله جعل النظر لنفسه فان اطلق كان لأربابه ويصح
الوقف على المذموم بقا للوجود ويصرف الوقف على
البر الى الفقراء وجوه القرب ولو وقف المسلم على البيع
والكفاير يبطل بخلاف الكافر ويبطل على الحرابي وان كان
رحماً لا الذي وان كان اجنبياً ويصرف وقف المسلم
على الفقراء الى المسلمين والكافر الى فقراء ملته ومط
المسلمين الى الصلح الى القسلة والمؤمنين او الامانة

القبول والتعريب
القبض عن
الطفل وللتناظر
في المصالح القبض
عنها والتعريب والدولة

وأخر اجده عن نفسه
فلو شرط عوده صار حبساً
ولو جعله الى مداويل
ينقرض غالباً رجع الى ورثة
الواقف وان يكون حبساً

مملوكه ينفع بهامع بقائها
وان كانت مشاعة وجواز
تصرفه لواقف وجود الوقف
عليه وتعيينه وأهلية التملك

وأباحة منفعة الوقف على
الوقف عليه وله جعل النظر
لنفسه فان اطلق كان لأربابه
ويصح الوقف على المذموم بقا
لوجوده ويصرف الوقف على

البر الى الفقراء وجوه القرب
ولو وقف المسلم على البيع والكفاير
يبطل بخلاف الكافر ويبطل على الحرابي

وان كان اجنبياً ويصرف وقف المسلم
على الفقراء الى المسلمين والكافر الى فقراء
ملته ومط المسلمين الى الصلح الى القسلة

انت

الى الاشع مشربة ولذا كل مشوب الى من نسب اليه ولا ينسب
الى البكان لمن نسب اليه بالابناء وفي لسان قولان ولو
شرك استوعب الذكور والاثاث ما الرخص والقوم اهل
لهم والصيرة الاقربون في النسب الجار لمن يلى فله الى
اربعين ذراعا وتبيل الشكل ما يتقرب به اليه والموا الى
الاعلون والادنون ولا يبيع كل صغير في الوقف على الفقراء
بل يطي اهل البلد منهم ومن حضره ولو صار منهم جازله
ان ياخذتهم مساكين الاولى اذا طلت المصلحة
الموقوف عليها صرف الى البر الثانية لو شرط ادخال
من يوجد مع الموجد مع ولو اطلق واقتصر لم يصح ولو شرط
نقله بالكلية او اخرج من يريد بطل الوقف الثالثة
نفقة المملوك على الموقوف عليه ولو اقصدا نفق وكانت
نفقه على نفسه ولو جنى الموقوف لم يبطل الوقف الا
بقوله فصلا ولو جنى عليه كانت القيمة للموقوف عليه
الرابعة لو وقف على اولاد او لاده اشرك اولاد
البنين والبنات الذكور والاثاث ولو قال من انتسب الي
فهو لا اولاد البنين خاصة على قول الخامسة كل ما

بشرط

البنات

كان

من البنات

بشرط

ليشترط الواقف من الاشياء الشائعة لازم الشاوية
 فيقر النسخ والعري الى نجاب وقبول وقبوع ليست نافلة
 فان عين مئة لزمت ولومات المال قبلها وكذا لو قال له
 صر لك فان مات الشاكر بطلت ولو قال مدة حيوتي بطلت
 بنونه ولو مات الشاكر قبله انتقل الحق الى ورثته مدة
 حياته ولو لم يمت كان للمالك خراج موقوفه ولو باع المالك
 لم يطل النسخ ولذا كان ان يكن بنفسه ومن جرت عادته
 باسكانهم كالولد والزوجة والمملوك والخادم وليس له
 اسكان غيره من دون ذنب ولا اجارته وكل ما يقع وقفه
 يقع اقراره كالملك والعبد والاثاث ولو جسر فيه او
 غلامه في خدمه بيوت العباد او في سبيل الله لزم ما
 دام في عين ثابتة

الفصل الثالث

في الوصايا وهي واجبة ولا بد فيها من نجاب وقبول و
 تكفي الاشارة والكتابة مع قرينة الارادة والتعذر لفظا
 ولا يحل لعميل بما يوجد بخطه وانما تصح في الشائع ولو وصي
 المسلم بمائة كنية لم يقم وله الرجوع فيها وليشترط صحة

من وصي في وصية
 من وصي في وصية
 من وصي في وصية

من وصي في وصية
 من وصي في وصية
 من وصي في وصية

من وصي في وصية
 من وصي في وصية
 من وصي في وصية

كتاب الوصايا

من وصي في وصية
 من وصي في وصية
 من وصي في وصية

من وصي في وصية
 من وصي في وصية
 من وصي في وصية

صرف الوصي وحوو الوصي له والكليف والاسلام
 في الوصي الملك في الوصي به ولو جرح نفسه بالهلك ثم
 اوصى لم يرضع ولو تعلق من الوصية صحت وتصح الوصية
 المحل بشرط وقوعه حيا والذمي دون الحر في وللملوكه و
 ام ولده ومذبره ومكاتبه لا يملوك الغير وللكتاب
 فيما عزمه فان كان ما اوصى به لملوكه بقدر قيمته
 حتى ولا شيء له ولو زاد اخطى الفاضل له وان نقص
 استغنى فيه وام الولد كذلك لا من نصيبه لولد ولو
 اوصى بالعين وعليه دين قدم الدين ولو تجوز الوصي
 اذا كانت قيمته نصف الدين وليس للثان في نصف
 قيمته وللورثة في الثلث ولو اوصى لذكر واناث قلده
 الامع التفضيل وكذا الاغنام والاخوال ولو اوصى لفرأيه
 فهم المعروفون منسبه والعشيره والبحر انما التفضيل و
 الترو والعقراء كالوقف ولو مات الوصي قبله ولم يرجع
 كانت لورثته فان لم يكن له وارث فلو رثه الوصي وتصح
 الوصية ما حصل وتصح الوصية للغير وان كان ثارها
 واذا اوصى لأحد من فاضل بطلت ويصح ان يوصى الى

نظروا في ذلك
 من غير ان يوصى
 بالثمن والثلث
 ما اوصى به
 عند التفضيل
 عند التفضيل
 الفاضل له
 من نصيبه
 والفقير انما له
 بعد ما يوصى
 خطاها يوصى
 الطلاق يوصى
 لا يوصى
 التفضيل له
 ما اوصى به
 التفضيل له
 ما اوصى به

كتاب الطب في الوصايا



المرأة والقبلة لغيره انضمامه الى الكامل والى المملوك ما
 مولاه فيمضي الكامل الوصية الى ان يبلغ الصبي ثم يتركه
 ولا يقصر بعد بلوغه ما تقدم مما هو سالف ولو اوصى لكافرا
 مثله مع ولو اوصى الى اثنين بشرط الاجتماع او اطلق فليس لها
 الا نفقار ويخيرها الحاكم على الاجتماع لو نشأ خافا فان تعذر
 استبدل ولو عجز احد فما ضم اليه ولو شرط الا نفقار جاز
 كل واحد منها ويجوز الاقسام واذا بلغ الموصي ذالموصى اليه
 مع الرذوالا فلا ولو خان استبدل به الحاكم ولا يضم اليه
 الا مع التفریط وله ان يستوفى دينه او يقترض مع الملاءة
 او يقوم على نفسه ويأخذ اجرة الثل مع الحاجض وان يوصى
 الاذن لا بدونه ولا يعدي لما دون ويتولى الحاكم من
 لا وصى له ويمضي الوصية بالثلث فادون ولو زاد وقف
 الزائد على اجازة الورثة ولو اجاز بعض مضمون فمد حصته
 ولو اجاز واقبل الموت مع وبملك الموصى به بعد الموت و
 القبول ويقدم الواجب من الاصل والباقي من الثلث و
 يبدء بالاول فالاول في غير الواجب لو جمع تساوا في الثلث
 ولو اوصى بماله فالسبع والثلث والثلث والتسعة والتسعة

وان
 انفق
 هذا كله
 مدخل
 الله

مع
 للمنفوق
 الوصية
 فالصبي
 الحاكم

او من
 الثلث
 الوصى
 الطهارة

الشريعة
 المذكورة
 اذا علم
 اذا دبر
 فالسبع
 الثلث

ولو اوصى بمثل نصيب احد الورثة نصف من الثلث فان لم ير
او اجازوا كان الوصى له كاحد من الوارثين بمثل نصيبه
وليس له سواء اعطى النصف مع الاجازة والثلث بدونهما
ولو كان له اثنان فالثلث ولو خلفوا اعطوا الاقل الا
ان يمتن الاكثر ولو نوى الوصى وجهه رجع بمثل ما وصى
بما لا خير من التضاد فان لم يتضاد اعطى بها ولو فقه
الثلث بدء بالاول فالاول وثبت الوصية بالمال
بشاهدين عدلين وبشاهد وامرأتين وبشاهد وبنتين
واربع نساء وتقبل الواحدة في الربع والاثنان في النصف
والثلث في الثلثة لرباع ولا تثبت لولاية الارطلين ولو
اعتق عبده ولا ثنى له سواء عتق ثلثه ولو اعطى بقصة
لوضعه عتق كله ولو اجتمع بما ليك ولا ثنى سواء هم عتق
ثلثهم بالقرض ولو رتبهم بدء بالاول فالاول ويجزى
في الرقبة منها ما ولو مال مؤنه وعقب فان لم يوجد عتق
من لا يعرف بنصب ولو بان بالخلاف بعد العتق مع
تصرفات المريض من الثلث وان كانت مخفية واما الاقرار
فان كان منها فذلك والاخر الاصل وهذا الحكم

ملفوظ
الشيخان لم يفرق
من أصوله الأولى
مختار المحققين وجميع
أصولهم الأصلية

五

وَضِيَّانٌ

佐

التي انتم عنها
ما تشاروا فيها
هذا هو الحق
سبح الله

五

15

مجلسه اول

3





و لا يؤمنون
الطامع
ملا

يتعلق بمطلق المرض الذي يحصل به الموت وان لم يكن مخرجا
ويجوز من التركة ارشاً بكتابها والدية ولو عين ثمن الرقبة
ولم توجد به توقع الوجود فان وجد باطل اعتق واغلى
الفاضل وتقع الوصية على كل من الموصى عليه ولا يشترط
كالا ب ولو انتفت صحت في اخراج الحقوق عنه ولو اوصى
بما يخرج تصرف لذه من الميراث لم يصح

كتاب النكاح

الفصل الاول

في النكاح النكاح ثلثه دائم ومنقطع وملك يمين ويشتر
الاول الى العقد وهو الايجاب والقبول بلفظ الماضي من
اهله ولو قيل فوجب ينكح من فلان فقال نعم كفي في النكاح
وتجزي مع البهر الترجمة والاشارة ولو زوجت المرأة نفسها
صح ولا يشترط الولي مع البلوغ والرشد ولا الشهود ولا
يلتص الى دعوى الزوجة بغير مينة او تصديق ولو اوصى
زوجته بامرأة وادخلها تحت الزوجية حكم لبيته الا
مع قلدها ونكحها او دخولها بها والقول قول الالف تعين

على الاخذ
النكاح كالم
الضمان في
مصلحة

كتاب النكاح

مع عقد
الانكاح
عند كل طهر
طهارة
طهارة
والانكاح
واذن الزوج
طهارة

بمقتضى
اذا كان
الطهارة
طهارة

كتاب النكاح



الكتاب
في النكاح
كتاب النكاح
كتاب النكاح

كتاب النكاح
كتاب النكاح
كتاب النكاح
كتاب النكاح

الكتاب
في النكاح
كتاب النكاح
كتاب النكاح

العتود عليها بغير رخصة مع رؤية الزوج للحيض والاضطرار
العقد وليعتان بتختار البكر العفيفة الكتمية الاصل
وصلوة ركعتين والاشهاد والاعلان والمخطبة امام
العقد وايضا ليلة وصلوة ركعتين عند الدخول و
الدخاء وامرها بمثلة سؤال الله تعالى الولد الذكر وبكره
ايضا العقد والقر في لعرب وترويح العقيم والمجماع
ليلة المخوف ويوم الكسوف وعند الزوال وعند الغروب
وقبل ذهابها لثمن وفي الحاق وتعدا لغير حتى تطلع الشمس
وفي اول ليلة من كل شهر الا رمضان وليلة النصف و
عند الزلزلة والريج الصفراء والتوداء ومستقبل القبلة
ومستدبرها وفي التفتنة وطاربا وعقبه لاحلام قبل
الغسل والوضوء والنظر الى فرج المرأة والكلام بخبر
الذكر والوطي في الدبر والعزل عن الحرة بغير اذنها و
ان يطرق السافر اهله ليلا ويحرم الدخول بالمرأة قبل
بلوغ تسع سنين ويجوز النظر الى من يريد التزوج بها
او شرائها والى اهل الذمة بغير تلامذ

الفصل الثاني في النكاح

فِي الْأَوْلِيَاءِ أَمَّا الْوَلَايَةُ لِلْأَبِ وَإِنْ عَلِيَ وَالْوَصِيَّةُ
 لِلْحَاكِمِ فَالْأَبُ عَلَى الصَّغِيرِينَ وَالْجُنُونِ وَالْأَخْيَارِ لَهَا بَعْدُ
 ذَوَالِ الْوَصَفَيْنِ وَالْبَالِغُ الرَّشِيدُ لِأَوَّلَايَةِ عَلَيْهِ ذِكْرُ
 كَانَ أَوَاتِي وَالْحَاكِمُ وَالْوَصِيُّ عَلَى الْجُنُونِ ذِكْرُ كَانَ وَأَتِي بِمَعَ
 الْمَصْلُحَةِ وَيَقِفُ حَقْدُ غَيْرِهِمْ عَلَى الْإِجَازَةِ وَيَكْفِي فِيهَا سَكُو
 الْبِكْرِ وَالْكَوْلَى لِوَلَايَةِ عَلَى مَمْلُوكٍ ذِكْرُ كَانَ وَأَتِي بِمَعَ وَلَا
 وَلَايَةِ لِلْأُمِّ وَيَسْتَبِ لِلْبَالِغَةِ أَنْ تَشَازِنَ أَبَاهَا وَإِنْ تَوَكَّلَ
 أَخَاهَا مَعَ قَدْرِهِ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَزُوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ
 إِذْنِهَا وَلَوْ زَوَّجَ الصَّغِيرِينَ الْأَبَوَانِ تَوَارِثًا وَلَوْ كَانَ فِيهِمَا
 يَقِفُ عَلَى الْإِجَازَةِ فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْبُلُوغِ بَطُلَ وَ
 أَنْ يَبْلُغَ أَحَدُهُمَا وَاجَازَتْهُمَا مَاتَ أَحَدُهُمَا لَكَانَ بَعْدَ بُلُوغِهِ
 عَلَى انْتِفَاءِ الطَّمَرِ وَوَرِثِ وَالْأَمْلَاءِ

القصة الثالثة

فِي الْحَرَمَاتِ وَهِيَ قِيَمَانُ نَسَبٍ وَنَسَبٍ فَالْحَسْبُ لَكُمْ وَان
عَلَيْكُمْ وَالْبَيْتُ وَإِنْ سَفَلَتْ وَالْأَخْتُ وَبَنَاتُهَا وَإِنْ تَزَلْنَ وَ
الْعَمَةُ وَالْخَالَذُ وَإِنْ عَلَنَ أَوْ بَنَاتُ الْأَخِ وَإِنْ تَزَلْنَ وَأَمَّا
التَّبَيُّنُ فَأَمْرٌ بِالْأَوَّلِ عَلَى عَجْمٍ بِالصَّامِرَةِ مِنْ دُخْلِ امْرَأَةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا
 وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ لَهُ شُكْرًا

وَقَدْ
الْمُسْلِمِينَ
الَّذِينَ هُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
طَلَبُوا



کاشانی

فيا خير من
الانفس

وَمِنْهُمْ
عَلَى الْمَرْأَةِ
الْمُدْكُوَاتِ فَرَسًا
كَمَا تَفْعَلُ الْيَدَانِ
الْمُتَوَاتِلَتَانِ

بالعقل والملك حرمت عليه أمها وإن عتقت وبنتها
 وإن تزكيت تحريرا مؤثما سواء سبقن على الوطى أو ما خزن
 عنه وتحريم الوطوء بالملك والعقد على أمه لو اوطى وإن
 حلا وعلى أولاده وإن تزواوا من عقد على امرأة ولم يدخل
 بها حرمت غلبتها أبدا وبنتها ملاما لا م في عقده
 فإن طلقها قبل الدخول جاز لها العقد على بنتها ولو دخل
 حرمت أبدا وتحريم احث لزوجها جميعا لا مينا وكذا بنت
 اختها واختها لا مع اذن القبة والحالة ولو عقد من دون
 اذنها بطل ومن ذن بعتها ولو خاله حرمت عليه بناتها
 أبدا ولو ملك لأختين فوطى أحدهما حرمت الأخرى
 جميعا ولو وطئها أتم ولم تحرم الأولى وتجرم على الحرمة الذميمة
 ما زاد على أربع مرات وفي الأماه ما زاد على اثنين ولان
 يجمع بين حرتين وامتين أو ثلث مرات وامة وعلى العبد ما
 زاد على أربع أمه وفي الحر ما زاد على حرتين ولان ينكح
 حرة وامتين ولا يجوز نكاح الامة على الحره الا باذنها
 لو عقد بدونه كان باطلا ولو أدخل الحره على الامة
 لم تنكحها الا إذا ولو جمعا في عقد حر عقد الحر

وان تزكيت
 مؤثما

وان تزواوا
 من عقد

على العبد
 ما زاد على اثنين

وانكح
 حرة وامتين

وانكح
 حرة وامتين

وانكح
 حرة وامتين

وانكح
 حرة وامتين

في تحرير العتق

في المهر والنفقة والرضاع



في الرضاع

أشياء عظام في
النفقة

أشياء
مهم لا يشترط
فيها

أشياء
وأحد من الزوجين
ولو أَرْضَعَتْ أُمُّهُ
صغيره

أشياء
تكون للزوجة
خبرون يكون منهم
النفقة من أمه أو جدته
التي لها اللبن
طيلة

أشياء
الزوجة
إذا كان اللبن
كأنه من صلبه
طيلة

أشياء
كان من
منه الزوج
منه اللبن
طيلة

تتمة
ذو الثالث على اثنين دفعة بطلا ولورث بطل الثاني
وكذا الحكم في الاختين الثاني في الرضاع ويجزئ منه
ما يحرم بالنسبة إذا كان عن نكاح بومًا وليلة أو ما ابتد
الحم وشلا النظم أو كان حنة عشر رضة كاملة من
الشد لا يفصل بينها رضاع أخرى وأن يكون في اللبن
بالنسبة إلى الموضع وفي ولدا المربعة قولان وأن يترك
اللبن لفل واحد فلو أَرْضَعَتْ أُمُّهُ مَرَّتَيْنِ بِلَبْنِ فُلَيْنِ
لَمْ يَشْرَ الْحَرَمَةُ وَمَعَ الشَّرَاطِطِ تَبْرُ الْمَرْضُوعَةُ أُمًّا وَذَوُ اللَّبَنِ
أَبَا وَآخَوْتَهُمَا إِخْوَالًا وَأَعْمَامًا وَأَوْلَادُهُمَا إِخْوَةٌ وَتَحْرِمُ
أَوْلَادُ صَاحِبِ اللَّبَنِ وَوَلَادَةُ وَرَضَاعًا عَلَى الرُّضْعِ وَ
أَوْلَادُ الْمَرْضُوعَةِ لَارِضَاعًا وَلَا يَنْكُحُ أَبَا الْمَرْضُوعِ فِي
أَوْلَادِ صَاحِبِ اللَّبَنِ وَوَلَادَةُ وَرَضَاعًا وَلَا فِي أَوْلَادِ جَدَّتِهِ
الْمَرْضُوعَةِ وَوَلَادَةُ لَارِضَاعًا وَلَا أَوْلَادُ الَّذِينَ لَمْ يَرْضِعُوا
مِنْ هَذَا اللَّبَنِ النِّكَاحُ فِي أَوْلَادِ الْمَرْضُوعَةِ وَالْفَحْلُ وَلَوْ
أَرْضَعَتْ كَبِيرَةَ الزَّوْجَيْنِ صَغِيرَتَهُمَا حَرَمًا إِنْ كَانَ
دَخَلَ بِالْمَرْضُوعَةِ وَالْأَخَا الْمَرْضُوعَةَ وَلَوْ أَرْضَعَتْ لآخرين
الرضاعة الزوج حرمته ولا تحرم أم أمه الولد من الرضاع

وإن

وان حرم من النسب يستحق خيارا للسلمة الوضيفة
 الحنفية العاقلة للرضاع الثالث اللعان ويثبت به
 القهر الموقد وكذا قدف الزوج امراته العشاء او المهره
 الرابع الكفر لا يجوز للمسلم ان يتكلم غير الكتابية اجلا
 وفيها قولان ولا للسلمة ان تنكح غير المسلم ولو اقبل بعد
 الزوجين قبل الدخول انفسخ في الحال ويقف بعده على
 انقضاء العدة الا ان يرث الزوج عن فطرة فيفسخ في الحال
 وعدة المهرث عن فطرة عده الوفاة وعن غيرهما عده
 الطلاق ولو اسلم زوج الكتابية ثبت عقدته ولو اسلمت
 دونه قبل الدخول انفسخ العقد ويقف عليه على العدة
 فان اسلم فيها كان املاك بها ولو كان الزوجان حريتين
 اسلم احدهما قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولو كان
 بعده وقف على انقضاء العدة ولو اسلم الزوج الحرة على
 اكثر من اربع حريات واسلمت فاختار اربعاً انفسخ نكاح
 البواقي ولو اسلم الذمي وعنده اربع ثبت عقده عليهن
 ولو كن ازيد تختار اربعاً وبطل نكاح البواقي مسائلك
 الاولى لا يجوز للمؤمنه ان تزوج بالخالف ويجوز

ولا يجوز
 ان يكون
 الزوج
 كافرا

في نكاح
 الكافر

في عقد
 الزوجين

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

في النكاح

العكر ويكره تزويج السابق الثانية نكاح النكاح
باطل وهو جمل نكاح امرأة مهر أخرى الثالثة
يجوز تزويج الحرة بالبلدية الهاشمية بغيره والعربية
بالهجرة والعكر ونكاح عامة المؤمنين القادر على الفقة

الفصل الرابع

في النكاح وبشرط فيها الإيجاب والقبول من أهله وذكر
المهر ولا بد منه من أجل معين وكول لم يذكر المهر بطل ولو
لم يذكر المهر بطل ولو لم يذكر لأجل ما لا قرب البطلان
ويجوز على غير الكشائية من الكفار والأمة على الحرة من دون
إذنها وبنت الأخ والأخت من دون إذن القه والخاله
ويكره الزانية والبكر من غير إذن الأب ولا حد للمهر ولو
وهي المدققة الدخول بثب نصفه ولو أخلت بغيره
سقط بفسخه ولو ظهر بطلان العقد فلا مهر قبل الدخول
وبعد لها المهر مع جهلها وطهر به الولد وإن عزل ولو
غناه فلا لعان ولا يقع بها طلاق ولا لعان ولا ظهار ولا
ميراث لها وإن شرط وتعتد بعد لأجل محضتين أو
نحوه وأربعين يوما في الموت بأربعة أشهر وعشرة أيام

الفصل

في النكاح

الفضل في النكاح

في نكاح الأمانة لا يجوز للعبد والأمة أن يعقدا لأنفسهما
بغير إذن المولى فإن فعل أحدهما وقف على الأجارة ونو
إذن المولى ثبت مهر قبه عليه ونفقة زوجته وثبت
لمولى الأمة مهرامته ولينقر بالدخول ونولو باذناه أو
لها ولو اذنا فالولد لها ونواذن أحدهما فالولد للآخر
ولو كان أحدا الزوجين خرافا فالولد مثله ما لم يشترط المولى
الرقبة ولو تزوج الحر والأمة من دون إذن المولى فالأمة
فهي زان والولد رق ولو كان جاهلا سقط الحد دون
المهر وعليه قيمة سقوطه خا ولو اذنا على الحرية فكذلك
وعلى الأب ملك ولأده ويلزم المولى دفعهم إليه ولو عجز
في القبة وقع عدم الدخول لا مهر ولو تزوجا على الحرية بعد
إغالة فلا مهر والولد رق وقع الحمل حر ولا قبة وعلى
العبد المهر يبيع به بعدا مع الدخول ولو زنى بالحر
أو المملوك بمملوكة فالولد لولاها ولو اشتري جزء من
زوجته بطل العقد ولم يحل بالخليل على قول ولو عتقه
الأمة كان لها فسخ النكاح ويجوز جعل العتق مهر للمملوك

كتاب النكاح في الفقه

في غير العنة وفي الجحيم المتحد قول بالفسخ والتخلو على
 الفور وليس بطلاق ولا بد من الحاكر في لعنة خاضعة لا
 مهر مع الفسخ قبل الدخول من الرجل وبعد المهر مع
 به الزوج على المدلس من المرأة لا مهر لها قبل الدخول
 الا في العنة فيثبت نصفه وبعد المهر مع القول قول
 منكر العيب ويوجب الحاكر العتين مع المرافعة سنة فان
 وطئها او غيرها فلا فسخ ولا فسخ ولها نصف المهر ولو
 تزوجها حرة فبانت امة فسخ ولا مهر الا مع الدخول فيرجع
 به على المدلس وكذا لو شرط بنت مهر فخرجت بنت
 امة ولو تزوجته حرة فبانت عبدا فظلمها الفسخ والمهر
 بعد الدخول لا قبله

الفصل الثاني

في المهر وهو عوض البضع وتملك المرأة بالعقد وليقت
 نصفه بالطلاق قبل الدخول ولو دخل قبل او دون الاستقرار
 ويصح ان يكون عينا او ديناً او منفعة ولا يتعدى ثلث ولا
 كسرة ولا بد فيه من الوصف والشاهدة ولو لم يسمعن مع
 العقد وكان لها مع الدخول مهر المثل ما الرخا وذا السن

النكاح
 المتحد
 الفسخ

بكر المهر
 ائلا نكاح
 المهر
 وانما المهر
 ارجع بها
 ومهر المثل
 او بشرط
 بطلان العقد
 الثالث

في العقد

مهر
 من المهر
 بغيرها
 ثلثا

فان تجاوزوا اليها ومع الطلاق قبل الدخول لها النكاح
 فالنكاح الثوب لم يرتفع او عشرة دنانير والنكاح بغير
 والفقر بخاتم او درهم ولو تزوجها بحكم احد هاتين ولم
 ما يحكم به صاحب الحكم ما لم تجاوز المرأة مهر السنة
 ان كانت هي الحائكة ولومنان الحاكم قبله فلها النكاح ولو
 تزوجها على خادم مطلقا او دارا وبنت كان لها وسط ذلك
 ولو قال على السنة فمخباء درهم ولو تزوج الدثنان على
 بغير مهر فان اسلم احد هاتين قبل القبض لها الفدية و تزوج
 السلام فليته قبل بيعه ويثبت مع الدخول مهر المثل قبل
 بطل العقد ولو امهر المذبر بطل الشديرو ولو شرط في العقد
 المحرم بطل الشرط خاصة ولو اشترط ان لا يخرجها فله
 لزم والقول قول الزوج في فذل المهر ولو انكره بعد الدخول
 فالوجه مهر المثل ولو ادعت الواقعة فالقول قوله مع
 يمينه على اشكال ولو تزوج الابا لصغير ضمن المهر مع حق
 وللنساء الامتناع قبل الدخول حتى يقبض المهر

الفصل الثامن

في القبر والنسوة والزوجة ثانيا ليلته من اربع وللزوجين

تفسير
 ما لم يحكم المهر
 من لا لو كانت حرة
 فله فلا يهر لايست
 طه

تفسير
 وكان المهر بستان
 لا يثبت له الا سبعا
 ويحصل ملك في سبعا
 تزوجها بستان لم يثبت له
 المهر المثل مع سبعا
 امه مطلقا لم يثبت له
 سبعا مع سبعا
 مع كون له بستان
 والمثل لا يثبت له
 منكره المهر
 طه

تفسير
 انما المهر بستان
 في النكاح

تفسير
 ما لم يحكم المهر
 طه

تفسير
 ما لم يحكم المهر
 طه



لِلثَّانِ وَلِلثَّلَاثِ ثَلَاثٌ وَلَوْ كُنَّ أَرْبَعٌ فَكُلُّ وَاحِدَةٍ لَيْلَةٌ
وَهِيَ أَحَدُهُنَّ وَضَعُ لَيْلَتِهَا حَيْثُ شَاءَ وَلَوْ فِي سَاعَةِ النَّفَرَةِ
بِأَنَّ عِنْدَهَا وَالْوَاجِبُ لِمُضَاجَعَةِ لَيْلٍ إِلَّا الْمَوَاضِعَ وَالْمَوَاقِفَ
لِلثَّانِ وَاللَّامَةِ وَالْكَتَابِيَّةَ لَيْلَةً وَتُخَفَّرُ الْبُكَرُ عِنْدَ الدُّخُولِ
بِثَلَاثٍ وَبِسَبْعٍ لِنِسْبَةِ فِي الْأَتْفَاقِ وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجَةِ
الْتِمَاسُ وَإِذَا أَلَا الْمَنُفَرَةَ وَلَمْ يَضْرِبْ لَهَا شَرْعًا بَعْدَ عَطْفِهَا وَ
بُحْرَها وَلَوْ شَرَطَ الْبُكَرُ لَهَا تَرْكُ بَعْضِ حَقِّهَا أَوْ كُلِّهَا سَمَّاهُ
وَبَطَلَ قَوْلُهُ وَلَوْ كَرِهَ كُلُّ مَنِهَا صَاحِبَهُ انْقِذَانًا لِحَاكِمَيْنِ مِنْ
أَهْلِهَا أَوْ أَجْنِبَيْنِ فَإِنْ ذَايَا الصُّلْحِ أَصْلَحُوا وَأَنْ ذَايَا الْمَنُفَرَةِ
رَاحَتُهُمَا فِي الطَّلَاقِ وَالْبَدَلِ وَلَا حُكْمَ مَعَ الْخِلَافَةِ

فصل في النكاح

فِي أَحْكَامِ الْأَوَّلِ دَلِيلُ الْوَلَدِ فِي الدَّائِمِ مَعَ الدُّخُولِ حَقًّا
سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْ حَيْثُ الْوُلُودِ وَوَضَعَهُ لِمَدَّةِ الْحَمْلِ وَهُوَ سِتَّةُ
أَشْهُرٍ إِلَى عَشْرٍ وَلَوْ غَابَ وَاعْتَزَلَ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرٍ أَشْهُرٍ ثُمَّ
وُلِدَ لَمْ يَطْهَرْ بِهِ وَالْقَوْلُ خُلِيَ فِي قَدَمِ الدُّخُولِ وَلَوْ اضْطُرَّ
بِهِ ثُمَّ انْكَرَ الْوَلَدُ لَمْ يَنْفَقْ إِلَّا بِالْعَمَانِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْخُلَاقُ
وَلَدَا الزَّوْجَةِ وَلَوْ تَزَوَّجَتْ بَاخِرَةً طَلَّقَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يُولَدْ

هذه النكاحات من حيث
الطهارة من حيث
الطهارة من حيث
الطهارة من حيث
الطهارة من حيث

الطهارة من حيث
الطهارة من حيث
الطهارة من حيث
الطهارة من حيث
الطهارة من حيث

في خاتمة
في خاتمة

في خاتمة

في خاتمة

في أحكام الأهل والبيت



لا قل من ستة اشهر للاول وان كان ستة اشهر فصامدا
 فهو للاخير ولو كان لا قل من ستة اشهر من وطى الثاني
 واكثر من عشرة اشهر من طلاق الاول فليس لها وكذا
 الامة لو بيعت بعد الوطى ولو اعترف بولدائه او التعتد
 الحق به ولا يقبل نفيه بعد ذلك ولو وطئها المولى واجبة
 فالولد للمولى ومع اماراة الانتفاء لا يجوز الحاقه ولا
 نفيه بل يثبت ان بوصى له بشئ ولو وطئها الشتركون
 فلداؤه الحق بمن خرجها لفرقة وبغيره للباقين حصصهم
 من قيمة الامة وقيمة ولدها يوم سقوطه ولو وطئ الشتر
 يلحق به الولد فان كان لها زوج وطئ خاؤها ردته عليه
 بعد العدة من الثاني ونحو عند الولادة استبداد النسا
 او الزوج بالمرأة وليست غسل المولود والاذان في ايه
 اليمنى والاقامة في اليسرى ونحوك يترتب الحسين عليه
 السلام وبناء الفرات وتسميته باسمه احد الانبياء و
 الاثمة والكنية ولا يلقى محمد بابي القاسم وحلوانه
 يوم السابع والعقيقة بعده والتصدق في يومه ذهبا
 او فضة وثقل ذنه وخفاه خده ويحجب بعد بلوغه ونحو

من شرط

من شرط
 من شرط
 من شرط

فمن المولى

الجواري يستحب وليخت لئلا يقع من لذكوبه ولو على
بائس وهي صفات الاضحية ولا ياكل الابوان منها ولا يكر
شي من عظامها وافضل المراضع الام والحجرة الاجرة على
الابد مع موته من مال الرضيع ولا يجبر على الرضا صد تجبر
الامة وهذا الرضاع حولا ان وافله لحد وعشرون شهرا
والام احق بارضاعه اذا رضيت بما يطلبه غيرها من اجرة او
تبرع والام احق بحضانه الذكر مدة الرضاع اذا كانت حرة
سليمة وبالايتى الى سبع سنين وتسقط الحضانه لو تزوجت
حد ولومات الابا وكان مملوكا او كافرا فالام اولى به

الفصل العاشر في النفقة

في النفقة ما الزوجه فيجب لها النفقة من الاطعام والكسوة
والتكفي مع العقد الدائم والتمكين الشام مع العدة و
ان كانت ذمية او امة فان طلق بائنا او مائنا الزوج
فلا نفقة مع عدم الحمل ونقص مع الفوات واما الاطعام
فحبلا ابوين وان علوا والاولاد وان نزلوا خاصة بشرط
الفقر والعجز عن التكتب وعلى الاب نفقة الولد ان فطر
او عجز فعلى ابيه وهكذا فان فقدوا فعلى الام فان فطرت

ما لا يملكها
من مال الزوج

النسوة
ما لا يملكها

في النفقة

بنت لا الطلاق
لا في الموت لها
طعام من مال
طلة

هذا التكفل
ولو كان ثانيا
موسرا فلهما
بالشهرين



الكتاب في طهارة

في الطلاق

الكتاب في طهارة

الكتاب في طهارة

في طهارة الطلاق

فانما وما واما المملوك فيجب نفقته على مولاه وله ان يجعلها
في كسبه مع الكتابة والائمة المولى ويجب انفقته لغيره

فان امتنع اجبر على البيع او الذبح ان كانت مذكاة بالانفاق

كتاب الطلاق

في الطلاق وبشرط في الطلاق البلوغ والاختيار والقصد
ولولم من الجنون لا الصغير والسكران وفي الطلاق دوام
الزوجية وخلوها عن الحفظ والنقاس ان كان حاضرا او
دخل بها ولو كان غائبا بقدر انشاها من ظهر الى اجسر
مع طلاقها ولو كانت حائضا وان بطلقها في طهر لم يقربها
فيه جماع الا في الصغيرة والبالغة والحامل والسرابة
تصير ملكة اشهر ولا يقع الا بقوله طالق مرة واحدة ولو
قال ثلاثا او اكثر لم ينفك الا بقوله طالق مرة واحدة

الكتاب الثاني

في طهارة الطلاق
في طهارة الطلاق
في طهارة الطلاق

اشهر وطلاق الثلث مرسلا والكل باطلاق الثاني ما بين
فدحي فالأول طلاق الباتية والصغير وصلى الله
بها والخلعة والباراء مع استمرارها على البذل والطلاق
ثلاثا بينها رجعت والمثاني ما حذاه مما للرجل المراجعة
فيه وطلاق العدة من أحد هذه ما راجع في العدة ثم
يواقع ثم يطلق بعد الطهر فلهذا تحرم بعد تسع ينكحها بينها
رجلان مؤبدا وما عداه تحرم في كل ثلاثة حتى تنكح غيره
وليس شرط في الحلل البلوغ والوطء قبل بالعقد الصحيح
الدائم وكما يهدم الثلث يهدم ما دونها ويصح الرجعة
انطفا وفعلا ولا يجب فيها الاشارة وقيل قول المرأة في
انقضاء العدة بالحض وفكره طلاق المهر ويصح ولكن
ترثه المرأة وإن كان بائنا الى سنة ما الرمي بعد ما ولو
لمحظة او تزوج هي او غيرها من مرضه وهو برئ منه الرجوع في
هذه العدة ونكاحه صحيح مع الدخول والاملا

فصل الثالث

في العدة لا عدة في الطلاق على الصغيرة والباتية و
غير الدخول بها والسقبة المحض مدتها ثلاثة ايام

في الثلث
الصغير
قال ابن
الشيخ
في كتابه
الطلاق

في العدة
منها ما
في كتابه
الطلاق

في العدة
في كتابه
الطلاق

في العدة

في العدة
في كتابه
الطلاق



مرة والآخر ان كان كانت في سن من يحضر ولا يحضر لها
فصل ثالثة اشهر ان كانت حرة والاف شهر ونصف
الحامل حقتها وضع الحمل وان كان سقطا وعدة الحرة
التوفى عنها زوجها او بعد اشهر وعشرة ايام صغيرة او
بائنة او غير هذا دخل بها او لا ولو كانت حاملا فابعد
الاجلين وقبلها الحداد ولو كانت امة فشهران وخمس
ايام والحامل ابعد الاجلين وام الولد تعتد من ولما
الزوج كالحرة وغيرها كالامة ولومات زوج الامة شتم
اعتقت اعتدت كالحرة ولو اعتق اسنه بعد ولما اعتدت
بثلاثة افرام ولومات بعد الطلاق رجسا اعتدت كالحرة
والامة للوفاء ولو كان بائنا اتمت طهه الطلاق ولا يجوز
للزوج ان يخرج الرجسه من بيت الطلاق حتى يخرج عدتها
الا ان تاتي بطاحته ولا لها ان تخرج الامع الضر وقد
نصف الليل ويرجع قبل الفجر وعليه نفقة عدتها وتعتد
الطافه من وقت انفا صدا التوفى عنها زوجها من حين الملق

الفضل الرابع
في طهر والامانة ولا يقع الحلم بغيره ما لم يبر بالطلاق

عقلا
طافا بعد
عقلا

عقلا
طافا بعد
عقلا

عقلا
طافا بعد
عقلا

عقلا
طافا بعد
عقلا

عقلا
طافا بعد
عقلا

عقلا
طافا بعد
عقلا

على قول ولا بد فيه من الغلبة وهي ما يصح تملكه بشرط
التعيين واختيار المرأة ولما ان يأخذ ازيد مما اعطاه
يشترط في الخالع التكليف الاختيار والمقصود في المرأة
مع الدخول الطهر الذي لم يقربها فيه بخارج مع حضور
وانقضاء الحمل وامكان الحضر واختصاصها بالكرامية و
حضور شاهدين عدلين ونحوه من شرط لا يقتضيه
العقد ويطل لو انتفت الكرامة عنها ولا يملك الفدية
ولها الرجوع في الفدية ما دامت في العدة واذا رجعت
كان له الرجوع في البضع والا فلا ولا توارث بينهما في
العدة ولو باننا الفدية مسخقة قبل بطل الخلع ولو بان
الامة مع الاذن مع وبدونه تتبع به ولو كان فدية المسلم
خيرا فان اتبع بالطلاق كان رجسًا ولو خالها على الفلوس
يعين بطل ولو خالع على خل فبان خرا صح وله بقنده خل
لو طلق بفدية كان بائنا وان تجرد عن لفظ الخلع ولو طلق
طلق بكنا كان الجواب على النور فان ما خرفلا خديعًا
رجسًا وشروط البازاء كالخلع الا ان الكرامة بينهما
وصورتها باوامك بكنا فان طلق وهي بائنا الرجوع

والله اعلم
بما نزلنا
كاتبه الملك المظفر

کونجا
شدند و در میان
الاحزاب الشیطان
مداخلة
الملك

۱۰۰

اگر خست
منا و خست
قطب المانی

卷之六

الكتاب الثاني
في
الاعتبار
بالمعاني
والأشياء

والله اعلم
بما كنا
على
الهدى

السنة في العدة ولا يحمل الزائد على ما اعطاهما

الفصل الثاني

في الظهار وهو حرام وصورة ان يقول لزوجته اني على
كظهري اتمى واحكاما لحرثات وشروطه سماع شاهدين عدلين
وكمال المظاهر والاختيار والقصد وايقاعه في ظهره
بحامضها فيه اذا كان حاضرا ومثلها تحجير وفي المتنع بها
والامة وغير المدخول بها وقع الشرط قولان ولا يقع في
اضرار ولا يمين ومع ارادة الوطى يجب الكفارة بمعنى تحريم
الوطى حتى يكفر فان طلق وراجع في العدة لم يحل حتى يكفر
ولو خرجا وكان بائنا فاستأنف في العدة ومانا لحدما
اوارنت فلا كفارة ولو وطى قبل التكفير غامدا لزمه كفاران
ويتكرر بكل وطى كفارة ولو عجز اجزاء الاستغفار واذا راعه
انظره الحاكم ثلثة اشهر من حين المرافعة فيضيق عليه
بعد ما حتى يكفر او يطلق ولو ظاهرا زوجته الامة ثم
عجز استراها ووطئها بالملك فلا كفارة

الفصل الثاني

في الاملاء ولا تنفذ بغير اسم الله تعالى ولا لغير اضرار

مدل الظهار
او لرجل من اهل الوطى
قال كافي في الظهار
عنه

الوطى
في ان الشاهد
وهو الامة وبلغ الشاهد
الوطى وولي الامة
اي كافي في الظهار
عنه

والا كافي
في ان الشاهد
وهو الامة وبلغ الشاهد
الوطى وولي الامة
اي كافي في الظهار
عنه

في الاملاء
بالاسم
عنه

من كامل بخلاف ما صدق أن كان عبدا أو مملوكا أو مجنونا
ولا بد أن تكون المرأة منكوبة بالذائم مدخولا بها وان
يولي مطلقا أو أزيد من أربعة أشهر فإذا وافقته انظره
الحاكم إلى أربعة أشهر فإن رجع وكفروا إلا الرضا المطلق
أو الفسقة والتكفير ويضيق عليه في الطعم والشرب حتى
يفعل أحدهما ويقع الطلاق رجعا ولو إلى مدة فطاع
حتى خرجت فلا كفارة وعليه الكفارة لو وطئ قبله
لو ادعى لأصا به فالقول قوله مع يمينه وقعة القادر
هو الوطئ قبل وقعة العاجز أظها والعزم على الوطئ مع
القدرة ولا ينكر الكفارة ينكر الممنوع

كأثره بالنكاح
في نكاح الزوجين
التي هي كالمطلقة
في طهر

الفضل السابع

في اللعان وتسببه فذف الزوجة بالزنا مع اقتراف الشاهد
وعدم البينة أو انكار ولد يلحق به ظاهرا وكشروط في
الملاعن والملاعنة التكليف وسلامة المرأة من العقم
والخبر بدوام النكاح وقوله شرط الدخول قولان وصوبه
أن يقول الرجل أشهد بأقربائي كبر الصاوين فيما لم ينعن
هذه المرأة أزيد مرات ثم يحفظ الحاكم أن رجع حذولا

في اللعان

أظهرها
أو شرط اللعان
طهر

وَحِكْمَةُ الْأَمْرِ وَالْكَفَايَةِ

قَالَ ابْنُ لُحْيَةَ أَشْهَدُ بِمَا فِي كَفَايَتِي أَنَّ مَنْ قَالَ لِلْمَرْأَةِ
أَرْبَعُ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِمَا فِي كَفَايَتِي أَنَّ مَنْ قَالَ لِلْمَرْأَةِ أَشْهَدُ بِمَا فِي كَفَايَتِي
أَصْرَفْتُ دَجْمَهَا وَالْأَمْرَ لَهَا غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنْ
الصَّادِقِينَ فَحَرَّمَ أَبَدًا وَيَحِبُّ لَتَلْفُظَ بِالشَّهَادَةِ وَقِيَامِهَا
عِنْدَ التَّلْفُظِ وَبَدَنُ الرَّجُلِ وَتَعْيِينُ الْمَرْأَةِ وَالنَّطْلُ لِلْمَرْأَةِ
مَعَ الْقُدْرَةِ وَيَجُوزُ غَيْرُهَا مَعَ التَّعْذُرِ وَالْبَدَنُ بِالشَّهَادَةِ
ثُمَّ بِاللَّعْنِ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ تَبْدَأُ بِالشَّهَادَةِ ثُمَّ بِالغَضَبِ
فَيَسْتَحِبُّ جُلُوسُ الْحَاكِمِ مُسْتَدِيرًا بِالْقِبْلَةِ وَوُقُوفُ الرَّجُلِ عَنْ
بَيْنِهِ وَالْمَرْأَةِ عَنْ بَيْتِهِ وَخُضُوعُ مَنْ يَسْمَعُ اللَّعَانَ وَ
الْوَحْظُ قَبْلَ اللَّعْنِ وَالغَضَبُ لَوْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ تَعْدِلُ اللَّعَانُ
حَدَّ الْقُدْفِ وَلَمْ يَزَلْ الْخُرْمُ وَيُرْمَى الْوَلَدُ مَعَ اصْطِرَافِهِ
لِللَّعَانِ وَلَا يَرْمِيهِ الْآبُ وَلَا مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ وَلَوْ اصْطَرَفَ الْمَرْأَةُ
تَبْدَأُ اللَّعَانُ أَرْبَعًا قَبْلَ تَحْدِثِهَا وَأَوَّلُهَا لِمَرْأَةِ الْمُطَلَّاقَةِ
الْحَمْلُ مِنْهَا نَكَرَ الدَّخُولُ فَأَقَامَتْ بَيْتَهُ بِأَوْخَاءِ الشَّرْائِكِ
مُفَوَّطَ اللَّعَانِ مَا لَمْ يَدْخُلْ الدَّخُولُ

مَنْ قَالَ لِلْمَرْأَةِ
أَرْبَعُ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ
بِمَا فِي كَفَايَتِي

أَصْرَفْتُ دَجْمَهَا
وَالْأَمْرَ لَهَا
غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا

إِنْ كَانَ مِنْ
الصَّادِقِينَ فَحَرَّمَ
أَبَدًا وَيَحِبُّ

لَتَلْفُظَ بِالشَّهَادَةِ
وَقِيَامِهَا
عِنْدَ التَّلْفُظِ

كِتَابُ الْقَتْلِ

وَفِيهِ فُصُولٌ فِي الْقَتْلِ



الرقبة
الرقبة
الرقبة

الرقبة
الرقبة
الرقبة

الرقبة
الرقبة
الرقبة

الرقبة
الرقبة
الرقبة

الفضل الاول

في الرقبة ويختص الرقبة بأهل الحرب وبأهل الذمة ان اخلوا
بالشرائط ويحكم على لقربا الرقية بخاراً ولا يقبل قول
مدعى الحرية اذا كان يباع في الأسواق الا بيئته ولا
يملك الرجل ولا المرأة احداً الا بونين وان علوا والاولاد
وان نزلوا ولا يملك الرجل المحارم بالنسب من النساء ولو
ملك احد هؤلاء عتق وحكم الرضاء حكم النسب

الفضل الثاني

في العتق والعترج ان حرق في لفظ العتق اشكال ولا يقع
بغيرها ولا بالاشارة والكتابة مع القلدة ولا يقع
مشروطاً ولا في ممين ولو شرط مع العتق شيئاً من خدمة
وغيرها جاز وشرط التكليف في العتق والاختيار والعتق
والقرية والسلام العبد ويكره الخالف ولو نذر عتداً أو
عتق الكافر صح وليست بان يعتق من مضي له في ملكه
سبع سنين فصاعداً ولو نذر عتق كل عبد له فدينه عتق
من كان في ملكه ستة اشهر فصاعداً ولو نذر عتق اول
مملوك يملكه فملك جماعة استخرج بالقرعة على خلاف و

العبد لا يملك شيئاً وإن ملكه مولاة على الأقوى فلو
اعتقه وببده مال فالمال للمولى وإن علم به ولم يستنه
ولو اعتق ثلث عبيده أخرج بالفرقة ولو اعتق بعض
عبد عتق كله ولو كان شريك قوم عليه حصة شريكه
واعتق ولو كان مكرراً سعى العبد في التصيب ولو اعتق
المجلى فالوجه عدم عتق الحمل إلا أن يفتقه بالتوصيته
وعلى المملوك قضاؤه وتشكيل المولى به والإفقاد أسباب
في العتق وكذا إسلام العبد وخروجه قبل مولاة ولو ماز
زوالاً لم يملك ولو مملوك لا غير اشترى من مولاة واعتق
وأعظم الباقي له ^{بالمشورة} وأعظم الباقي له

المعراج

فِي التَّنْذِيرِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَنتَ رَقِي فِي حُبِّي وَتَرْعِدَ وَكَمَا
 مِنَ الْكَامِلِ الْقَاصِدِ فَيَقْضَى مِنَ الثَّانِ بَعْدَ الْوَفَاءِ كَالْوَيْتَةِ
 وَلَهُ الرَّجُوعُ مَتَى شَاءَ وَهُوَ مُتَاخِرٌ عَنِ الَّذِينَ وَلَوْ دَرَأَ الْجَلَّالُ تَنْبِيْهَ
 بِالتَّنْذِيرِ دُونَ الْحُلِّ أَمَّا لَوْ تَجَدَّدَ الْحُلُّ مِنْ مَمْلُوكٍ بِلَا تَنْذِيرٍ
 فَإِنَّهُ يَكُونُ مُدْبِرًا وَلَوْ دَجَّعَ فِي تَنْذِيرِهِ الْأَمَّ قَبْلَ أَنْ يَصْغُرَ رُجُوعُهُ
 فِي تَنْذِيرِهِ الْأَوَّلَادَ وَالْأَقْرَبَاءَ رُجُوعُهُ فِي تَنْذِيرِهِ الْأَمَّ خَالًا

ابراهيم بن محمد
 تولى المولى فليح
 فتمت المطبوعة
 طبعة في سنة
 ١٢٠٠
 طبعة في سنة
 ١٢٠٠

عبد المولى
عليه من عندنا بابل
والمؤمن من عندنا لا شاء من خط
الملك والوزير والملك
الحكيم والملك الشريف
صلى الله عليه وسلم
لنور الله
عليه السلام
عليه السلام

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ

北平

من دار
المنشأ
المنشأ
المنشأ

كفى بالله العزيم
 شدة فان لا يجوز
 الطلاق على موت الزوج
 في المدة التي حكم بها
 في حوال الزوج مخرج
 من التمسك

ليس زوجة تدبر الأولاد ولو دمج في تدبيرها معاً صح
الرجوع وولداً تدبر من مملوكه مدبر ولا يبطل تدبير الولد
بموت أبيه قبل مولاه ويستعقون من الثلث فان هجر نسوا
وأما في التدبير انطال للتدبير

الفصل الرابع

في الكتابة وهي بيان مطلقة وشروطها المطلقة ان يقول
لعبد او امته كاتبتك على كذا على ان تؤدية في نجم كذا ايما
في نجم واحد او نجوم متعددة فيقول قبلت وقيل يقتصر الى
قوله فاذا اديت فانت حر فهذا يحرر منه بقدر ما يؤدى
وليس لولاه فسخ الكتابة وبفكها الامام من سهم الرقاب وجو
مع الهز أن اولد من مملوكه نحر من اولاده جدد ما فيه من
الحرية وأن مات ولم يحرر منه شيء كان ميراثه للولي وأن
نحر منه شيء كان لولاه من ماله بقدر الرقبة ولو رثه
الباقى ديون منه ما بقى من مال الكتابة ولو لم يكن مال
سوى الاولاد فباقي عله ايهم ومع الاداء ينعتق الاولاد و
يرث بقدر نصيب الحرية ولو اوصى ولو وصي له شيء مع بقدر
الحرية وكذا لو وجب عليه حد ولو وطى المولى المطلقة حد

اذا كان
النكاح
بكتابة
فان
كانت
الكتابة
مطلقة
فان
كانت
مطلقة

في النكاح

اذا كان
النكاح
بكتابة
فان
كانت
الكتابة
مطلقة
فان
كانت
مطلقة

اذا كان
النكاح
بكتابة
فان
كانت
الكتابة
مطلقة
فان
كانت
مطلقة

في النكاح

اذا كان
النكاح
بكتابة
فان
كانت
الكتابة
مطلقة
فان
كانت
مطلقة

بإيمانكم بالدين

أما
كونه ذمنا السكالي
وان كان مشهورا بين
على التفسير لا مانع وكذا
والغسل لا يحل
فليست بال

مكة منكم

بأنه
حاشا لغيره
أولها
تطهير
فليست

بضيب الحرية وأما الشروط فان يقول بعد ذلك ان
عجزت فانت دد في الرق وهذا لا يختر منه شيء الا باذنه
جميع ما عليه فان عجز وحده ان يؤخر نجا عن وقته ردة في
الرق وتصح للولي لصبر عليه ولا بد في عوض من
كونه ديناً مؤجلاً مما يقع تملكه ويكره ان يتجاوز به القيمة
واذا ما شرط بطلان الكتابة وكان ماله وأولاده
لولاة وليس للمكاتب ان يتصرف في ماله بغير الاكتساب
الا باذن المولى وينقطع تصرف المولى عن ماله بغير
الاستيفاء ولو وطى مكانته مكرها ظمها المهر وليس
لها ان تزوج بدون اذن المولى وأولادها بطلان الكتابة
ولا ماله مكاتبون اذا لم يكونوا احرا

كتاب الامانة

وفيه فصول

الفضل الاول

لا ينفق المؤمن بغير اسماء الله تعالى ولا بالبرائته
او من احد الاغنياء او الائمة ثم ويشترط في حال الظن الكلف
والنقد والاختار ويصح من الكافر وانما ينفق على

كتاب الإيمان في النذور



أذكار
تجدد الإيمان
التسليم على طاعة الله
تليها في كل صلاة
السلام

على الأعداء
لما في كل صلاة
السلام

لا يحد
المرء من دينه
مما كان عليه

اعتبار
أذن الزوج في
أن كان له من
يقصد من العبد
مما في كل صلاة
السلام

في النذور

التسليم على الأعداء
كما لا يحد من دينه
فأما شكر طاعة الله
كقولان في كل صلاة
السلام

أو شكر كقولان في كل صلاة
فأما شكر طاعة الله

الواجب والنذور والمباح مع الأولوية وترك المحرم
أو ترك المكروه وترك المباح مع الأولوية ولو تساوى
متعلق الإيمان وعدمه في الدين والدنيا وجب العمل بمتعلق
الإيمان ولا يتعلق بفعل الغير ولا بالماضي ولا بالمستقبل ولو
تجدد العزم عن الممكن انحلت الإيمانية ويجوز أن يحلف على خلاف
الواقع مع تضمن الصلحة والثورية أن عرفها ولو استثنى
بالشيئة انحلت الإيمانية وللوالد والزوج والمولى حل عيّن
الولد والزوجة والعبد في غير الواجب إنما تجب لكفارة
ترك ما يجب فعله أو فعل ما يجب تركه بالإيمان لا بالنسبة
ولا يجوز أن يحلف لأمع العلم ويتصدق لو قال والله لأفعلن
أو بالله أو برب الكعبة أو بالله أو بأمر الله أو بعمر الله أو
بحسن الله أو بالله أو أحلف برب الصخرة ونحوه والله

الفضل الثاني

في النذور واليهود ويشترط في النذور التكليف الاختيار
والعقد والسلام وأذن الزوج والمولى في الزوجة
العبد في غير الواجب هو أمّا برك قوله إن دُرِفْتُ وكذا الله
على كذا أو زجر كقوله إن فعلت كذا ففعل كذا وإن لم

أصل

أَصْلُ الطَّاعَةِ فِيهِ عَلَى كَذَا أَوْ تَبَرَّعَ كَقَوْلِهِ ^{فِيهِ} عَلَى كَذَا أَوْ تَطَلَّعَ
 عَلَى كَذَا وَلَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ حَيْثُ مَسَعَى الشَّذَرِ حَيْثُ أَنْ يَكُونَ
 طَاعَةً فَهُوَ مَقْدُورٌ وَاللَّتَّازِدُ وَكَوْنُهُ رَضْلٌ طَاعَةً وَلَمْ يَكُنْ
 تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ أَوْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَوْ صَامَ يَوْمًا أَوْ كَوْنُهُ رَضْلٌ
 حِينَ كَانَ عَلَيْهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَكَوْنُهُ أَلْزَمًا فَخَمْسَةُ أَشْهُرٍ
 لَوْ نَزَلَ الصَّدَقَةُ بِمَالٍ كَثِيرًا نَوْنٌ دَرَاهِمًا أَوْ كَوْنُهُ رَضْلٌ
 حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا مِنْ مَضَى عَلَيْهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ صَاعِدًا فِي
 مَلِكَةٍ وَلَوْ جَزَعًا مَذْرُوعًا فَضْطَافُهُ وَكَوْنُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ
 بِجَمِيعِ مَا يَمْلِكُ وَخَافَ لِقَاءَ رَقِيقِهِ وَتَصَدَّقَ شَيْئًا ضَائِبًا
 حَتَّى يُوْفَى وَمَعَ الْأُطْلَاقِ لَا يَنْقُصُ بَوْفٌ وَلَوْ قِيدَهُ بَوْفٌ
 أَوْ مَكَانَ لَزِمَ وَكَوْنُهُ رَضْلٌ يَوْمَ بَعِثَهُ فَاتَّفَقَ لَهُ الْيَسْرُ
 أَفْطَرُ وَقَضَاءٌ وَكَذَا لَوْ خَاضَتْ الْمَرْأَةُ أَوْ نَفْسٌ وَكَوْنُهُ
 عَيْدًا أَفْطَرُ وَلَا قَضَاءً وَكَذَا لَوْ عَجَزَ عَنْ صَوْمِهِ وَالْعَهْدُ
 أَنْ يَقُولَ عَاهِدْتُ اللَّهَ أَوْ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ أَنَّهُ شَيْءٌ كَانَ كَذَا
 فَعَلَى كَذَا وَهُوَ لَا زِمٌ وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ وَلَا يَنْقُضُ الْقَوْلُ
 وَالْعَهْدُ لَا بِاللَّفْظِ وَلَوْ جَعَلَ ذَلِيلَهُ أَوْ عَبْدَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ
 هَذَا الْقَوْلُ شَيْئًا فِي أَوَّلِهِ الشَّاهِدُ بَيْنَهُ وَصَرَفَ الْيَمِينِ

الرجوع إلى كذا
 والمكرر في كذا
 وكذا في كذا
 واللاختصاص
 طلع

المراد
 بكذا في كذا
 طلع

والتوجه
 ما در الصدقة
 محسبها له طومه

في العهد
 العهد
 على كذا
 من كذا
 العهد
 طلع

في الكفارات

في وجوب
الشيء في الكفارات
مما يكفر بها
فيليه

في وجوب
الشيء في الكفارات
فيليه

في وجوب
الشيء في الكفارات
فيليه

في وجوب
الشيء في الكفارات
فيليه

في مصالح البيت أو المشهد الذي جعل له وفي معونة
الحاج والزائر

الفضل في الكفارات

في الكفارات وهي مرتبة ومختارة وما يجتمع فيه الأمران
وكفارة الجتمع فالمرتبة كفارة الظهار وقيل الخطاء
ويجب فيها عتق رقبة فان عجزها من شهرين متتابعين فان
عجزها طعم ستين مسكينا وكفارة من افطروا من قضاء شهر
رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجزها من
ثلاثة ايام متتابعات والخبرة من افطروا من شهر رمضان
ومن نذر معين او خالف نذرا او عهدا على قول وهو حق
رقبة او صيام شهرين متتابعين مسكينا وما يجتمع
فيه الامران كفارة اليمين وهي حق رقبة او اطعام عشرة
مساكين او كسوتهم فان عجزها من ثلثة ايام متواليات كذا
الابلاء وكفارة الجمع في قتل المؤمن عتق رقبة
وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وقيل
من حلف بالبراءة ضلته كفارة ظهار فان عجزها واليمين
وفي جزاء المرأة شعرها في لصاب كفارة رمضان وفي نكته

او خدش وجهها او شق الرجل ثوبه في موت ولده او قتل
 كفارة بمئين ولو تزوج بامرأة في عدتها فارقتها وكفرت
 بخمسة اصوع من دقيق ولو نام عن النساء الاخرة حتى خرج
 الوقت اصبح صائما ويصليها ولو عجز عن صوم يوم فذره
 تصدق بمدين على مسكين **مسائل** الاولى من وجد
 ثمن الرقبة وامكنه الشراء فقد وجد الرقبة فيها الايمان
 الايمان ويجزى لابق وام الولد والمذبر الثانية
 من لم يجد الرقبة او وجدها ولم يجد الثمن انقل الى العوم
 في المرتبة ولا يباع ثياب بدنه ولا خادمه ولا مسكنه
الثالثة كفارة العبد في الظهار وقل الخطاء في الصوم
 نصف كفارة الحر الواحدة اذا عجز عن الصيام في المرتبة
 وجب الاطعام لكل مسكين مدين طعام ولو تعدد العدد
 جاز التكرار ويظم غالب قوته ويسحب الاذا م واحلاه
 اللحم واوسطه الخلد وادناه الملح ولا يجوز اطعام الضفاد
 الا منضمين الى الرجال فان انفردوا احتسب الاثنان
 الواحد **الخامسة** الكسوة لكل فقير ثوبان مع القنط
 والاف واحد **السادسة** لا مدين من ثمة القرية و

على الاخر
 الطبا طباطب مدين
 طيلة

على الاخر
 طبا طباطب مدين
 طيلة

على الاخر
 طبا طباطب مدين
 طيلة

على الاخر
 طبا طباطب مدين
 طيلة

على الاخر
 طبا طباطب مدين
 طيلة

على الاخر
 طبا طباطب مدين
 طيلة

والتعنين والتكليف والاسلام في المكفر

كتاب الصيد وتواضعه

وفيه فصول

الفصل الاول

فيما يؤكل صيده وهو امر ان الكلب التهم اما الكلب فاذا
قتل صيدا وهو الممتنع حل اكله بشرط ستة ان يكون
الكلب معلما ليسرسل اذا ارسله وينزج اذا جره وان
لا يعتاد اكل ما يصيده ولا اعتبار بالشاذ وان يكون
الرسل مسلما وفي حكمه قاصدا لا رسالا للكلب وان
يسمى عند ارساله ولا يغيب عن العين حيا ولو نسي التسمية
وكان يقعد وجوبها حل الاكل ولو سمي غير الرسل لم
يحل وكذا لا يحل لو شاد كلبا لكافرا ومن لم يسم او من لم
يقصد واما التهم فيدخل فيه السيف والرمح والعرض
اذا خرق فيؤكل ما يقتله احدها اذا سمي الرسل وكان مسلما
او بحكمه ولو قتل ما فيه حذيدة معتزلا حل ولو قتل الكلب
او التهم فرخا لم يحل ولو رماه بهم فردى من جبل او وقع
في الماء فمات لم يحل ولو قذاه السيف بصفين حلا ان يحرقا

وان يكون
صيده الى الصيد
الحلال والاحرام وان يسل
على الاطلاق ما اذا سئل
تسببا بغيره على الامور
التي يملكها
فيما يتعلق
بالتواضع
على

على الكلب
قتله وان لا يذكر
حيثما يمكن ذكره وان
يتاخر اليه لطلبه
على ان يذبح

وان لم
يقتله عند يده
فقتله من غير
الطباخات
على

اولم يتحرك ولو تحرك احد فاما حركته مستقرة حل
بعد التذكية خاصة والاحلاما ولو قطع الحباله
بعضه فهو ميتة ولو دعى صيدا فاصاب غيره حل ولو رمى
لا للصيد فاصاب لرجل وباقي الال الصيد كالقهود
والحباله وغيرهما لا يحل ما لم يزدك ذكاته وهو
مستقر حوته وبذلكه في حرمه

الفصل في الطح

في الذباحه وليشترط في الذابح الاسلام او حكمه ولو
ذبح الذبيحة والثامب لرجل الاكل ويحل لو ذبح
المخالفة وانما يكون بالمخند مع القدرة ويجوز مع
الضرورة بما يفرى لا وداج ويجب قطع المري والودجين
والحلقوم ويكفي في الفخور طعنه في واحدة اللبنة وليشترط
في الذبيحة استقبال القبلة والتمية ولو اخل باحد هذا
عدا لرجل ولو كان ثانيا حاز وليشترط في الابل الضو
في غيرها الذبيح وان يتحرك بعد التذكية حركة الاحياء
واقطع حركه الذنب وتطرف العين ويخرج الدم المسفوح و
لوقد لا تحل وليسخت في الغنم بطوائفها اذا احدى

في الذبيحة
والطح

في الذبيحة

وكان حاملا
على شحطان في
الذبيحة النسيان
كلها

بمقتضى
ما يقع في
منه من النسيان

في الذبيحة
في حوته الطح
في الذبيحة

رجليه وفي البحر ربط قوائمها واطلاق ذنبه ودبط اخفاف
الابل الى الابط وارسل الطير وما يباع في سوق المسلمين
فهو ذكي حلال اذا لم يعلم حاله ولو تعدد الذبح او اخضر
كالتردي والسقضي يجوز اخذه بالسيف وغيره مما يخرج
اذا خشي التلف ودكاة السمك اخرج من الماء حيا ولو مات
في الماء بعد اخذه لم يحل وكذا دكاة البحر اذا خذ حيا ولا
يشترط فيهما الاسلام ولا النسيه والدبا حرام ولو اضرق
في اجمه قبل اخذه فحرام ودكاة الجنين دكاة امه مع تمام
الخلق ولو اخرج حيا لم يحل بدون التذكية

الفضل الثالث

في الاطعمة والاشربة وفيه مباح الاول في حيوان البحر
ولا يؤكل منه الاسماك له فلس ويحرم الطافي والجلال منه حتى
يطعم علفا ظاهرا يوما وليلة والجرمي والسيحان والضفادع
والسرطان ولا بأس بالكفت والربيثا والطير والطيور في
الابلات والاربيان ويؤكل ما يوجد في جوف السمك اذا كان
مباحا لا ما تغذيه الحية الا ان يضطرب لم يسلخ والبيض تأم
ومع الاستثناء يؤكل الخش لا الاملس الثاني البهائم ويؤكل

كان يشترط
في الكافران يجوز
اخراجها حيا فخطرت
المسلم ثم لا يخذلها
بذلك وان لم يكن لها
الشيء من اللحم
الطافي حلال

كتاب الصيد في البحر

قال في حلاله
لكن يشترط ان لا
يكون من السمك
الطافي

من تأمل
في كتابه
فله

النم الاملية وبقر الوحش وكبش الجبل والحبر والغزال
والخامير ومكره النخل والبغال والحبر ومكره الجلال
من الباع وهو ما ياكل عذرة الانسان خاصة الامع
الاستبراء وتنظم الشاة طاهرا اربعين يوما والبقرة
عشرين والشاة عشرة ولو شرب لبن خنزيرة كرم ولو استند
لحرم هو ونسله ومكره كل ذي ناب كالاسد والكلب
ومكره الاربع الضب اليربوع والحشرات والقمل و
البق والبراغيث الثالث الطيور وتحرم السبع كالبارك
والرتم وما كان صفيغه اكثر من دفيغه وما ليس له فاضة
ولا حوصلة ولا صيصية والخفاش والطاوس والجلال
من الجلال حتى يستبرأ فالبطة وشبهها بخمسة ايام والذئبة
بثلاثة ايام والزمان والذئابة بيض الحرم وما اتفق لهواه
في الشبه ومكره الغراب والمخفاف والهدوء القرد
والضوام والشيتران والفاخنة والقبرة الرابع الحمام
يحرم الميتة واجزاءها عدا صوفها كان طاهرا في حال
حيوته وشعره ووبره وريشه وقرنه وعظمه وظلفه و
نضه اذا اكتسى الجلد القوي والانيحة وتحرم من الذئبة

الاحكام
لتنبيه الطالب
وامثلة

الاحكام
حرم ما عدا
الاربع وهو الاضواء
حرم الاربع كلها
طيلة

الاحكام
وان كان الاضواء
الاحكام
طيلة

في الصيدوق

على الأوتار
في الأوتار
التي هي كالماء
طمان من
طمان

في الصيدوق

على الأوتار
في الأوتار
التي هي كالماء
طمان من
طمان

القضيب والافتيان والطال والفرث والدم والثانة
والمرارة والمثانة والفرج والعلباء والخصاع والغدة وذلك
الاشاجع وحوزة الدماغ والحدق ويكره الكل واذا
القلب ويحرم الاغنيان النخسة كالعدوة وما بين من
الحى والطين عدا اليسير من ترية الحين عليه لسلام
للاستشفاء والتموم الفاضل الحائس لما يع ويحرم كل
منكر من خمر وغيره والعصير اذا غلا والفقاع والدمر
العلقة وان كانت في البيضة وهي نجسة وكل ما يجس من
المائع وغيره ويعلق النجاسة وما يكتنفها من الجامة كالعن
والعسل ويحل الباقي والذهن الجرس بلا فلة النجاسة يجوز
الاستنباح به تحت السماء خاصة ويحرم الا بوال كل
عدا بول الابل للاستشفاء وكذا لبن الحيوان المحرم ولو
اشتبه القى في النار فان انقبض فذكي والا فميت ولو امتزج
واشتبه اجنبيا مساويا لاولى يجوز للانسان ان
ياكل من يث من خصمته الاية خاصة مع عدم العلم
بالكراهية الثانية اذا انقلب النحر خلا طهرت بملاح
كان او غير من الرماز جها نجاسة الثالثة لا يحرم

ثمن من الرقوبات وان شتم منها راحة السكران اربعة الصبر
اذا غلام من قبل نفسه او بالنار حرم حتى يذهب ثلثاه او
ينقلب خلا الخامسة يجوز للضرط تناول الحرام بقدر
ما يمسك ريقه الا الباغي وهو الخارج على الامام والعاقل
وهو قاطع الطريق السار يستحب غسل البدن
الطعام والتسمية والاكل باليمين غسل اليد بعد ذلك
والاستلقاء وجعل الرجل اليمنى على اليسرى ومحو كل
عن مائدة السكر وافراط الاكل المنع للضرر

من الثمن
عليها وان لم ياكل
الطعام
فلا

كتاب الميراث

كتاب الميراث

وفيه ضوابط

الفصل الاول

في نسبته وهي شيان نسب ونسب فالنسب من نسبته
الاولى لابوان والاولاد غلا بلا منفرد المال وللأم
وحد ما الثلث والباقي رد عليها ولو اجتمعا كان الباقي
ولو كان معها زوج او زوجة فله نصيب وللأم الثلث
والباقي للاب وللأبن المال وكذا الأبنين فما زاد بالسوا
ولو انفردت بنت فلها النصف والباقي رد عليها للبنين

في نسبه الميراث

الثلث والباقي



في النكاح
بما لا يخفى
الشيخ محمد كامل
قضاء من
نظره

في النكاح
بما لا يخفى
الشيخ محمد كامل
قضاء من
نظره

حال موت
الأخ
التي لا يطلب
عليه

في النكاح
بما لا يخفى
الشيخ محمد كامل
قضاء من
نظره

فما زاد الثلثان والبال في ردة عليهما ولو اجتمع الذكور
والإناث من الأولاد فلهذا الذكر مثل حظ الأنثيين ولكل واحد
من الأبوين مع الذكور الثلث والباقي للأنثى وللأولاد ولو كان
معهم إناث فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولكل
واحد من الأبوين منفردا مع البنت الربع بالتسمية والردف
الباقي للبنت كذلك ومع البنين فما زاد الخمس لهما
مع البنت الخمس بالتسمية وردد الباقي لهما ومع البنين
فما زاد الثلث وكوشار كهم زوج أو زوجة دخل النكاح
البنت أو البنات مساقلة الأولى إذا خلفت مع
الأبوين أخا وأختين وأربع أخوات وأخوين مجهول الأم
فما زاد من الثلث بشرط أن يكونوا مسلمين غير قاتلين ولا
مما ليك منفصلين غير مجهول ويكونوا من الأبوين أو من الأب و
يكون الأب موجودا فان فقد أحد هذه فلا يجب وإذا
اجتمع الشرائط فإن لم يكن معهما أولاد فلام الثلث خاصة
والباقي للأب وإن كان معهما بنت فلكل من الأبوين الثلث
وللبنت نصف الباقي يرد على بنت والأب والباقي الثلث
الأولاد الأولاد يقوون مقام الأولاد عند خلعهم

في حكمه

لا شائب
عازلة للبنت
طابق مد
بلدة

في حكمه

لا شائب
عازلة للبنت
طابق مد
بلدة

كل فريق منهم نصيب من يتقرب به فلاولاد البنت مع
اولاد الابن الثلث للذكر مثل حظ الانثيين ولاولاد
الابن الثلثان كذلك والاقرب يمنع الابعد ويشاكون
الابوين كابائهم ويرد على اولاد البنت كما يرد عليها ذكورا
اواناثا **الثالث** يحول لولدا الذكر الاكبر بتياب بدن
البنت وخاتمه وسيفه ومصحفه اذا الرمكن منيها ولا فاسد
الراى بشرط ان يخلعها لبنت غير ذلله وعليه قضامناط
اليتعن صلوة وصيام **المرتبة الثانية** الاخوة والاجدا
اذا الرمكن للبنت ولد وان نزل ولا احدا لابوين كان ميراثه
للأخوة والاجداد فلالاخ من الابوين فما زاد المال فلالاخ
من قبلهما النصف والباقي رد عليها وللأختين منهاهما
زاد الثلثان والباقي رد عليهما ولو اجتمع الذكور والافاد
فللذكر مثل حظ الانثيين وللواحد من ولدا لام ذكرا او
انثى الثلث والباقي رد عليه وللأختين فصاعدا الثلث
والباقي رد عليهما للذكور والانثى سواء ويقوم التقرب
بالاب خلاصته مقام من يتقرب بالابوين من غير مشاوكة
حكمه ولو اجتمع الاخوة من الابوين مع الاخوة

من كل واحد منهما كان لمن يقرب بالأم التسلسل ان
كان واحدا والثلاثان كان أكثر بينهما بالتوبة وكانوا
ذكورا وانما ولين يقرب بالابوين الباقي واحدا كان او
أكثر للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الأخوة من الأب
ولو اجتمع الأخوة من الأم مع الأخوة من الأب خاصة
كان لمن يقرب بالأم التسلسل ان كان واحدا والثلاثان
كان أكثر بالتوبة والباقي لمن يقرب بالاب للذكر مثل
حظ الانثيين ولو كان الأخوة من قبل الابا انما كان
الرد بينهما وبين التقرب بالأم او باحا او اخا ساطع
والمزوجة نصيبها الاصل ويدخل النقص على التقرب
بالابوين او بالاب وللجد اذا انفرد المال وكذا الجدوة
لو اجتمعا لآب فللذكر ضعف لآني وان كانا لأم فبالسوية
ولو اجتمع المختلفون فللتقرب بالأم الثلث وان كان
واحدا والباقي للتقرب بالاب ولو دخل الزوج او الزوجة
دخل النقص على التقرب بالاب والاقرب يمنع الا بعد
ولو اجتمع الأخوة والاجداد كان الجد كالأخ و
الجدة كالأخت والجد وان علا مقامه الاخوة والاد

الابوين
عند التسلسل
للتقرب بالأم الثلث
هذا كالمثلث
فان كان
ظله

مذاهب الأئمة
في جمل النسب الجدد
من طرفه لآب والابوين كالآب
منه او منها ومن طرفه لأم كالآب
من طرفها والباقي من غيرها لا يمنع
اجماع الجدد من طرفه لآب
مع الأخوة بالأم لا الأخوة مع لآب
التسلسل ومع الجدد الثلث
والقيمة الجدد ما أخذوا او
معدوا مع لعمام الآب منهم
مع الآب من الأخوة لغيره
لكن هذا او مثله
والجديد لا يكون
هذا الجدد
ظله

هذا
الرد بينهما
فان كان
ظله

في النسب المرتبة الثالثة



النسب المرتبة الثالثة

الاخوة والاخوات يقوّمون مقام ابائهم عند عدلهم
 في مقامية الاجداد وكل واحد منهما يوث نصيب من
 يتقرب به ويقسمون بالتوبة ان كانوا لام وان كانوا
 لاب فلذلك ضعف لاثني المرتبة لثالث الاطام
 والاخوال وانما يوثون مع فقدا لاولين فلم يحد الملك
 وكذا النعمان فما زاد وكذا العمدة والعثمان والعات ولو
 اجتمعوا فلذلك مثل خط الانبيين ولو تفرقوا فاعلوا احد
 من الام السدس وللزائد عليه لثالث بالتوبة والباقي
 لمن يتقرب بالابوين واحدا او اكثر للذكر ضعف لاثني
 سقط المتقرب بالاب ولو فقد المتقرب بهما قام التقرب
 بالاب مقامه وحكمه حكمه وللحال المفرد المال وكذا
 الخالان فما زاد وكذا الخالة والخالان والخالان ولو
 اجتمعوا تساؤوا وتفرقوا فاعل للمتقرب بالام السدس ان
 كان واحدا والثلاثان كان اكثر بالتوبة والباقي لمن
 يتقرب بالابوين واحدا كان او اكثر بالتوبة ويسقط التقرب
 بالاب ولو فقد المتقرب بهما قام التقرب بالاب مقامه
 كهنثه ولو اجتمع الاخوال والاطام فالاخوال الثلث

كوت
 بالتوبة فاعل
 بالام السدس
 بالضم وكذا اولادهم
 الام وكذا في سون
 الفناهم او
 اولادهم
 الخوالا فاعل



وان كان واحدا ذكر او انثى والباقي للأغنام وان كان واحدا
 ذكر او انثى فان تفرق الأخوال ظلت تقرب بالأم سدس
 الثلث ان كان واحدا وثلثه ان كان أكثر بالتوبة والنجاة
 لمن يتقرب بالآبوين وسقط التقرب بالآب وللاغنام
 الباقي فان تفرقوا ظلت تقرب بالأم سدسه ان كان واحدا
 والآل الثلث والباقي للتقرب بهما وسقط التقرب بالآب
 وللزوجة او الزوجة نصيبه الأعلى وللتقرب بالأم ثلث
 الأصل والباقي للتقرب بهما أو بالآب ويقوم ولد
 العومة والعنات والخولة والخالات مقام آبائهم مع
 عدمهم ويأخذ كل منهما نصيب من يتقرب به واحدا
 كان أو أكثر والأقرب يمنع الأبعد إلا في صورة واحدة
 وهي ابن عم من الآبوين مع العم من الآب فان المال لابن
 العم خاصة وهو ممتد الآب وخولته وعمومة الأم
 وخولتها يقومون مقام العومة والعنات والخولة و
 الخالات مع فقدم والأقرب يمنع الأبعد وآل العومة
 والخولة وان نزلوا بمنع عومة الآب وخولته وعومة
 الأم وخولتها ولو اجتمع لوارث سببان متضا كان قسمة

مشكل
 لا بعد ثلث الباقي
 بعد نصيب الزوجة مع
 النكاح ونصيبه
 مع الآل والبند
 بعد كل علم
 الباقي عند
 يملك

في السبب الزوجية

بها كابن عم لاب هو ابن خال لام او زوج هو ابن عم لولدين
خال ولو منع احدهما الاخر وورث من قبل المانع كابن عم
منه ومنه ومنه لاب هو ابن لام ومنه ومنه ومنه

الفصل الثاني

في الميراث بالسبب وهو اثنان الزوجية والاولاد
فللزوجة مع عدم الولد النصف ومعها وان نزل الربع
وللزوجة مع عدمه الربع ومع وجوده النصف ولو فقد
غيرها دخل الزوج وفي الزوجة قولان وقيل شارك ما
زاد على الواحدة في الثمن والربع ويرث كل منهما من كل
مع الدخول وعدمه ومع الطلاق الرجعي ويرث الزوج
من جميع التركة وكذا المرأة اذا كان له ولد منها ولو فقد
ودت الا من العقارات والارضين فيقوم الابنية و
الاولاد والاضل والاشجار وورث من الغنم ولو تزوج
المريض ودخل ورث والا فلا مهر ولا ميراث وامّا
الاولاد فانما هم ثلاثة الاول ولأه القود ويرث الميراث
صبيته مع التبرع وعدم التبرع من الجزيرة بعد فقد
النسب شارك الزوج والزوجة ولو كان النعم متعددا

ممن ان ينقلها
ما زاد من ميراثها
للانعام فليعلم
الميراث

الذي لا يرث
احد مما من الاخر الا اذا
مطلوبه من ميراثه
فليأخذ من ميراثه
ميراثه

الاولاد
الاولاد

ميراثه

ميراثه

نشاركوا ولو عدم فالأقرب انتقال الولاء إلى الأبوين و
 الأولاد الذكور فإن فقدوا فإللعصبه ولو كان النعم
 امرأة انتقل إلى عصبته دون أولادها ولا يرث الولاء
 من يترب بالأم ولا يقع بيعه ولا هبته ولا اشتراطه في
 بيع وتجرا الولاء صحيح فلو حملت المعتقة بعد العتق من مملوك
 حر فولده لولاهنا فإذا اعتق الأب انجر الولاء إلى مولى أبيه
 فإن فقد غلابونه وأولاده الذكور فإن فقدوا فإللعصبه
 فإن فقدوا فإللعصبه مولى الأب فإن فقدوا فإللعصبه مولى
 مولى الأب فإن فقدوا فإللعصبه المولى وأولادها الذكور
 فإن فقدوا فإللعصبه من فإن فقدوا فإللعصبه ولا يرجع إلى مولى
 الأم ولو مات النعم من ابنين ثم مات المقتق بعد موت
 أحدهما يشارك المحي ورثة الميت الثاني ولا يضمن
 الجارية ومن تولى بالتأمة يضمن جريته ويكون ولده له و
 يرث مع فقد كل مناسبه مناسيب ويشترك الزوجان
 وهو أولى من الامام ولا يبعد على الضامن ولا يضمن لثبته
 كالعتق واجبا ومن لا وارث له سواء الثالث ولأه
 الإمامة وإذا فقد كل مناسبه مناسيب انتقل الميراث إلى

مع كون
النعم
مملوكا
أو
محرورا
أو
معتقة

غيره
أو
مملوكا
أو
محرورا
أو
معتقة

بغير
ولاء
أو
غيره

المتبرع
من
غيره
أو
مملوكا
أو
محرورا
أو
معتقة

فولاء
غيره
أو
غيره

غيره
أو
مملوكا
أو
محرورا
أو
معتقة

في موانع الإرث

في موانع الإرث

في موانع الإرث

كانت الإرث
منه الإمام أو غيره
فإنه يرث ذواته لا غيره
تماماً إلى أن ماتت
تحت الزوجة
الطالبة

عليه السلام
عندما ماتت
طالبة

حين ماتت
وإن ماتت
بغيره

الإمام يعمل به ما شاء وكان على من يضعه في ضرره بلدة
وضعفاء خيرا به ومع الغيبة يقسم في الفقراء

الفصل الثالث

في موانع الإرث وهي ثلثة كفر وقيل ودرق أما الكفر
فلا يرث الكافر من المسلم وإن قرب ولا يمنع من يقرب به فلو
كان للمسلم ولد كافر وله ابن مسلم ورث الجدة ولو فقد
المسلم كان الميراث للإمام والمسلم يرث الكافر ويمنع من يرثه
الكفار فلو كان للكافر ولد كافر وابن عم مسلم فميراثه لابن
العم ولو أسلم الكافر قبل القيمة يشاركه إن كان متساويا
واخذاً للجميع إن كان أولى سواء كان الميت مسلماً أو كافراً
ولو كان الوارث واحداً وأسلم الكافر لم يرث والمسلمون
يتوارثون وإن اختلفوا في الأراء والكفار يتوارثون
إن اختلفوا في الملل والمرقد عن فطرة يقتل في الحال
نعتاً مراًه من حين الأقداد عدة الوفاة ويقسم ميراثه
ولا تسقط هذه الأحكام بالنوبة وعن غير فطرة يستأب
فإن تاب والأقل وتقتل زوجته عدة الطلاق لا قسم
أمواله الأقل لقتل ولو تكررت قتل في الرابعة والمرأة

اذا رقت حبست وضربت او غابا لصلوة حتى تنوب
تموت وان كانت عن فطره وميراثا لم يرث المسلم ولو لم
يكن الا كافرا انتقل الى الامام والميراث لا يرث المسلم
الثاني لقتل وهو يمنع الوارث من الارث ان كان
عمدا ظلميا ولو كان خطأ منع من ارث الدية على قول
ميراثا لقتول لغير القاتل وان بعدا وتقرّب بالقيام
لوفد ظلاما والدية يرثها من يتقرّب بالاب ذكر
او اناقا والزوج والزوجة وفي المقرّب بالام قولان
ولو لم يكن للقتول عمدا وارث لم يكن للامام الموقوف
أخذ الدية او القتل ويقضى من الدية الديون الزوجية
وان كانت للعمد وليس للذيان النع من القصاص الثالث
الرق وهو مانع في الطرفين ولو اجتمع المحرّع المملوك
فاللحر وان بعد واغتنق قبل القسمة شارك مع
الساواة واخص مع الاولوية ولو كان الوارث واحدا
واغتنق لم يرث ولو لم يكن وارث الا المملوك ساجر مؤلا فله
أخذ القبة من التركة واغتنق واخذ الباقي وكوفي التركة
لميراثك وميراث المملوك لولاه وان ظنا انه يملك الظلم

موت من
التي هي عليه
الظلمة
في
التي
قدمت
الارث
من
التي
التي
التي
التي

التي
التي
التي
التي
التي
التي

التي
التي
التي
التي
التي
التي

التي
التي
التي
التي
التي
التي

التي
التي
التي
التي
التي
التي

ان الام لا تترك
للأولاد الا ما
عليها مطلقا الطنا
طنان مد
طلة

من الاولاد
من الاولاد
من الاولاد
من الاولاد
من الاولاد
من الاولاد
من الاولاد
من الاولاد
من الاولاد
من الاولاد

الثالثة في الفرضية

وام الولد والكتابة لشروط او المطلق اذا لم يجر منه
شيء كالق

الفصل الرابع

في خارج التهام النصف من اثنين والثلاثان من ثلثة و
الرابع من اربعة والسادس من ستة والثمن من ثمانية ولو
كان في الفرضية ربع وسدس فمن اثنى عشر والثمن و
السادس من اربعة وعشرين وقد تكسر الفرضية بغير
عد من انكسر عليه في اصل الفرضية ان لم يكن بين
نصيبهم وعددهم وفق مثل ابوين وخمس بنات ولا ضرب
الوفى من العدد كما بون وست بنات بغير ثلثة وفق
العد مع النصيب في الفرضية ولو قصرنا الفرضية بقول
الزوج او الزوجة دخل النقص على البنات والبنات و
الاخت او الاخوات للابوين والاب ولوزادنا الفرضية
وعدت على غير الزوج والزوجة والام مع الاخوة والبنات
اولى بالرد من السبيل لو احد ولومات بغير الوارث على
القربة وتغاير الوارث او لا يضاف فاضربا لوفى من
الفرضية الاولى وان لم يكن فاضربا لفرضية الثانية

الفصل الخامس

في ميراث ولدا للملاحنة والزنا والحمل والمفقود ولد
الملاحنة ترثه أمه ومن يتقرب بها وولده وزوجه وزوجه
وهو يرثهم فلا توارث بينه وبين الأب ومن يتقرب به
ولو ترك أخوة من الأبوين مع أخوة من الأم لتساووا في ميراثه
وقلدا الزنا لا يرثه الزاني ولا الزانية ولا من يتقرب بهما
وهو لا يرثهم وأما يرثه ولده وزوجه وزوجه وهو
يرثهم ومع عدمهم الأمام والحمل ان سقط حيا أو ثا
والأفلا وبوقف له قبل الولادة نصيب كزبن احتياطا
يعطى أصحاب الفرض قبل النصيبين ودينار الحنين لا يورثه
ومن يتقرب بهما أو بالأب والمفقود في قسم مواله بعد
مضي مدة لا يمكن ان يعيش مثله إلا إذا كان

الفصل السادس

في ميراث الخنثى وهو من له فرجان فإيهما سبق بالبول
منه حكم له ولو تساوى حكم للساعة في الانقطاع فان تساوى
اعطى نصف سهم دخل ونصف سهم امرأة فلو خلف ولدان
ذكر وأخت فخرسهما ذكرين فارة ثم ذكر وأختي وضربت

في ميراث ولد
الملاحنة والزنا

القول
بالفصل
في ميراث
الخنثى

في ميراث الحمل والمفقود

في ميراث الخنثى

بمنازل
كتاب
في ميراث
الخنثى

أخذ على الفريضة في الأخرى ثم المجتمع في حالته في
مخرج النصف فيكون اثني عشر للنسب خمسة وللذكر
سبعة ولو كان معه اثني كان لها خمسة وللنساء سبعة
ولو اجتمعوا معه فالفريضة من أربعين ولو فقدوا الفريضة
وحدث بالفرقة ومن لم يدا من أو بعد ثمان على جوف واحد
يصاح به فان ابتها معا فواحد والا فاثان

الفصل السابع

في ميراث الغرق والمهدوم قبلهم ومولاه بنو أدنى
بشرط أن يكون لهما أو لأحدهما مال وكانوا بنو أدنى
ويشبه المتقدم وفي ثبوت هذا الحكم بغير الغرق و
المهدوم أشكال ومفع الشرايط يوث كل واحد منهم من
صاحبه لا بما وحدث منه ويقدم الأضعف في الأثر
فلو غرق أب وابن فرض موت الابن وأخذ الأب نصيبه
ثم يورث الابن نصيبه من تركه الأب لا بما وحدث منه
ويقتل نصيب كل واحد منهما إلى وارثه ولو كان لأحد
الأخوين مال انتقل ماله إلى ورثة الآخر ولو لم
يكن وارث كان للإمام

فلا يصح
الحكم لو كان
والأخوة بنو
الطبايع بنو
طيلة

في ميراث الغرق

بشبه
التقدم من
وأما إذا لم
لا يشبهه لا
الفرقة الطبايع

فلا يصح
عند التوارث
أخذاً من
تتبع الغلة
لقدما الطبايع

لا يشترط
الحال الطبايع

ولو كان
لا يصح ما
وذلك لأن
الحال الطبايع

الفصل الثاني

في ميراث الجوز هو لاه يرثون بالسبب والنسب صحتها
وقاسدها على خلاف فلو ترك أمافي وجهه فلها نصيبها
ولو كان أحد من أمافي ثمة خاصة كبنت هي بنت
بنت فاتها ثمة من نصيب البنت خاصة

كتاب القضاء في الإسلام

وفيه فصول

الفصل الأول

في صفات القاضي ولا بد أن يكون مكلفاً مؤمناً عادلاً
عالمًا ذا كرامة المولد ضابطاً ولا يكفيه فتوى العلماء
ولا بد من إذن الأمام ويتفقد قضاء الفقيه مع الغيبة
إذا اجتمع الصفات ^{جميع} وليستحلف لأعلان بوضوئه
الجلوس في وسط البلد مستديراً القبلة والتوالين
الحج والودائع وأزباب التجن وموجبه وأن يفرق الشهود
خصوصاً مع التهمة وظاوضه العلماء ومكره القضاء
مع شغل القلب بالقبض والجموع والعطش والمهم والفرح
وغرها واتخاذ الخائف مثلاً لقضاء وتضمن قوم للشهادة

كتاب القضاء في الإسلام

في صفات القاضي

من مطلقا
الكفاية في
طلبه

في كيفية الحكم

والشفاة الى الغريم في سقاطه حتى يقضى الامام
عليه وغيره به في حقوق الناس وان استقر العلم حكم
بالشهادة مع طلبه بعدالة الشهود او التزكية وتسمع
مطلقة بخلاف الجرح ومع التعارض يقدم الجرح وتحرم
الرثوة ويجب اعادة نها وان حكم بالحق واذا انقضت الغريم
لخصار خصه اجابه الا الملة غير البرز او المرغض فيقد
... النها من حكم بينهما ...

الفصل الثاني

في كيفية الحكم وعليه ان يسوى بين الخصمين في الكلا
والسلام والكان والنظر والانصاف والعدل في الحكم
ويجوز ان يكون المسلم قاعدا او اعل منزلا والكافر قائما
او اخفض لا يلقن الخصم ولو باد واحد منهما بالذموى قد
فيها ولو ادعيا دضة سمع من الذي على يمين خصه فان
اقر خصه الزمه ان كان كاملا غثا رافا ان امتنع حبه
مع التماس خصه ولو طلب المدعي اثبات حقه اثبت مع
معرفة باسمه ونسبه او بعد معرفة عدلين او بالحيلة و
لو ادعى لاثباته في نظر الحاكم وان لم يثبت الزم

في كيفية الحكم

كما في
هذا الموضع
من كتاب الفقه في الفقه

بالبينة اذا عرف له مال او كان اصل الدعوى مالا
والا قبل قوله مع اليمين وان جحد طلبت البينة من الدعي
فان احضرها حكر له والا توجهت له اليمين فان القضا
احلفا منكر ولا يجوز اخلافه حتى يلتزم المدعي فان تبرع
او احلفه الحاكم لم يعتد بها واعيدت مع التماس المدعي
فان نكل ردت على المدعي وثبت حقه ان حلف المدعي
فان نكل بطلت دعواه وان ردا اليمين حلف المدعي
فان نكل بطلت دعواه واذ احلفا منكر لم يكن للمدعي
المقاصة ولا تتمع ببيته بعد اليمين الا ان يكذب
نفسه ولو كان الدين على ميت احتاج المدعي مع البينة
الى يمين على البقاء استظهارا ولو سكت المنكر لاقه توصل
الى معرفة اقراره او انكاره الى مترجعه ولا يكفي الترجيم
الواحد وان كان عنادا حصر فيجب

الفصل الثالث

في الاختلاف ولا يجوز تغيير اسماء الله تعالى ولو كان
احلاف الدعي بدنيته اذ دع جاز ولا ينعقد لو عطف القضا
والغليظ في خصات القطع فما زاد من القول والكان و

في الاختلاف

كما في
هذا الموضع
من كتاب الفقه في الفقه

الزمان ويكفي والله ما لم يقبل كذا ويمن الآخر لا شأ
ولا يحلف الا في مجلس القضاء مع الكفة واليمين على القطع
الا في نفى فعل الغير فلتها على نفي العلم وكوادعي المنكر
الابراء او الاقباض انقلب مدعيها ولا يمين في حد ولا
مع عدم العلم ولا يثبت ما لا غيره وتقبل الشهادة
مع اليمين اذا بدت بالشهادة من عدل في الاموال و
الدبون لا في الهلال والطلاق والقصاص واذا شهد
ما يحكم عدلان عند انعقد الحاكم الثاني ما لا يخالف الشرع

الفضل الرابع

في المدعي ولا بد ان يكون مكافأ مدعيه بالنفس او ان له
الولاية عنه ما يجمع تملكه وله انتزاع العين اما الدين
فكذلك مع الجحود وعدم البينة ومع عدم البذل ولو كان
ما لا يبدل احد غلبه قضى له به مع عدم المنازع ونجحه على
الغائب مع البينة وبيع ماله في الدين ولا يدفع الا
بكفيل ولو تنازع اثنان ما في يد فها فلهما بالتسوية ولكل
احلاف صاحبه ولو كان في يد احد فها فله ثبت مع
اليمين ولو كان في يد ثالث فهو لمن صدقه وللآخر احلاف

او لو كان المدعي
او لو كان المدعي
طمان عند

ولو كان المدعي
او لو كان المدعي
طمان عند

في الدنيا والآخرة

او لو كان المدعي
او لو كان المدعي
طمان عند

او لو كان المدعي
او لو كان المدعي
طمان عند

والمستحل
منها اخلام الشبه
قد كالم الطب
لمنالي مد
فلم

فان صدقتهما تساويا وكل احلاف صاحبه وان كذبا
اقرب في يده ولو تداعي الزوجان شاع البيت قبل للرجل
ما يصلح له وللراة ما يصلح لها وما يصلح لهما بينهما و
قال في المبسوط اذا لم تكن بيعة ويدها عليه فهو لهما
ولو تعارضنا ليقنان قضى للخارج الا ان تشهد بيعة
المقشبت بالسبب لو شهدت ثابا بالسبب فللخارج ولو شتبا
قضى به لكل بما في يد صاحبه فيكون بينهما بالتوبة و
لو كان في يد ثالث قضى للأعدل فالأكثر عددا وان
تساويا اقرع فحلف من تخرج القرعة فان امتنع اخلف
الاخر فان امتنع اخرت بينهما

الفصل في القضاة

في صفات الشاهد وموسنة البلوغ وكال العقل والايما
والعدالة وانقاء التهمة وطهارة الولد وتقبل شهادة
الصبيان في الجراح مع بلوغ الشر وعدم الاختلاف
وعدم الاجتماع على الحرام وتقبل شهادة أهل الذمة
في الوصية مع عدم المسلمين ولا تقبل شهادة الفاسق
الامع التوبة ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو شريك

في صفات القضاة

وان لا
يكون مثالا
شامدا خوط الا خوط
وان يخذ ما اول كلامهم
الطبا طبا في مد
فلم

فِيمَوْلَا الْوَقْفَى قِيَامُ الْوِلَايَةِ فِيهِ وَكَذَا الْوَكِيلُ وَالْغُلَامُ
وَالْعَدُوُّ وَالْإِسْهَادُ وَالْوَلَدُ عَلَى الْوَالِدِ وَيَجُوزُ الْعَكْسُ
تَقْبُلُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهَا لِصَاحِبِهِ وَكَذَا الزَّوْجَانِ وَلَا تَقْبُلُ
شَهَادَةُ الْمَمْلُوكِ عَلَى مَوْلَاهُ وَفِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ وَلَوْ عَصَى قَبْلَ
لَهُ وَعَلَيْهِ وَلَوْ شَهِدَ مِنْ تَحْلِفَاتِهِ مَعَ الْمَانِعِ بَعْدَ زَوَالِهِ قَبْلَ
وَلَا تَقْبُلُ شَهَادَةُ التَّبَرُّعِ وَلَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْهَلَالِ
وَالطَّلَاقِ وَالْحُدُودِ وَتَقْبُلُ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْحُدُودِ وَ
الْأَمْوَالِ وَتَقْبُلُ شَهَادَتُهُنَّ بِاتِّفَادِهِنَّ فِي الْعُدَّةِ وَ
عَيُوبِ النِّسَاءِ الْبَاطِنَةِ وَشَهَادَةُ الْقَابِلَةِ فِي رُبْعِ مِيرَاثِ
الْمُسْتَهْلِكِ وَأَمْرُؤُهُ وَاحِدَةٌ فِي رُبْعِ الْهَبَةِ

الفصل الثاني

فِي بَيِّنَةٍ مِّنَ أَقْبَلِ الشَّهَادَاتِ الْأُولَى بِحَالِ الشَّامِدَانِ
 لِشَهِدَا لَامَعَ الْعِلْمُ وَلَا يَكْفِي فِيهِ الْخَطَأُ مَعَ عَدَمِ الذِّكْرِ وَإِنْ
 عَدِمَ الذِّكْرُ وَإِنْ أَقَامَ ضَمِيمٌ وَيَكْفِي فِي الشَّهَادَةِ بِالْمَلِكِ الشَّاهِدُ
 مُتَقَرِّفًا فِيهِ وَيُثَبِّتُ بِالشِّبَاعِ الشَّيْبُ الْمَلِكُ الْمَطْلُوقُ وَ
 الْوَضْعُ وَالزَّوْجِيَّةُ وَلَوْ سَمِعَ الْإِقْرَارَ شَهِدَ وَلَوْ قِيلَ لَهُ لَا
 تَشْهَدُ الشَّامِدُ لَا يَحْجُوزُ كَتَمَانِ الشَّهَادَةِ مَعَ الْعِلْمِ تَشْفِئَا

مجلس

البرق طمانه

الطائفة الثانية

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ فِي الْبَيْتِ

إِنَّا نَدْعُوكَ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَالْحَنِيفَةِ دِينِ آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ

في الزمان

۱۰۰

五

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 بَدَأَ الْخَلْقَ وَإِلَيْهِ
 الْمَصِيرُ

١٢٣

الجامعة الإسلامية

الشَّاهِدُ عَلَى مَا يَرَى
الْقَضَاءُ عَلَى مَا يَسْمَعُ
الْقَضَاءُ عَلَى مَا يَسْمَعُ

الشَّاهِدُ عَلَى مَا يَرَى
وَأَنْ كَانَ يَرَى
فَلْيَقُلْ

وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا يَرَى
وَأَنْ كَانَ يَرَى
فَلْيَقُلْ

فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ وَالشَّاهِدِينَ

الضرر غير الشئحق ولودعي للتحمل وجب على الكفاية ولا
يشهد على من لا يعرفها لا بمعرفة عدلين ويجوز النظر
الى وجه امرأة للشهادة الثالثة قبل الشهادة على
الشهادة في الديون والاموال والمحقوق لا المحذور ولا
يكفى اقل من عدلين على اصل ولو شهدا اثنان على كل واحد
من الاصلين قبلت وانما تعبل مع تعدد رخصوا شاملا لامل
ولو انكر الاصل ردت الشهادة مع عدم الحكم ولا تنفع
الشهادة الثالثة في شئ اصلا الرابعة اذا رجع
الشاهدان قبل الحكم بطل وان كان بعده لم ينقض
الحكم وعرضا ولو ثبت تزويرها استبعدت لعين فان
نقضت وتعدت الاستعادة ضمن الشهود ولو قال شهود
القتل بعد الفضايل خطأ غرموا وان قالوا بعد اقتص
منهم او من بعضهم ويرد على البعض ما وجب عليهم فان
فضل شئ ائمه الولي ولو قال بعضهم ذلك دد عليه
الولي ما يفضل من جنايته واقصر منه ان كان عبدا او
اخذ منه ما قابل فعله من الذية ان قال اخطأت ولو
شهدا بترقة قطعت بدلا لشهود عليه ثم قالوا وهما

في حد الزنا

بلا شبهة
بما يثبت
عليه

فيما يثبت قبل الزنا

فيما يثبت قبل الزنا

الشارق غير غرمادية البدول لا يقبل قولها على الثالث
الخامسة يجب شهرة شاهد الزور وتقريره بما يراه
١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠ ١٢٠٠

الفصل الثاني

في حد الزنا وهو يثبت بأبلا ج فرج في فرج امرأة خفية
المحفة قبل أو ذرا من غير عقد ولا شبهة عقد لا ملل ليل
بلوض وعقله وعليه بالقرين واختياره ولو علم التعزيم و
عقد على الحرمة مثلاً كحد ولو شبهة لا جنسية فليخفى
دونه ولو ادعى الزوجة أو ما يصلح شبهة سقط الحد وكذا
تزوج العترة فالأحد مع الدخول وكذا المرأة ولو ادعى
أحد البهالة الحمله قبل ويجوز لأحد مع انتفاء الشبهة
الحمله لأسمها ويثبت بالأقرار من أهله أربع مرات وثلاثاً
أربعه رجال عدول لو طئنه وأمر بين ولو شهد رجلان
وأربع نسوة ثبتا بجلد دون الرجم ولا يقبل رجل واحد
مع النساء وإن كثرن ولو شهدا قل من أربعه حد للفرق
ويشترط في الشهادة اتفاقهما من كل وجه والشاهد عليه
كالمل في الكملة ولو شهدوا بالفضاحة والغائقة و

في كتاب التفسير

استكمال التفسير
كتاب التفسير

في تفسير من تفسير القرآن

القبيل والنهي بئس التعزير ولو اقر بما يوجب لرحم
انكسقط ولو كان محذرا لرسقط ولو اقر ثم تاب بخير الاما
ولو تاب بعد البينة محتمل الاقامة ولو كان قبلها سقط
الحمد ويقبل الزاني بامه او باجدل المحرمات نسبا او رضاعا
او بامارة الاب وبالمسلمة اذا كان ذميا او بمنزلة كرمها
عليه محصنا كان او غير محصن عبدا او حرا مسلما او كافرا
اما الزاني بغير المحرمات نسبا او رضاعا فان كان محصنا
وهو الذي فرج مملوك بالعقد الدائم او الملك يقدو
اليه ويروح ويكون عاقلا جلد مائة جلدة ثم رجم ان
زنى ببالة عاقلة وان كان بصغيرة او مجنونة جلد مائة
وكذا المرأة المحصنة زحم بعد الحد واحصانها كما يحصان
الرجل ولو راجع المخالع لم يرحم حتى يطاو كذا العبد اذا عصى
والكاتب اذا انحدر ولو زنى المحصنة بصغير خذت ولو
كان مجنون رجم وان كان غير محصن جلد مائة سوطا
حلق راسه وغرب عن البلد سنة وليس على المرأة المملوكة
جزء ولا تعزير فان زنى بعد الحد ثانية تكررا الحد وان لم
تحد كتحديد واحد فان زنى ثالثة بعد الحدين قتل وقيل

في جلد المرأة المحترقة

١٨١

وفي الأجزاء
التي لا يجلد

في الأجزاء
التي لا يجلد

من جلد المرأة المحترقة

في الأجزاء
التي لا يجلد

في الرابعة وكذا المرأة أمّا المملوك فيحد خمس مائة
كان أو غيره وكذا المملوك ويقتل في الثامنة والتاسعة
مع تكرار الحد في كل مرة مسألك الأولي للآثار
الحد على أهل الذمة أو رضة إلى أهل ملكه ليقوم عليه
الثاني لا يقام الحد على حامل حتى تضع ويستغنى
ولا المرض ولا السخاضة وترجان وتوافق الصلح
فقد يحد المرض ضرب بضعف فيه مائة سوط دفعة
ولا يقام في شدة الحر ولا البرد ولا في أرض معدة ولا
على الملبى إلى الحرم ويضيق عليه في الطعام والشرب حتى
يخرج فيقام عليه الحد ولو فقه في الحرم يحد فيه الثالثة
لواجع الجلد والرجم بدء بالجلد ويدفن المرحوم إلى
حقويه والمرأة إلى صدرها فإن فراقها وقد ثبت
بالبينة أو أن كان بالقرار لم يعد مع أصابة المجرم
ويبدأ الشهود بالرجم وفي الأقرار الأمان الرابعة
يحد الجلد ويضرب شدة الضرب ويقتل وجهه وفرجه
وتضرب المرأة جالسة وقد ربطت عليها ثيابها الخامسة
من تزوج امرأة مسلمة فوطئها قبل الأذن كان

في القصاص والدية

بما في القصاص
التي هي كالمدة
التي هي كالمدة

بما في القصاص
التي هي كالمدة
التي هي كالمدة

بما في القصاص
التي هي كالمدة
التي هي كالمدة

بما في القصاص
التي هي كالمدة
التي هي كالمدة

بما في القصاص
التي هي كالمدة
التي هي كالمدة

بما في القصاص
التي هي كالمدة
التي هي كالمدة

عليه ثم يترك الزاني ومن زنى في زمان شرعي لمكان
... شرعي في مادة على الجمل ...

الفصل الثامن في القصاص

في القصاص والدية ...
ثم ان اوقب قتل او ذبح او القى من شامق او احرق ولا يلزم
احراقه او قتله بغيره وان كان بصغير او مجنون ولو لاط
المجنون او الصغير بقاتل اذ با و قتل العاقل ولو ادعى العبد
اكره مولا قتل والاقبل ولو لاط الذي مسلم قتل وان
لربوبه ويقتل المفعول مع الايقاب ولو لم يربح جلد
مائة حرا كان او عبدا فاعلا او مفعولا ولو تكررا لم يحد
في الرابعة ويعزوا الا جنيان المصطبان في ازار واحد
مجردين من ثلثين الى تسعة وتسعين ولو تكررا التعزير
حد في الثالثة ويعزرون من قبل غلاما بشهوة وعليه
التعزير بما يثبت به الزنا ويحب فيه جلد مائة على
الفاعلة والمفعولة والحرمة والامة سواء ولو تكررا الحد
قلت في الرابعة وسقط الحد بالنوبة قبل البينة كاللواط
ولا يقط بعد ها وتقر المصطبان تحت ازار واحد من غير

وَمَعْدَانِ لَوْ تَكَرَّرَ الْغُزِيرُ مَرَّتَيْنِ وَبِحِلْدِ الْفَوَادِ خُفَّاسِيْرٌ
بِلَدَةٍ وَيَخْلُقُ رَأْسَهُ وَيَشْهَرُ وَيَتَقَى حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا مُسْلِمًا
أَوْ كَافِرًا وَلَا جُرْعَةَ الْمَرْأَةِ وَلَا تَقَى وَيُثَبِّتُ بِشَاهِدَيْنِ
— عَدْلَيْنِ أَوْ أَقْرَابَ مَرَّتَيْنِ —

الْفَضْلُ الثَّامِنُ

فِي حَدِّ الْقَذْفِ مَنْ قَالَ مِنْ لُكْفَيْنِ لِلْبَالِغِ الْعَاقِلِ
الْمُحَرَّمِ الْمُسْلِمِ الْمُحْصَنِ إِرَاقِي أَوْ بِلَا يُطْأُ أَوْ بِأَمْنُكُوحَا فِي دُبُرِهِ
أَوْ أَنْثَرَانِ أَوْ لَا يُطْأُ بَاتِي لَعْنَةٍ كَانَتْ مَعَ مَعْرِفَةِ الْقَائِلِ
بِالْحَقَائِدَةِ حَدُّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا وَكَوْثَالَ
لِمَنْ اعْتَرَفَ بِدُتُوهِ لَسْتُ بَوْلَدِي أَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ لَكَ لَكَ
وَجَبَّ الْحَدُّ وَكَوْثَالَ يَابْنَ الرِّاقِي أَوْ الرِّاقِيَةِ أَوْ يَابْنَ الرِّاقِيَةِ
فَالْحَدُّ لِلْأَبَوَيْنِ إِذَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ وَلَوْ كَانَ الْوَالِدُ كَافِرًا
وَيَعُزُّ لَوْ قَالَ لِلْمُسْلِمِ ابْنِ الْكَافِرَةِ أَمَّا زَانِيَةٌ وَكَوْثَالَ
يَا زَوْجَ الزَّانِيَةِ أَوْ يَا أَخَ الزَّانِيَةِ أَوْ يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ فَالْحَدُّ
لِلنِّسْبَةِ إِلَى الزَّانِدُونَ الْخَاطِبُ وَكَوْثَالَ زَنْبٌ بِغُلَانَةٍ
أَوْ لَاطِبٌ فَلَانِ أَوْ لَطِ بِهْ وَجَبَّ حَدُّانِ وَيَعُزُّ فِي كُلِّ
قَوْلٍ يَوْجِبُ الِاسْتِحْضَانَ كَقَوْلِهِ لَا مَرْأَةَ لِرَجُلٍ كَعَدُّهَا

في حد القذف

أي
الكتاب المذكور

في نفياته

أي
الكتاب المذكور

واحتلت بامتنك الباردة لو فاسوتا وياشلوبا لمحر
 اذا لم يكن المقول له متظاهرا وكذا يعزى قاذف الصبي
 المجنون والكافر والمملوك والمتظاهرا بالزنا والاب اذا
 قذف ولده ولو قذف جماعة فان جاوا به مجتمعين فعليه
 حد واحد وان جاوا به متفرقين فلكل واحد حد واحد
 يثلثا القذف بالاقراء مرتين من الكلفا وبشها قذف
 ويعتبر الصبي والمجنون اذا قذفوا بالحد موثوقا كالكاف
 ولا ميراث للزوجين ولو عفا احد الوراث كان للباقي
 الاستيفاء على التام ولو تكررا الحد ثلثا قتل في الرابعة
 ولو قذفه ثمان عزرا ويقبل من سب النبي صلى الله
 عليه واله او واحدا من الائمة عليهم السلام ويحجل
 لكل سامع قتله مع امر الضرر وكذا يقبل منه في النبوة
 ومن قال لا ادرى صدق محمد صلى الله عليه واله
 وكذبه مع تظاهره او لا بالاسلام والشا حوا اذا كان
 مسلما ويعزى الكافر

الفصل العاشر في
 في حد السكر من تناول مسكرا او قاعا او عصيرا

واحد ما القذف
 قذف واحد من احد
 حد لكل واحد من
 كاطم العظاما
 عليه السلام
 قذف واحد من احد
 حد لكل واحد من
 كاطم العظاما
 عليه السلام

في حد السكر
 في حد السكر من تناول مسكرا او قاعا او عصيرا

في بيان ما يجب من العلم بالشرع والتكليف

منه في بيان ما يجب من العلم بالشرع والتكليف

في بيان ما يجب من العلم بالشرع والتكليف

في بيان ما يجب من العلم بالشرع والتكليف

في بيان ما يجب من العلم بالشرع والتكليف

في بيان ما يجب من العلم بالشرع والتكليف

فلا قبل ذهاب طلبه اختياراً مع العلم بالشرع والتكليف
 حد ثمانين جلدة غارياً على ظهوره وكفه ويتقي وجهه
 وفرجه بعد الاقامة ثم اكان او عبداً او كافراً من ظاهراً
 ولو تكررا الحد ثلثاً قبل في الرابعة ولو شرب الخمر مستحلاً
 استيفان ثاب والاقط وتغزب ببيع غيره ولو ناب قبل
 قبل قيام البينة سقط الحد ولا يسقط بعدها ولو اقر مرة
 ثاب تحية الامام وثبت بشهادة عدلين او الاقرار من قبل
 من اهله ولو شرب الخمر جازاً عليه او بالشرع يسقط الحد
 ومن يستحل ما اجمع على تحريمه كالسنة فقل ولو تناول الخمر
 عز وجل لادبه لقول الحد او القرب ولو بان من الشهود
 جحدوا بحد في بيت المال

فصل في بيان ما يجب من العلم بالشرع والتكليف

في حد التهمة بشرط في قطع الشارح التكليف انشاء
 التهمة وهتك الحرم وهو المستور بقفل او خلق او دفن
 واخراج النصاب وهو ما قيمته ربع دينار ذهباً خالصاً
 مضر وبابكة المعاملة بنفسه سراً ومع الشرائط قطع
 اصابعه الا ربع من يدينها ليموت فان عاد قطع جلا اليسر

الأخذ
بمن سخط القيد
التبديله
الطبايع
فيلية

فيما يثبت في السرقة

في وقوع السرقة

من مفصل القدم ويترك له المقطع عاداً لما خلد في
التجسس بأن سرق فيه مقل ولو تكررت السرقة من غير خلد
وأحد ولو سرق الطفل أو المجنون عزراً ولا يقطع العبد
بسرقته مال السيد ويقطع الأجير والزوج والزوجة و
الضيف مع الأحرار دونهم وتباعد المال من الشارق
ولا يقطع الشارق من المواضع المشابهة كالحمامات والمجاد
ولا من الجيوب الكرام الظاهرين ولو كانا باطنين قطع ويقطع
سارق الكفن وبائع المملوك والخمر ولو نبش ولو باخذ
عزراً أن تكرروا فاما لسلطان جاز قتله ويثبت بشهادة
عذلين أو لأفراد مرتين من أهله وبكفي في غير المال مرة
وشهادة الواحد مع اليمين ولو تاب قبل البينة سقط
الحكم لا بعد ما ولو تاب بعد لأفراد تخبر الأمام ^{فيلية} ^{فيلية}
لو سرق اثنان نصاباً فالأقوى سقوط أحد عنهما حتى
يبلغ ضيق كل واحد النصاب الثانية قطع الشارق
موقوف على المرافعة فلو لم يرافعه السروق منه لم يقطع
الأمام وكو دية لو حقق عن القطع سقطان كان قبل
المرافعة والأفلا الثالثة لو أخرج النصاب فوجب

لو خذ من يدي
لو خذ من يدي

في حياض الحياض

القطعة مع
البسبب في حياض
لو خذ من يدي

كان أو لم يكن

لو خذ من يدي
لو خذ من يدي
لو خذ من يدي

القطع وكذا لو أخرجه من داخل الأقوى الزاوية ليس
الوالد من مال ولده لم يقطع وكوسر والولد قطع
يقطع اليمين وإن كانت حذى يديه أوها شلاوين
أو لم يكن له ثياب ولو لم يكن له يمين قطعت ثيابه وقيل
بأنه يقطع رجله اليسرى

الفصل الثاني عشر

في هذا الحارب وغيره كل من جرد السلاح للأخاف في براو
تجر ليل أو نهارا تخير الأمان بين قتله وصلبه وقطعه
عناقا ونفيه ولو تاب قبل القدرة عليه سقط الحد ون
حقوق الناس ولو تاب بعد ما لم يقط وأذا نقى كسالى
كل بلد بالنع من معاملته ومواكلته وبجالتة الى ان
ينوب والضر بخارب يدفع مع غلبة السلامة فان قتل
فهدر ومن كابر امرأة على فرجها أو غلاما فلهما دفعان
قتلاه فهدر ومن دخل دار قوم فرجوه فلم يفرجوا فهدر
بئله أو تلف بعض أخصائه وتجزأ الخلس والسلب
الحال بشهادة الزور وخبرها بالسهم بما يرتدع غيره و
يستأد منه ما اخذه مساقلا الأولى إذا طوى البلاء

العاقل بتهمة عذر ثمان كانت ما كولة اللحم حرم لمحمها ولم
 تسلمها ولم ينج وتحرف ويعزم قيمتها لصاحبها ولو اشتبهت
 قسم القطيع نصفين ثم افرع ثلث قسم الخارج بالقرعة الى ان
 يقع الى واحدة ولو كانت غير ما كولة اللحم اخرجت من
 البلد وبيعت في غيره ويعزم قيمتها لصاحبها ان لو كان
 له ويصدق بالثمن على راي ويثبت بشهادة عدلين
 والاقرار مرتين ولو تكررا التعزير قتل في الرابعة ^{بالبينة}
 من ذني بميتة فهو كمن ذني بميتة في الحد واعيان الاحياء
 ويغلب عليها العقوبة ولو كانت الميتة زوجه عذر
 ويثبت بأربعة وحكم الا يطالب باليت حكم الا يطالب بالحي
 ويغلب عقوبته الثالث من استمنى بيده عزه ويثبت
 بشهادة عدلين والاقرار مرة الرابعة ^{للايت} لا دفع
 عن نفسه وحريمه وماله ما استطاع ويجعل لا سهل فان
 لم يندفع به انتقل الى الاصعب من اطلع على دار فوفى
 فخره فلم يفرج فرموه بمحضا او عود فخنق عليه فهو حد
كتاب القصاص والديات
 وفيه فصول الاول القتل اما عدا وهو ان يقصد

كتاب القصاص والديات

كتاب القصاص والديات

كتاب القصاص والديات

كتاب القصاص والديات

بفعله الى القتل كن يقصد قتل انسان بفعله صالح
 له ولو نادرا او يقصد الى فعل يقتل غالباً وان لم يقصد
 القتل وانما شبهه عمد وهو ان يكون عمداً في فعله
 مخطئاً في قصده كمن يضرب للتأديب فيموت وانما خطأ
 محض بان يكون مخطئاً في الفعل والقصد معاً كمن يرمي
 طائراً فيصيب ثائفاً وكذا اقسام الجراح وتثبت القصد
 بالاول مع صدوره من البالغ العاقل في القتل المصنوع
 التكافيه سواء كان مباشراً كالذبح والخنق او تسبياً
 كالرمي بالسهم والجرم والضرب المتكرراً بالعصا بحيث لا
 يجمله مثله والالقاء الى الاسد فيقتله وكذا النحر
 فخرط الخنايذ فئات ويدخل قصاص الطرف ودينه في
 قصاص النفس ديتها ولو جرحه ثم قتله فان فرق اقصر
 منها والافق النفس لو اكره غيره على القتل اقصر من
 القاتل وكذا الوامر وتجلبد الامر التجرد وان كان عبداً
 ولو امسكه واحداً وقتله اخر ونظر ثالث قتل القاتل و
 خلد الممسك التجرد يملك عين الناظر

الفضل الثاني

مع كونها
 ما يشترط وكان
 مقصد القتل
 تشكيك القاتل

في صور
 من القتل

المشبه
 على تشكيك القاتل

او كان
 القاتل بالاول

في القتل

منه من
 القاتل ان يترك
 القاتل في حياض
 من باب قتل اذ قاتل
 جرحه

في شرائط القصاص خمسة الأول الحرية إذا كان
القاتل حراً فلا يقتض من الجرح العبد ولا للمكاتب ولا لأم
الولد والمذنب بل يلزم قيمة ^{تدبر} عبد يوم قتله ولا يتجاوز دية
الحر ولا بقيمة الأمة دية الحر ولا بدية عبد الذئبة
دية مولاه ولا بدية أمه دية الدمية وتقتل الحر بقتله
وبالحر مع نصف الدية وأحر بمثلها وبالحر ولا يؤخذ
منها الفضل وكذا في قصاص الجراح والأطراف ما لم
يبلغ ثلث دية الحر فينصف دية المرأة ويقتصر لها من
الرجل مع رد الفضل ولعنفا ولا رد وتقتل العبد بالعبد
وبالأمة والأمة بمثلها وبالعبد ولو قتل العبد حراً كان
ولي الدم مخيراً بين قتله واسترقاقه ولا خيار لولاه و
لو جرح اقصر الجروح أو استرقه ان استوصى بجناية
قيمته والأفبالنسبة أو يباع ويؤخذ من ثمنه الأرض
ولولاه ان يفديه بأرض بجناية ولو قتل مولاه قتل به
ان اختاره الولي ولو قتل عبد مثله هذا قتل بمولاه
قتله خطأ للمولى فكه بقيته أو دفعه وله فاضل قيمته
عن قيمة المقتول ولا يضمن القصر المكاتب لشروط المقتول

ينبغي ان لا يقتل
من الرجل وإنما إذا لم يثبت
فيرة خطا لشدة حكم
الطباطيني

ولا رد
على الأحرى
ان كان القاتل أحر
ففيه الطباطيني



في سر القصاص وهي

الذي لم يؤد شيئا كالقن وان كان قد ادى شيئا قتل بالجر
 لا القن بل يسرى في نصيب الحرية وبيع او يترق في
 نصيب الرقبة ولو قتل خطأ فعل الامام في نصيب الحرية
 وللجاني خيار بين فلت نصيب الرقبة بالارض والليم
 الرق للرقبة ولو قتل الحر حرين قتل بهما ولو كان القاتل
 عبدا على القاتل شتر كافيه ماله يحكم به للاول فيكون
 للثاني الثاني الاسلام اذا كان القاتل مسلما فلا
 يقتل مسلم بكافر وان كان ذميا بل يعزرو ويعز مديبه الدية
 ويقتل الذمي بمثله وبالذمية بعدد فاضل منه و
 الذمية بمثلها وبالذمي ولا رد ولو قتل الذمي مسلما
 عبدا دفع هو وماله الى اولياء القتل ان شاؤوا قتلوه
 وان شاؤا سرقوه وقيل يترق اولاده الصغار ايضا
 ولو اسلم بعد القتل فكا لم ولم قتل خطا لزمه الدية
 في ماله فان لم يكن له مال فمأمله الامام دون ماله
 الثالث ان لا يكون القاتل باقلا يقتل الاب بالولد
 بل يؤخذ منه الدية ويعزرو ويكفرو ولو قتل الولد اباه
 قتل به وكذا الام لو قتل ولده ما فلت به ^{قتل} الرابع

اسلم القاتل
 وكذا الذمي بل يبي
 الدية الطاهية
 عليه

العقل فلو قتل الجنون او الصبي لم يقبل ابل اخذنا الدية
من العاقلة لان عدها خطأ وكو قتل البالغ مبيها قتل به
وكو قتل العاقل مجنونا اخذ منه الدية الا ان يقصد
دفعه فيكون هددا والاعترج بالبصر قتل الاقوى
الخصايس ان يكون المقول مقصوم الدم فلو قتل
جمي من هذا اذن باح الشرع قتله لرحمته

الفصل الثالث

في الاشتراك اذا اشترك جماعة في قتل حر مسلم كان
للولي قتل الجميع بعدد ذفاضل دية كل واحد عن
جنايته عليه وله قتل البعض برذا الاخرون قد جنابهم
على المقصر منه ولو فضل للمقتولين فضل قام بالولي
وان فضل منهم كان له وكذا الحب في الاطراف ولو قتل
امرا مان رجلا قتلنا به ولا رد ولو كن اكثر قتلن به بعد
رد الفاضل عليهن وللولي قتل البعض برذا الباقيات
قد جنابتهن ذكوا اشترك رجل وامرأة في قتل رجل فلولي
قتلهما بعدد الفاضل قتل الرجل وله قتل الرجل وتر
المرأة ديتها عليه وكو قتل المرأة اخذ نصف الدية من الرجل

في الاشتراك

ولو اشترك عبداً وحرّاً في قتل حرّ ظلولى قتلها بعد رد
 نصف الدية على الحرّ وما يفيض من قيمة العبد من جنابه
 على مولاه ولو قتل الحرّ هذا العبد لقيه نصف
 الدية أو بيل العبد إليه ولو زادت قيمته على النصف
 كان الريادة للمولى ولو قتل العبد رد الحرّ قتل المولى ما
 فضل عن نصف الدية ان كان في العبد فضل فان اشترى
 الدية والآكل كان تمامها لاولياء القول ولو اشترك
 عبداً وامراً في قتل الحرّ ظلولى قتلها ولو فضلت قيمته
 العبد من جنابه رد المولى على مولاه الفاضل وله قتل
 المرأة واشترى العبدان كانت قيمته بقدر الجنابة
 أو اقل والآكل ان الفاضل لمولاه ولو قتل العبد قيمته
 بقدر الجنابة أو اقل كان للمولى الخد نصف الدية طر الملة
 ولو كانت لقيمة أكثر ردّت المرأة عليه الفاضل فان
 استوعبت دية الحرّ والآكل كان الفاضل لو ثلث القتل
فصل الرابع
 فيما ثبت به القتل وهو ثلثة الأول الأقار وقيل
 المرة من اقله ولو اقر بقتله هذا فإخراجه هو الذي

فِي الْإِسْرَافِ وَالْمَيْسَرَةِ

وَشَيْئٌ مِنَ
مَالِ الْيَتَامَى
عَلَيْهِ

وَفِيهِ مَنَافِعُ
الْعَامَّةِ عَلَيْهِ

فِي الْعَرَفَةِ وَوُجْهِهَا

الْحَقَّ بِنَجْدِ
لَا يَخْدَعُهَا مَنَافِعُ
وَمَشْرِقُ مَنَافِعِ الْعَامَّةِ
عَلَيْهِ

مِنْ وَاحِدٍ مِنَ
الْمَذْمُومِينَ لَمْ يَكُنْ
أَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ

فَقُلْ وَدَجِ الْأَوَّلِ سَقَطَ الْقصاصُ وَكَانَتْ الدِّينَةُ عَلَى
بَيْتِ الْمَالِ وَكَوْافَرُ وَاحِدٌ بِقَتْلِهِ صِدْقًا فَافْرًا لَأَخْرَافِهِ قَتْلَهُ
خَطَا كَانَ لِلْوَلِيِّ الْأَخْذَ بِقَوْلِهِ مِنْ شَاءَ مِنْهُمَا وَلَا سَبِيلَ لَهُ
عَلَى الْأَخْرِ الشَّانِي الْبَيْتَةُ وَهِيَ عَدْلَانِ وَيَتَبَيَّنُ مَا
يُوجِبُ الدِّينَةَ كَالْمَخْطَا وَالْمُتَأَمِّمَةِ بِشَاهِدٍ أَوْ مَرَاتَيْنِ أَوْ
بِشَاهِدٍ وَبَيْنِ الثَّالِثِ الْقَسَامَةُ وَهِيَ تَبَيَّنَ مَعَ
الْلُوثِ وَهِيَ أَمَارَةٌ يَغْلِبُ مَعَهَا الظَّنُّ بِصِدْقِ الْمُدَّعِي
كَالْقَسَامَةِ الْوَاحِدِ ظُلُومٌ مَعَهُ اثْبَاتُ الدَّعْوَى بِأَنْ
يُحْلَفَ هُوَ وَقَوْمُهُ خَمْسِينَ بَيْتًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي
قَسَامَةٌ كَرَدَتْ عَلَيْهِ بِالْإِيمَانِ وَلَوْ لَمْ يَحْلَفْ حَلْفُ الْمُنْكَرِ
خَمْسِينَ بَيْتًا هُوَ وَقَوْمُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ كَرَدَتْ
لَا يَحْسُونُ عَلَيْهِ وَلَوْ مَكْلَ الزَّمَنِ الدَّعْوَى وَالْأَعْضَاءُ الْوَحِيدَةُ
لِلدِّينَةِ كَالنَّفْسِ وَكَوَقَعَتْ فِي الْحَسَابِ وَلَا يَثْبُتُ لِلْوُثُوقِ
بِالْفَاسِقِ الْوَاحِدِ وَلَا الصَّبِيُّ وَلَا الْكَافِرُ وَلَا أَخْبَرُهَا مِنْ
مِنْ الْفِتْنَةِ أَوْ الْقَسَامَةِ مَعَ الظَّنِّ بِانْقِطَاعِ الْمَوَاطِنِ لِثَبُتِ
الْلُوثِ وَلَوْ كَانُوا كَفَّارًا أَوْ صَبِيحًا أَوْ لَرَيْبًا لِلْوُثُوقِ لِأَنْ
يَبْلَغُوا أَحَدًا التَّوَاتُرَ وَلَوْ وَجَدَ قَتْلًا فِي ذَارِ قَوْمٍ أَوْ مَحَلَّتْهُمْ

لو قري به حكان لو ثا ولو وجد بين قريتين وهو الى احدهما
اقرب فهو لوث ولو تساوت ساقتهما تاوايا في اللوث
ولو وجد في فلاة وجهل حاله او في عسكر او في قريتين
على بيت المال ومع انتفاء اللوث يكون الدعوى
منه كغيره من الدعاوى

فصل في القصاص

في كيفية القصاص قبل المبدأ وجب للقصاص ولا
يثبت الذية الا ضلحا وكذا الجراح ولا قصاص الا
بالسيف وشبهه ويقتصر على ضربا لثمن ولا ضمن
سرلية القصاص مع عدم التعدي ولو كان القصاص
لجماعة وقف على الاجتماع ولو طلب لبعض الذية و
دفعها القاتل كان للباقي القصاص بعد دفعه
الاخرين على القاتل وكذا الوصفى لبعض القاتل
قبل القصاص اخذنا الذية من تركته ولو كان المقتول
مقطوع اليد في قصاص او اخذ دينها كان للول القصاص
بعد ذية اليد ولو قطعت من غير جناية او لم ياخذ
دينها فلا رد وتثبت القصاص في الطرف لكل من ثبت

في القصاص

لو قري به حكان لو ثا ولو وجد بين قريتين وهو الى احدهما اقرب فهو لوث ولو تساوت ساقتهما تاوايا في اللوث ولو وجد في فلاة وجهل حاله او في عسكر او في قريتين على بيت المال ومع انتفاء اللوث يكون الدعوى منه كغيره من الدعاوى

كتاب الفقه والدين



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الدين لله وحده
والمصالح للناس
عليه

والله اعلم
بما في صدور
الغيب من لا يعلم
برؤسهم مع القصاص
منه لا بد
منه من الخير
عليه

والله اعلم
بما في صدور
الغيب من لا يعلم
برؤسهم مع القصاص
منه لا بد
منه من الخير
عليه

له القصاص في النفس يقتصر للرجل من المرأة ولا يدور
للزوجة من الرجل مع الرد فيما زاد على الثلث وتعتبر سلا
العضو فلا يقطع التعصيم بالاشل ويقطع الاشل باليتم
ان كان ثما يختم وكساوى لاساحة في التجاج طولاً و
عرضاً لا تولا بل يعتبر الاسم كالوضحة ويثبت الفصل
فيما لا يفر فيه ولا يفساير فيما فيه تفرير كما لما مومه
والجائفة وكسر العظام ولا يقتصر للذمي من المسلم ولا
للعبد من الحر ويقطع الاقل لثام بفاقد والاذن
القصية بالصماء ولا يقطع الذكر التعصيم بالعين وتعلق
عين الاهورا القصية بعين السليم فصا صا وان عوى
ينظر بسن الصبي سنة فان عادت فالارش لا فالفصل
والملجى الى الحرم يضيق عليه في الطعم والشرب يخرج
ويقتصر منه ولو جنى في الحرم اقتصر منه فيه ولو قطع بد
رجل واصبع اخرا اقتصر للاول وكان للثاني الدية و
لو قطع الاصبع او لا اقتصر صاحبها ثم صاحب اليد و
- رحمه الله - رحمه الله - رحمه الله -

كتاب الفقه الثاني

في بيان النسيئة والعتق

١٧
في بيان النسيئة

ويخرج النسيئة
تسارعت
طاعة مد
طاعة

ع
يخرج النسيئة
تسارعت
طاعة مد
طاعة

ع
النسيئة
تسارعت
طاعة مد
طاعة

ع
النسيئة
تسارعت
طاعة مد
طاعة

في دية النسيئة الحرة المسلم في العدة مائة من مسات
الابل او مائتا بقرة متنة او مائتا حلة وهي اربع مائة
ثوب من برود اليمن او الف شاة او الف دينار او عشرة
الاف درهم وتسارعت في سنة واحدة من مال الجاني
ولا يثبت الا بالتراضي ودية شبه العبد من الابل ثلث
وثلاثون بنت لبون وثلث وثلاثون ثنية طروقة الفحل او
ما ذكرناه من مال الجاني وتسارعت في سنين ودية
المخطا من الابل عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون
وثلاثون بنت لبون وثلثون بنت لبون وثلثون جثة
او ما ذكرناه في باقي الاصناف وتؤخذ من العاطلة في
ثلث سنين ودية المرأة النصف من ذلك ودية النسيئة
ثمانمائة درهم والدية اربعة دراهم ودية العبد قيمته
ما لم يجاوز دية الحر فردد اليها ودية الامة قيمتها ما
لا تجاوزت دية الحر ودية النسيئة الاعضاء بنسبة
القيمة فكل ما في الحر كمال دية ففي العبد كمال قيمته
لكن ليس للنولي المطالبة بها الا بعد دفع العبد الى الجاني
ومنافه دونه فحمايه وما لا تقدر فيه فية الارش

جایة العبد تغلق برفقه لا بالولى لكن لا فكه
ما رثا بنحابة

المجلد الثاني

فَمَا يُوجِبُ ضَمَانَ الدَّيَّةِ وَهُوَ اثْنَانِ الْأَوَّلُ الْمَبَاشَرَةُ
بِأَنْ يَقَعَ التَّلَفُ مِنْ عَيْرٍ قَصْدًا كَالطَّبِيبِ يَبَاحُ بِمِثْلَفِ
الْمَرِيضِ بِعِلَاجِهِ وَالثَّانِي إِذَا انْقَلَبَ عَلَى غَيْرِهِ فَمَاتَ
وَمَنْ حَسَلَ عَلَى رَأْسِهِ مَتَا كَأَنَّا صَابَ غَيْرُهُ أَوْ كَسَرَ الشَّامُ
فَاتَهُ بِضَمْنِهَا وَلَوْ وَفَعَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ عُلُوفٍ فَمَاتَ ضَمْنُ دَيْتِهِ
وَلَوْ أَوْقَعَهُ غَيْرُهُ فَالِدَيْتُهُ عَلَى الدَّافِعِ وَلَوْ اشْتَرَكَ ثَلَاثَةٌ
فِي مَلَمٍ حَاطِطٍ فَوَقَعَ عَلَى أَحَدِهِمْ فَمَاتَ كَانَ عَلَى الْبَاقِيَيْنِ
ثَلَاثَا دَيْتِهِ وَلَوْ أَخْرَجَ غَيْرُهُ مِنْ مَنَزَلِهِ لِيَلْأَضْمَنَّهُ الْآثَانِ
تَقُومُ الْبَيْتَةُ بِمَوْتِهِ أَوْ بِقَتْلِ غَيْرِهِ الشَّالِيُّ الشَّيْبُ
كَمَنْ خَضِرَ بَرَا فِي غَيْرِ مَلِكَةٍ فَوَقَعَ فِيهَا اثْنَانِ أَوْ نَصَبَ كِنَا
وَطَرَحَ الْعَاثِرُ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَلِكَةٍ لَمْ
يُضْمَنِ وَلَوْ دَخَلَ ذَا رِقُومٍ بِأَذْنِهِمْ فَمَقَرَهُ كُلُّهُمْ ضَمْنُوا
جَنَائِزُهُ وَلَوْ كَانَ بِغَيْرِ أَذْنٍ فَلَا ضَمَانَ وَمَنْ رَكِبَ آتَةً
ضَمَّنَ مَا تَحْتَهُ يَدَيْهَا وَكُنَا لَوْ قَادَهَا وَلَوْ وَقَفَ بِهَا ضَمَّنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كونا له خط
 العايد الى الطريق
 مضت بالطارق الفز
 اقر الشهدا طم
 الطمانينة

فَعَلِمَ إِلَىٰ نَازِئَاتِ الْمَقَابِرِ

جنايتها يذنبها ووجليتها وكذا لو ضربها ولو ضربها
غيره فالذبة على الضارب ولو ركبها اثنان تساويان
في القتل ولو كان صاحبها معها ضمن ذون الراكب
ولو الف الراكب ضمن المالك لو كان بتفكيره والا
لا. اختم السائر والشب كان القتل على التلويح
الفصل الثامن
في ديات الاغصاء في شجر الزاير الذبة كاملة
وكذا في اللحية اذا الرينبتا ولو نبتا فالارض في شجر
المرونة ديتها فان نبت فمهرها وفي الحاجبين خمس
مائة دينار وفي كل واحد النصف وفي الاهداب
الارض وكذا باقي الشجر وفي كل واحد من العنين
نصف الذبة وفي كل جفن ربع الذبة اما في الاوص
التي فيها الذبة كاملة ان كان العود حلقه او شج
من قبل الله تعالى وفي خسف العوراء الثلث وفي الف
الذبة وكذا في عارنه او كسره فصد ولو جبر على حبس
غناه دينار وفي شلله ثلثا ذبته وفي الزونة وفي الحاجر
نصف الذبة وفي احد الفخذين نصف الذبة وفي كل

الذبة كاملة
الذبة الطائفة

في ذنوبها

على قول
الذبة طائفة
الذبة طائفة

على قول
الذبة طائفة

على قول
الذبة طائفة



اشهد ان لا اله الا الله
محمد بن عبد الله

فلا اله الا الله
محمد بن عبد الله

اللهم صل على
محمد بن عبد الله

اللهم صل على
محمد بن عبد الله

اللهم صل على
محمد بن عبد الله

اذن نصف الدية ونقسط الدية على اجزائها وفي الشبهة
ثلث دينها وكذا في حرمها وفي كل شئ نصف الدية
وفي بعضها بحسابه ولو قلصت قال الشيخ فيه
دينها ولو استرخنا فثلثا الدية وفي لسان
الصحيح او الطفل الدية ولو قطع بعضه اعتبر بحرف
المهم وهي ثمانية وعشرون حرفا فيقسط الدية عليها
فما نقص اخذ قسطه وفي لسان الاخر ثلث الدية
وفي بعضه بحسابه مساحه ولو ادعى الصحيح ذهب
نطقه صدق مع الفتاوى وفي لسان الدية
وهي ثمانية وعشرون اثنا عشر مقادير في كل واحدة
خسون دينارا وستة عشر ما خفي في كل واحدة خمسة
وعشرون وفي الزاوية منفردة ثلث دية الاصلية
ولا دية لها مع الانضمام وفي سورة التزلزلا
دينها وفي اضدادها من غير سقوط ثلثا دينها وفي
سورة الصبي الذي لم يغز الارض ان يبت والا
فدية الشفرو في العنق اذا كسر وصار الانسان
اصورا الدية وكذا لو جنى قلبه بما يمنع الا زد ولو

في أحكام الأضلاع



والثالث الارش وفي الحيض الدية لو انقضى اعراس الاستحاضة
 كالصبي وثالثا الاستحاضة ومع الاستحاضة ديتان وفي
 كل من نصف الدية وحدها المعصم وفي مثل الدية ثلثا
 ديتها وفي مثل ثلث الصبي وكذا الزائدة وفي كل
 اصبع من اليد من غير الدية ويقسم على ثلثا باكمل وفي
 الاطعام على اثنين وفي الزائدة ثلثا الاصلية وكذا الثلثا
 وفي مثل الثلثان وفي لظفر عشرة دنانير ان لم يرب
 او ينفذ سود ولو نفذنا بغير فحشة وفي لظفر اذا كمل الدية
 وكذا الواصبة حدودها وصاحب لا يقدر على الصوف
 لو سلم ثلثا الدية ولو ذقت مشبه وجعاه فديتان
 وفي لظفر الدية وفي كل واحد من ثلثي المرافضة
 ديتها وكذا في حلقها وان انقطع لبنها او تعدد رزق الارش
 وفي حلة الرجل نصف الدية ضد الشئ ومنها ضد ان يلبس
 وفي لذكر الدية وكذا في الحشفة وفي العين ثلثا الدية
 وفي الحشيتين اذ بعاه دينار فان لم يقدر على الشئ
 مائة وفي كل واحد من شفرة المرافضة ديتها وفي اخصا
 المرأة ديتها ونقط عن الزوج مع بلوغها ولو كان قبلها من

لا ينفذ
 الارش ثلثا
 في كل

كسب
 ثلثا من ثلث
 ثلثا من ثلث

في كل
 ثلثا من ثلث

في كل
 ثلثا من ثلث

لا ينفذ
 في كل واحد من ثلثي المرافضة

في كل
 ثلثا من ثلث

في كل واحد من ثلثي المرافضة
 في كل واحد من ثلثي المرافضة
 في كل واحد من ثلثي المرافضة

الزوج مع امرأته والدية والافتاق عليها حتى يوثق بها
ولو لم يكن زوجها وكان مكرها فله مهر والدية ومع المظن
الدية ولو كانت المكرهة برأفها ارش البكارة ايضا
وفي كل واحدة من الاثنين نصف الدية وفي كل واحدة
من الرجلين نصف الدية وحدهما مفصل الشاق والعقد
واصابهما كاليدن وفي كل واحد من الشاقين والعقد
نصف الدية وفي كسر الضلع خمس وعشرون ديناراً
كان ثمايخا لظالم القلب وان كان ثمايلى المضرب عشرة
وفي كسر العضو من ذال المملك الغايظ الدية وكذا في
الجان اذا المملك البول ولا الغايظ وفي الشقوة اذا
كسرت وجيرت على غير عيبا يعون ديناراً ومن راس
بطن انسان حتى حدث دبر بطنه او ينفذ ذلك يثلث
الدية ومن افخص بكرا باصبعه حتى خرق شاتها لم يملك
بولها فعليه ديتها ومثل مهر سائرها وفي كسر عظم من عضو
مجردية ذلك العضو فان سلم على غير عيب فاربعة اخماس
دية كسره وفي موضعه ربع دية كسره وفي رصه يثلث
دية ذلك العضو فان برأ على غير عيب فاربعة اخماس

والدية
صريح في كسر
واحدة من
الاعضاء
بطلية

٢٠٣
جاء في النظم

من النظم

وفي فقه من النصوص حيث ينطلي ثلثا دية العضوان صلح
 من غير عيب فان رعة اخراش به فله جرحه

الفصل الثاني

في ديانا النافع في العقل الدية وفي نقصه الارش
 لو حال برنج الدية وفي السمع الدية وفي سمع اخدي
 الاذنين النصف وكون نقص سمع احدهما ينسب الى الاخرى
 ويؤخذ بحسب التفاوت بين المسافتين وكون نقص سمعها
 الى المشاي له في السمع في ضوء كل عين نصف الدية وفي نقص
 في واحد منها بحسب وكذا في نقصان ضوئها وتبصر بالعين
 الى عين مساوية في السمع في السمع الدية وكون قطع الانف
 عند قلب السمع قد يبان وفي نقصانه الارش بما يراه الحاكم
 في لذوق الدية وفي نقصان الارش لو اصاب فقد يملكه
 الارش حاله انما قال الدية في سلس الولا الدية في النظم

الفصل الثالث

في ديانا الجراح الشجاج ثمانية الحكة وهي التي تنشر الجلد
 فيها بغير الدية وهي التي تأخذ بسيرا في اللحم وفيها بغير ان
 والملاحه وهي التي تأخذ في اللحم كثيرا وفيها ثلث الدية

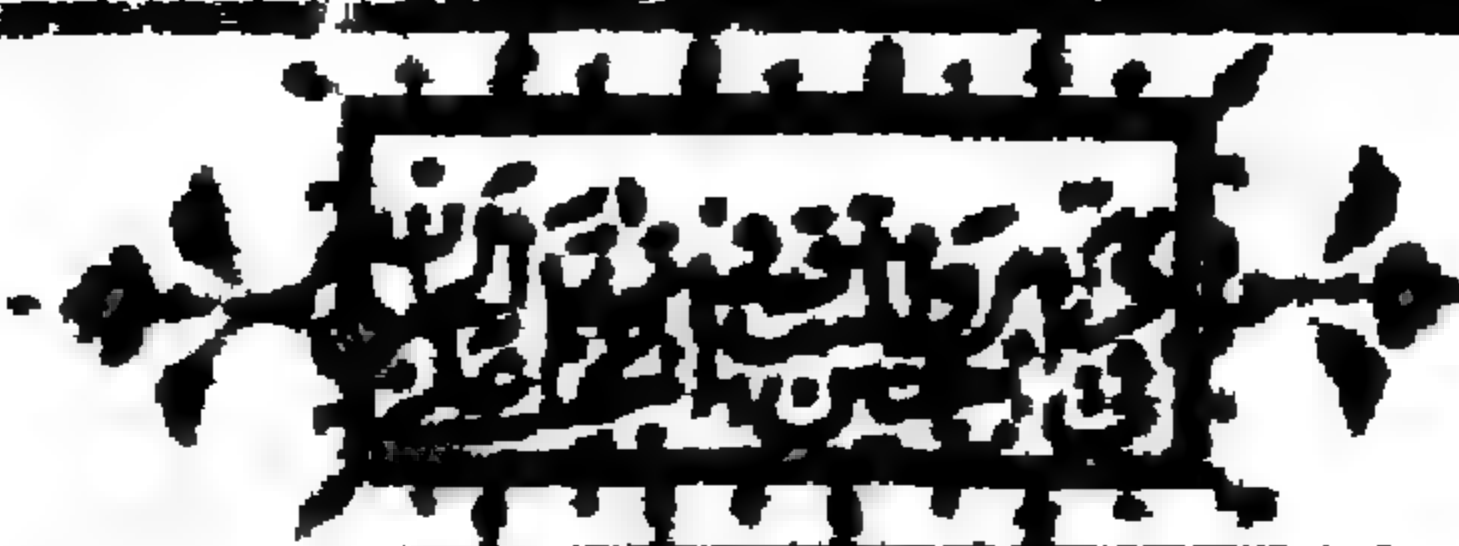
من النظم
 جاء في النظم

وهي التي تنتمي الى الجلد والغشية للعظم وفيها اربعون
والمنخر وهي التي توضع العظم وفيها خمسة ابرة والحاشية
وهي التي قسم العظم وفيها عشرة ابرة والمنقلد وهي التي
تخرج الى نقل العظم وفيها خمسة عشر عبرا والمأمومة
التي تصل الى ام الدماع وفيها ثلث الدية وكذا الحائفة
وهي التي تبلغ الى الجوف ودية النافذة في لاف ثلث الدية
فان صلح فخر الدية وفي احد النحرين الى الخارج عشر الدية
وفي شق الشقين حتى يلا لاسنا ثلث الدية وكذا في الشق
في كل واحد نصف ذلك في لاف في شئ من اطراف الرجل ثلث
دينار وفي اطار الوجه بالبحابة دينار ونصف وفي اخضر شل
وفي لاسن ستة ولو كانت في اليد نصف الدية وفي الشح
في الرأس والوجه ثلث الدية وفي لاف في شق في شق
الرأس ودينار المرأة والرجل الدية والقضاة ما كان ثلث
الدية فاذا ابلغت بالبحابة ثلث الدية صان المرأة على النصف
وكل ما قبل الدية من الرجل فيه من المرأة دينارا وكذا من الذكور
ومن العبد قيمته ومما فيه مقد من الحر فهو بنفسه من يملأ
والذي في قيمة العبد الامام والى لمن لاولى له يقتصر او يأخذ

هذا ما في الشق
فقد كان ثلث الدية

الملا في شق
التي كان ثلث الدية

الدية
والنفس القفو



الفصل الحادي عشر

في دية الجنين واليت في النطفة بعد استقرارها في الرحم عشرين
دينارا وفي العلقه اربعون وفي المضمضة مائة وفي العظم ثمانون فاذا
تمت خلقته لم يلمح الروح قبله وقبيل في المبعثا وذهب الذي
دينايه والمملوك عشرون في امه المملوكه مائة الذكر الانثى ولو كان
الروح قد بدت كامله في الذكر ونصف في الانثى ولو قلنا للمرأة ومما
مما قد بدت للمرأة ونصف في الجنين الجنين ان جهل حاله ولو قلنا
المراة مباشرة او تبديا فعليه ثمانيه لو ارثه ولا يسمه لها ربع
بما مضى فعليه عشرون ما يورث دينا الجنين من برئ لا الاخر
فالاخر دية جرحها واخصا بمسبب دية ولو ضربها الحامل فالتبديا
حياتها بالاشاقل بان كان هذا والاخذ الذي يورث قطع اس
الشرع المثل فادنا وفي قطع جوارحه بخارسته وكذا في جرحه

الفصل الثاني عشر

في الجناية على الحيوان من الملقح وانما ياكل بالذكاة فعليه الارش
لما لكو ان كان بغيرها فعليه القيمة يوم الاكل في قطع جوارحه
كثير من مضا الارش ان كان ضيقا يكون وهو ما يقع على المذبح
كل الذكاه فالارش كذلك في قطع اعضاءه استقرار الحية وتكثيرها

النسور
والنكاح
الحائضه

كان
من
المرءه
المرءه
المرءه

والجناحه
وتصرف
هذه الدية
وهو الشرع

في الجناحه
المرءه

المرءه



في المعاملة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروسا للعباد والبرهان
على ما لا يدرك بالحواس
ولا ينفذ بالقدور
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

إذا ضربت
القاتل وما خوله
يكن له من حقه الثمن
طباقة غدا
طباقة

ومثل الله
على من سب النبيين
كأنه طاهر

فألقىته وإن لم تقع عليه الذمكة فالقبة فوق كل الصلوات
وقد كلفنا التمسك في ذلك كل التمسك في حق من جازاه
فصل الثالث عشر
في المعاملة قد بينا أن بيننا خطا على المعاملة في الصلوات
فمن جازاه لا يملك ما للصنف من التمسك في البيت إلا بوليها
والأقرب له إلا بالاولاد في السقل ولا يدخل القاتل في سقل
سقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون ولا سقل المعاملة عمدا ولا عبدا
ولا مدبرا ولا أم ولد لا مادركا الموضوعة ما يثبت بالقرار لا سقلا
ولا جناية إلا أن ساقط نفسه ولا ما يجنبه البهية ولا الملافات ولا
الآدم إلا ما ان لم يكن له التمسك الدخيل الأقرب الأقرب سقلا
إلى الأما ومن نصبه الحكيم ولا يرجع المعاملة على الجاني فهو زائد
الذي من الصلوات من الموالى أن التمسك في صلواته إلى أن تفسخ
سوالى الموالى هكذا زادنا الدخيل المعاملة أجمع كان الزائد من الأما
لأنه العلة وذم بالخصم ولو غلب على القاتل لم ينجس الحاسر ولو
الأب له هذا أحد من الدية لغير من الورد أن لم تكن طرا فلا
ولو كان خطا لدخيل المعاملة فهذه خلاصة الشقاق في هذا الصنف
والله اعلم ثم إن يجعل ذلك الوجه الصا الأقرب في حق ما علم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْأَقْوَامِ وَالْأَشْيَاءِ وَالْأَنْشَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ

وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْأَقْوَامِ وَالْأَشْيَاءِ وَالْأَنْشَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ

وَلِي نَصَابِ الْأَيْلِ الزَّكَاةَ فِي حَسَنَةٍ لِكُلِّ حَسَنَةٍ شَاءَ
وَقَرَضَهَا مَقْرَافًا وَاحِدًا
وَلِي لِكُلِّ بَيْنٍ وَبَيْنٍ تَلْبِغَ
وَأَنْ تَزِدَ عَشْرًا ضِعْفًا
وَقَرَضَ وَاحِدٍ وَبَيْنَ بَيْنٍ
وَالِشَّيْءَ الْبَيْنَ وَالْقَوْلَ الْبَيْنَ
يَشْعُونَ وَالْوَلَدَانِ بَيْنَ بَيْنٍ
وَقَرَضَ مِائَةً وَخَيْرِينَ وَفِي
لِكُلِّ أَرْبَعِينَ بَيْنَهُ الَّذِي
مَعَ النَّشَاءِ وَقَدْ لَبِثَ

وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْأَقْوَامِ وَالْأَشْيَاءِ وَالْأَنْشَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ

وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْأَقْوَامِ وَالْأَشْيَاءِ وَالْأَنْشَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ

وَقَدْ ظَهَرَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْأَقْوَامِ وَالْأَشْيَاءِ وَالْأَنْشَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

فصل في زكاة الأموال

شاه زكوة أربعين شاه
 ثم لغيره واحد وثمانون
 وواحد لثلاثين بقسم
 وأربعين شاه وثمانون
 وليس في الأقل من زكوة
 شاهان فرض الزكوة البنية
 ثلاث شاه للزكوة ثم
 ثمانون شاه وثمانون

فصل في زكاة النخل

عشرون مثقالاً بوزن
 وغالب الفضة فيما عليه
 وكل خمس منها زاد وفي
 لكل مثقال بوزنه بقية
 وأخذ بالثقال غير الشرعي
 ستة دنانير وثمانون
 ثمان حبات شعير دانق
 للثمن مسكوكاً بثمان مئة
 إن بلغت لثلاثين ديناراً
 زكوة كل دية عشرة بقية
 ثلاثة أرباع وزن صنف
 بدينارين دون ثلثي شبح
 لا غير الشرعي هذا البطل
 أو اسطاح تحت مائة مثاقيل

فصل في زكاة الغلات

من ملكا لثبات الغلات
 في التمير والتعبير والربح
 نصفها من التمير وعشرها من الربح
 زكاة بوزن وليا الزكوة
 والبركان بقين بالدينار
 بالتمير والبطل استوى بالتمير

هذا هو الكتاب الذي ذكرناه في زكاة الأموال والنخل والغلات
 وهو من كتب الفقه والحكمة
 وهو من كتب الزكاة
 وهو من كتب الفقه والحكمة
 وهو من كتب الزكاة

هذا هو الكتاب الذي ذكرناه في زكاة الأموال والنخل والغلات
 وهو من كتب الفقه والحكمة
 وهو من كتب الزكاة
 وهو من كتب الفقه والحكمة
 وهو من كتب الزكاة

وَاللَّهُ يَكْفِيكَ

ضَابُّهَا حَيْثُ زِلْزَلُ الْخَلْقِ
 كَمَا بَ وَفَتْهَا لِي وَفَتْهَا لِي
 وَخَيْرُ الْخَيْرِ مِقْدَارًا فِي
 شَعْرَتَيْنِ مَلَفَتْ حَبْرَةً
 رِيحُ عَمَائِلُ فَوْزَانِ الْخَيْرِ
 غَمَلَوْنَا فَمَا نَاظِرُ الرِّيحِ
 الشَّافِلُ يَوْزَانِ صَبْرَةٍ
 عَلِ الشَّافِلُ وَفَتْهَا لِي
 وَفَتْهَا لِي وَفَتْهَا لِي
 وَفَتْهَا لِي وَفَتْهَا لِي

يَبْلُغُ فِي حَقِّهِ قِسْطَ طِينَانٍ
ثُمَّ ثَمَانٍ وَبَلِيهَا ثَمَنُ
بِالْيَمِينِ وَالْثَانِي أَخْبَرَ
وَزَنَ لِسَانَهُ

وَقَدْ وَالْحُزْنَ يَمْنُ شَابِي
بِمَاؤَ وَارْبَعِينَ مَسَا
تَمَسَا وَارْبَعِينَ مَسَا
وَالْحُزْنَ يَمْنُ شَابِي

وَكِرَ الْيَاقُوتُ وَزَيْنُ الْقَبْلِ
وَرُبَّ شَيْءٍ يَكُونُ الْفَنَاءُ

وَالْمَيْدَانُ عَلَى تَرْفٍ هَذَا الطَّبْعُ الطَّبْعُ
 بِهَذَا الْأَيْلُونِ بِالطَّلُوبِ وَالْوَضْعُ الْمَرْغُوبُ
 وَالْحَطُّ الْحَسَنُ وَالتَّذْيِيبُ الْحَسَنُ وَلَيْسَ الْبَيَانُ
 كَالْبَيَانِ فَلْيَلْحِظْ الْفَضْلَ الْأَعْيَانُ • فَرَسًا طَالِ الْأَعْلَى
 وَتَهْدِي بَيَانِ الْعُلِيَا وَمَا هُوَ إِلَّا قَرَأَ الْأَوَّلُ مِنَ الْقِيَمِ وَالْتَّقِيَمِ
 الْقِيَمِ • الَّذِي يَهْدِي بِالْظُّلْمِ الْقِيَمِ • قَدَارِ تَقِيَمِ بِالْجَهْدِ
 فِي الْمَقَابِلَةِ • مَرَدِّعِ الْأَعْلَى إِلَى وَجْهِ الْكَمَالِ إِذَا صَدَرَ تَأَمُّلُ
 الْفَضْلِ الْإِفْضَالِ وَالْأَدَبِ الْفَخْرِ الْقِيَمِ الْإِفْضَالِ بِحَسَنِ
 صَارَ أَمْرٌ تَمَاضِي مَيْدَانِ وَأَنْتَ مِنْ مَكْتُوبٍ وَمَطْبُوعٍ تَقْلَعُ عَنْهُ
 وَلَيْفَتُمُو وَلَيْسْ كَرُوا وَلَيْفَتُمُو الْيَابِسَ نَسَاعِيْدَ وَبِأَوَّلِ
 الْجَهْدِ فَيَدِ فَيَوْمًا بِرَأْسِ الْعِلْمِ وَبِرُوحِ الْمِلَّةِ وَلَقَدْ
 بِالْظُّلْمِ وَبِرُغْبٍ إِلَى مَطَالِقِ الْبَصَرِ وَبِخَافِ الْإِفْكَارِ
 وَبِقِيَمِ بِالْعَالِمِ وَالْعَالِي مَدَى الْأَعْيَالِ • وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ • وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ
 الَّذِي لَا ظَهَارَ • وَمَعَهُ النَّجْمُ
 الْأَخْيَارُ

مجله علمیه	مجله فقهیه	مجله فلسفیه	مجله ادبیات	مجله تاریخ	مجله جغرافیه	مجله طبیعیات
۲۷						ولا یحضر الغیبه بهر کس
۲۸	۷	النیة	النیة			خانیقین
۳۱	۱۰					وهو ما لا یوجب له الوالدیة واما
۳۲	۷	نقد وادب				لكن السالمات منقذة من
۳۳	۹	اوالسلام	اوالسلام			
۴۱	۸	دفع				
۴۲						مهد بهما لوقت قبل از د
۴۵	۳	القدر	القدر			خانیقین
۴۵	۸	اخر	اخر			خانیقین
۴۶	۴					ولا یحل
۴۷						البقا
۵۰						خانیقین
۵۲	۱	موجب	موجب			
۵۲	۵					خانیقین
۵۴						خانیقین
۵۴						خانیقین
۵۵	۱۳	الباقین	الباقین			

محیط نظر بیخ غلط ملحد ملجواً متعلق بملک و ملک

۵۶	۲	بج	لج	خاسته	خارهای اند، بدو، به
۵۷	۱۲	مفر	مع فر	خاسته	خارهای اند، بدو، به
۵۸	۱۵		فاو، آل	خاسته	خارهای اند، بدو، به
۵۸				خاسته	خارهای اند، بدو، به
۵۹	۳		والعنان		
۵۹	۴		واحدة		
۵۹	۵	الناج	الناج		
۵۹	۶		طوب		
۵۹	۹		والصحة		
۵۹	۱۳	واحد	واحد		
۶۱				خاسته	خارهای اند، بدو، به
۶۲	۶	تختها	تختها		
۶۳	۲		دو نفر		
۶۸				خاسته	خارهای اند، بدو، به
۷۱				خاسته	خارهای اند، بدو، به
۷۲				خاسته	خارهای اند، بدو، به
۷۳	۲	الذلة	الذلة		

